محمد عابد الجابري

مواقف

عدد خاص

إضاءات وشهادات

في الواجهة...

كلنا في قاعة الانتظار ...ننتظر!

ماذا تعني الكتلة التاريخية ؟

ومستقبل اليسار في المغرب..؟!

من ملفات الذاكرة الثقافية

22

ما هو مغرب الثقافة هو الثقافة

«مستقبل اليسار في المغرب كما في العالم العربي عموما يتوقف على مدى قدرته على التعرف على نفسه أو إعادة التعرف على نفسه لا كطرف مقابل ليمين ما، اقتصادي أو إيديولوجي، بل أولا وقبل كل شيء كمبشر بالأهداف التاريخية التي تطرحها المرحلة الراهنة، كمدشن لعملية الانتظام الفكري حولها وكقوة دفع للعمل على تحقيقها، إن هذا ما يجعل اليسار أو سيجعله ذا مستقبل..»

10 دراهم

مواقف ومواقيم

«... وهكذا يمكن القول، إن القوى المرشحة لهذه الكتلة في بلد مثل المغرب هي:

أولا : الفصائل المنحدرة من الحركة الوطنية والتنظيمات والمجموعات المرتبطة بها من نقابات عمالية وحرفية وتجارية أو فلاحية وجمعيات ثقافية ومهنية ونسوية.

ثانيا: التنظيمات والتيارات التي تعرف اليوم باسم الجماعات الإسلامية التي يجب أن يفتح أمامها باب العمل السياسي المشروع كغيرها من التنظيمات ذات الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الواضحة التي لا تمس لا وحدة الوطن ولا وحدة الشعب ولا الوحدة الروحية للأمة ولا الانتماء العربي الإسلامي للبلد.

ثالثا : القوى الاقتصادية الوطنية التي تشارك بنشاطها الصناعي والتجاري والفلاحي والسياحي والمالي في خدمة اقتصاد البلاد ككل وتطويره وتنمية قدراته.

رابعا : جميع العناصر الأخرى التي لها فاعلية في المجتمع بما في ذلك تلك التي تعمل داخل الهيئة الحاكمة والمقتنعة بضرورة التغيير في اتجاه تحقيق الأهداف التاريخية المذكورة، فالكتلة التاريخية ليست جهة معارضة لنوع من الحكم قائم، ولا ضد أشخاص معينين، بل هي من أجل الأهداف الوطنية المذكورة وهي لا تستثني من صفوفها إلا من يضع نفسه خارجها...»

مواقف

إضاءات وشهادات

محمد عابد الجابري

مجموعة كتب صغيرة "من ملفات الذاكرة"

تصدر عند بداية الشهر.

العدد الثاني والعشرون

عدد خاص

الطبعة الأولى: ديسمبر 2003

عنوان المراسلة :

1ـ زنقة أومفال، بولو ـ الدار البيضاء 20150
فاكس : 85 10 50 (22-212)
البريد الالكتروني : aljabri@menara.ma
أو abedjabri@hotmail.com
زوروا موقعنا على الإنترنيت في العناوين التالية :

http:/ /www.aljabriabed.com
http:/ / www.geocities.com/jabri abed/
http:/ / abedjabri.tripod.com/

رقم الإيداع القانوني : 2003/1957
ردمد : 1114-4939
ردمك : 1-3030-0-9954
© الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبع : دار النشر المغربية الديما dima

التوزيع : الشركة العربية الإفريقية للتوزيع والنشر والصحافة سبريس sApress

مواد العدد

- كلنا في قاعة الانتظار... ننتظر! 7
- الانتقال إلى الديموقراطية..التجربة المغربية في الواجهة! 53
- نصوص حول الكتلة التاريخية 89

عدد خاص

على إثر المقابلة التي استضافني فيها برنامج "مع الواجهة"، الذي تعده وتديره، في القناة التلفزية الثانية، الصحافية المقتدرة الأستاذة مليكة مالك، اتصل بي عدد من الأصدقاء مقترحين إدراج نص تلك المقابلة في أقرب عدد من هذه السلسلة، بدل تركه يفقد حرارته الظرفية انتظارا لدوره ضمن سلسلة الحوارات الأخرى التي أنشرها، في هذا المكان، حسب تسلسلها الزمني.

استحسنت الفكرة ورأيت من المفيد تخصيص هذا العدد للحوارين اللذين استضافني فيهما "برمامج في الواجهة": الحوار المشار إليه والذي جري بثها المباشر يوم 22 أكتوبر الماضي، والحوار السابق له، وكان في نفس الموضوع تقريبا، وقد بث يوم 18 أكتوبر من سنة 2000.

وبما أن دعوتي إلى قيام "**كتلة تاريخية**" قد طرحت فيهما، وكانت موضوع تساؤلات، كما أنها كانت موضوع تعليقات واعتراضات من طرف بعض الكتاب والصحفيين، الذين يظهر مما كتبوا أنهم لم يطلعوا على جميع ما كتبت في الموضوع، فقد ارتأيت أن أضم إلى المقابلتين المشار إليهما النصوص التي سبق أن عرضت فيها وجهة نظري في هذه المسألة، مسألة الكتلة التاريخية.

عسى أن يتفضل الزملاء الذين أصدروا أحكاما متسرعة أو اعترضوا دون الاطلاع الكافي على ما كتبت، فيراجعوا ما كتبوا على ضوء هذه النصوص.

محمد عابد الجابري

في الواجهة 22 أكتوبر 2003

كلنا في قاعة الانتظار... ننتظر!

فيما يلي نص الحوار الذي بث على القناة المغربية الثانية يوم 22 أكتوبر 2003، والذي هيأته وأدارته الأستاذة مليكة مالك صاحبة البرنامج الشهري "في الواجهة". وقد شارك فيه الاخوة الصحفيون الآتية أسماؤهم: إدريس كسيكس، علي أنوزلا، توفيق بوعشرين.
بعد ترحيب صاحبة البرنامج بضيفها وبالصحفيين الذي سيشاركونها في محاورته، وبالسادة الحاضرين، وبعد التقديم لموضوع الحوار بطرح المحاور الأساسية التي سيدور حولها، توجهت بالسؤال إلى الضيف.

1- حول كتابة المذكرات السياسية: سلسة "مواقف".
2- أليس أنك تمارس السياسة وتتظاهر بالفلسفة؟
3- المغرب والحاجة إلى كتلة تاريخية!
4- العضوية في الأكاديمية... والجوائز !
5- هل سبق لنا أن دخلنا السياسة؟
6- إصلاحات مدونة الأسرة... والاجتهادات الفقهية.

7- المعوقات ... والسي المقري الذي ما زال حيا!
8- أمل المغاربة في أن يكون هذا الملك الشاب ميجي مغرب الغد.
9- حين يكون الجميع قد استلقى واسترخى ويقوم بالقيلولة!
10- لماذا لا تخرج المشاريع الكبرى إلا بعد أن يغادر أصحابها ؟
11- هل يمكن القيام بإصلاح بغير مصلحين؟
12- حقيقة مفهوم أمير المؤمنين في الإسلام!
13- معرفة النهاية تتطلب التأريخ لها من البداية...
14- إننا جميعا ننتظر .. و الشك الكبير في أن القافلة تسير !
15- هل أخفقت تجربة التناوب؟ والانتقال إلى الديموقراطية؟
16- كنت أكثر الناس معارضة للمشاركة في التناوب!
17- سؤال أين يسير المغرب : اليوسفي وخاتمي!
18- أنا أقيم مسافة مع الحدث وأرى أمورا كثيرة لا تراها أنت!
19- من الغائب، الوزير الأول أم المؤسسة؟ ربما هما معا!
20- الكذب على النفس... والغائب، في الحقيقة، هو الحقيقة!
21- "كلهم يمشي رويد.. كلهم يبغي صيد، غير ابن عبيد"
22- "رأينا صواب يحتمل الخطأ...
23- لم يحدث في التاريخ أن وجد حاكم ناجح أو فاشل بمفرده.
24- ناديت وأنادي بأن التجديد دائما إنما يتم من الداخل.
25- التقدم التاريخي ككل حاصل، وهناك تجدد في الوعي...
26- العالم القروي بالمغرب يعيش أوضاع القرون الوسطى.
27- الحزب... والبرلمان! من يتبع الآخر؟

1- حول كتابة المذكرات السياسية: سلسة "مواقف".

مليكة مالك:

الأستاذ الجابري، سؤالي الأول: اعتمدت الكتابة والتدوين، و لم لا التأريخ، منذ قرارك الانعزال عن العمل السياسي داخل الاتحاد الاشتراكي. لدراستك وتحاليلك وقع خاص في الساحة الثقافية العربية منذ أزيد من عقدين، وتحظى بعناية واهتمام كبيرين. سؤالي سأطرحه في شقين: أولا ما مدى وعيك لاختيار كتابة هذه المذكرات اليوم (سلسلة مواقف)، خاصة منها الجانب السياسي؟ ثانيا ما مكانة الذاتي والموضوعي فيما تنشره عن تاريخ حزب الاتحاد الاشتراكي ورموزه، ألا يطغى الذاتي على الموضوعي، وهل استعنت بشخصية سياسية في التدوين التاريخي الذي قمت به؟

الجابري:

شكرا. أشعر أنك قد أثقلت علي بهذه المقدمة، ولكن، على كل حال، لنتفاءل خيرا، وسأبدأ بالسؤال الأخير.

يشهد جميع الحاضرين والذين يسمعون من المشاهدين، من أصدقائي من قادة الحركة الوطنية وغيرهم، أنني عندما بدأت أكتب، أو بالأحرى، أفكر في كتابة هذه المذكرات (سلسلة مواقف)، لم أستعن بأي أحد منهم. لكن، مع التأكيد أننا عبر السنوات التي قضيناها معا منذ سنة 1959 كنت أسأل وأتلقى الجواب، وأسأل وأجيب. لقد كنا جميعا نعيش الأحداث كلها كما هي. ولذلك فعندما شرعت في الكتابة أخذت أنقل من ذاكرتي ما كنت أسمعه منذ عقود وأيضا ما عشته، وكذلك ما يخيل إلي أنه كان هو المجرى الذي عشناه. هذا فيما يخص السؤال الأخير.

أما السؤال الثاني الذي يتعلق بالذاتي والموضوعي فهو يطرح مشكلا عالجته بقدر الإمكان في المدخل الذي صدرت به العدد الأول من "مواقف". مشكل الذاتي والموضوعي مشكل يصعب الفصل فيه بصورة كاملة. ونحن الذين لنا علاقة بالدراسات الفلسفية والإبيستيمولوجية، نعرف أن مشكلة الفصل بين الذاتي والموضوع مشكلة مطروحة حتى في العلوم الطبيعية، الدقيقة. وقد كان هذا الموضوع الشغل الشاغل للإبيستيمولوجيين في أوائل القرن الماضي عندما ظهرت الكوانتا والنظرية التكاملية ونظرية النسبية. أما في العلوم الإنسانية فلا يمكن أن نفصل بصددها بين الذاتي والموضوعي فصلا تاما نهائيا. كل ما نجتهد في عمله هو محاولة التخفيف من دور الذات في التدخل في الموضوع. وعندما يتعلق الأمر بالتاريخ، داخل العلوم الإنسانية، فإن مشكل الموضوعية يزداد حدة. وقد تعرضت لهذه المشكلة بشيء من التفصيل، على الأقل كما تناقش في فلسفة العلوم، خصوصا عندما أكدت على التمييز ما بين التاريخ الواقعي والتاريخ المعرفي، بين التاريخ الذي يعيشه الناس والتاريخ الذي يبنيه المؤرخ، والمشكلة هي: هل يتطابقان؟ ذلك أننا في التاريخ نتكلم عن واقع مضى ونحاول أن نبنيه... وحتى لو كان هذا التاريخ يتعلق بالأمس فقط فنحن نعيد بناء ما عشناه نحن أو عاشه آخرون نستقي شهاداتهم ونستعين بها. هذا موضوع عالجته بتفصيل، وأعتقد أن الإخوان قد اطلعوا على ما كتبت عنه يعرفون وجهة نظري.

أما بالنسبة للسؤال الأول، وأعتقد أنه يتعلق بمدى وعيي لهذا العمل الذي قمت به، فيمكن أن أؤكد أني لم أكن أتصور أنني سأكتب ما كتبت. وحتى عندما بدأت في الكتابة لم يكن لدي تصور

ولا وعي كامل بما سأكتب. ويمكن أن أقول لك: تأكدي من الآن أنني لا أعرف شيئا عما سأقوله في هذه الجلسة.

مليكة مالك مقاطعة: هذا جميل!

الجابري يواصل : ولذلك فما كتبته في هذا الميدان لم أكن أعرف عنه شيئا، أعني لم أكن أتصوره بالشكل الذي كتبته. فعندما نلقي بأنفسنا في الصهريج أو البحر فحينئذ فقط نتعلم السباحة.

2- أليس أنك تمارس السياسة وتتظاهر بالفلسفة؟

كسيكس:

على هامش مسألة الكتابة في التاريخ أو في الفلسفة، وأيضا باعتبار كونك قضيت فترة طويلة في العمل السياسي، أقول: قرأت لك عبارة قلت فيها : إذا كان العالم العربي والإسلامي قد فشل في إعطاء العلم مكانته الريادية فلأن السياسة حلت محله وقامت بالدور المنوط به. في كثير من المرات نقرأ للأستاذ الجابري أنه لم يعد رجلا سياسيا وأنه أصبح أستاذ فلسفة. أنا شخصيا لا أستطيع أن أصدق، لأنه إذا كنت واعيا أن كل شيء يمر من مجال السياسة فكيف تجبر نفسك على الانزواء في ميدان العلم والفكر، وبعبارة أخرى : أليس أنك تمارس السياسة وتتظاهر بالسياسة؟

الجابري:

ملاحظتك يجب أن نميز فيها بين شقين مختلفين: الشق الأول هو ما كتبتُه في موضوع العلاقة بين العلم والسياسة في تاريخ الثقافة العربية الإسلامية، وذلك مقارنة مع ما حدث في أوربا. هذه المسألة شرحتها بتفصيل، نسبي على كل حال، في الفصل الأخير من كتابي "تكوين العقل العربي"، عندما لاحظت أنه في أوربا كان

الصراع بين العلم والدين أعني الكنيسة. أما في الإسلام فلم يكن هناك صراع قط بين الدين العلم. لم تكن هناك مشاكل بين العلم والدين. لم يحرم علماء الدين عندنا القول بدوران الكرة الأرضية، بينما حرمه رجال الكنيسة، ومعروف أنهم قد حاكموا العالم الشهير جليلو في هذه المسألة. في تاريخ الثقافة العربية الإسلامية كان الصراع بين الفلسفة والسياسة.

هذا عن الجانب الأول. وهذه مسألة مستقلة عن تجربتي أنا التي تحدثت عنها. فأنا لم أقل في يوم من الأيام إنني انسحبت من السياسة! ما حدث هو أني طلبت إعفائي من المسؤوليات الحزبية. أما السياسة فقد كتبت مرارا وتكرارا أقول: أن يتكلم الإنسان السياسة والإيديولوجيا ويعي أنه يفعل ذلك، أفضل ألف مرة من أن يدعي أنه لا يمارس السياسة! الإنسان حيوان سياسي بطبيعته...

كسيكس مقاطعا: إذن نقول: إن الأستاذ الجابري يفعل السياسة حتى عندما يكتب!

الجابري: بطبيعة الحال : لأن الكتابة، خاصة في الشؤون الإنسانية، هي عملية استراتيجية. والذي يكتب بدون سياسة أي بدون استراتيجية، معناه أنه يكتب "إنشاء" في مستوى ما يكتبه الطفل في الفصل الرابع الابتدائي.

3- المغرب والحاجة إلى كتلة تاريخية

أنوزلا:

خلال الحدث الذي عاشه المغرب قبل أيام غيبت الأقدار اسما بارزا في الساحة الوطنية هو الفقيه محمد البصري الذي حاول رحمه الله أن يعطي لفكرة الكتلة التاريخية تجسيدا عمليا على أرض

الواقع. وبموت الفقيه البصري هل نقول: ماتت هذه الفكرة التي طالما ناديت بها ونظرت لها؟

الجابري:

لا أعتقد أنها ماتت. أولا أنا قلت بالفكرة وكتبت عنها عام 1982، وكان الباعث على اهتمامي بالموضوع هو ما لاحظته، وما كنا نلاحظه جميعا، من سلوك الثورة الإيرانية به نجاحها. قامت الثورة الإيرانية عام 1979 وقد قامت بها كتلة تاريخية، أعني الشعب الإيراني كله بما فيه رجال الدين، وحزب مجاهدي خلق اليساري، وأصحاب البازار التي يمثلون الطبقة الرأسمالية.. فهذه الثورة كانت ثورة الشعب كله ونجحت لأنها كانت كذلك. لكن الذي حدث هو أنه ما أن مرت سنة أو سنتان حتى بدأ التخلص من فصائل شاركت فيها: رئيس الجمهورية الأول، بني صدر، حزب "مجاهدي خلق"، وامتدت أيدي الإقصاء حتى إلى بعض المرجعيات الدينية ذات التوجه الإصلاحي مثل آية الله شريعاتي وآية الله منتظري. وأمام هذه التطورات وهذه الإقصاءات قلت مع نفسي إن الخطأ الذي ارتكبه القوميون العرب في الخمسينات والستينات وارتكبه اليساريون العرب في الستينات والسبعينات، خطأ إقصاء الآخرين، تكرره الثورة الإيرانية اليوم في الثمانينات.

ذلك لأن المجتمع العربي والإسلامي المقسم إلى طوائف أو إلى أحزاب أو ما شئت من التسمياتّ لا يمكن لأي فصيل من فصائله، قبيلة كانت أو حزبا سياسيا أو حركة دينية، أن يقوم بمفرده بالإصلاح المطلوب. التغيير المنشود يتطلب الجميع وتكتل الجميع، طبعا في حدود معينة. وهذا شرحته في عدة نصوص في الثمانينات والتسعينات.

أنوزلا:

هل تعتقد، الأستاذ الجابري، أن المغرب في الوقت الراهن ما زال في حاجة إلى مثل هذه الكتلة التاريخية؟

الجابري:

هو في حاجة إليها دائما. وتجربة التناوب كانت نوعا من الاختزال للكتلة التاريخية. وقد كتبت أول تعليق على قيام حكومة التناوب قلت فيه إننا اليوم أقرب إلى الكتلة التاريخية، ويمكن أن ننتقل إليها، لأن الأمر قد لا يتطلب أكثر من تعديل وزاري. نحن دائما في حاجة إلى كتلة تاريخية لأن المهام المطروحة علينا مهام ليست بالسهلة. العالم اليوم هو عالم تكتلات إقليمية. فكيف سنعيش في هذا العالم إذا بقينا بدون حد أدنى من وحدة الرؤية ووحدة المنهج ووحدة العمل؟

4- العضوية في الأكاديمية... والجوائز!

بوعشرين:

الأستاذ الجابري، في نفس السياق، ومن خلال الاطلاع على مذكراتكم عرفنا أنكم رفضتم عددا من الجوائز في المغرب وخارجه، ورفضتم عضوية الأكاديمية المغربية مع أن مستشار الملك الأستاذ عبد الهادي بوطالب ألح عليكم ...

الجابري يقاطع: المسألة ليست مسألة رفض، بل اعتذار..

بوعشرين يواصل: مستشار الملك الراحل الحسن الثاني وهو معنا اليوم، عرض عليك وبإلحاح عضوية الأكاديمية. هل لا زلت مرتاحا إلى وضعية المثقف المعارض بدل المثقف المشارك.

الجابري:

اعتذاري عن العضوية في الأكاديمية لم يكن بدافع نزعة ذاتية، وإنما كان ذلك بسبب ظروف وملابسات حكيتها في "مواقف"، العدد الحادي عشر. ولم أذكر كل ما قاله لي الأستاذ السي عبد الهادي ملحا علي في قبول العرض.

بوعشرين: مقاطعا.. هذه فرصة لتذكر كل ما قاله لك.

الجابري: ألح، وألح، وألح...

أما بالنسبة للجوائز التي اعتذرت عنها فلكل واحدة ظروفها...

بوعشرين

رفضت جائزة صدام حسين. ونحن نعرف أن كثيرا من المثقفين كانوا يقيمون في فندق الرشيد ببغداد من أجل ...

الجابري

على أية حال كان موقفي منسجما مع قناعتي. نعم، في الوقت الذي كان فيه المثقفون العرب والشعراء يتوافدون على المربد ويمدحون وينوهون الخ، اعتذرت أنا عن الذهاب إلى المربد. وأيضا كانت هناك جائزة تحمل اسم صدام حسين تمنح للأدباء والمثقفين تشجيعا الخ الخ... علاقتي بالمشرق ورجال العلم والثقافة فيه علاقة اتصال مستمر. وذات مرة كتب إلي المسؤولون المنظمون لتلك الجائزة من بغداد وأخبروني بأنهم قد رشحوني لها وطلبوا مني التوقيع على استمارة الترشيح. اعتذرت لكون قانون الجائزة لا ينص بالتحديد على الدراسات الفلسفية وبالتالي فليس من حقي الترشح لها. فردوا علي بأنهم سيضيفون إلى بند الدراسات الإنسانية عبارة الدراسات الفلسفية. فاعتذرت مع ذلك.

أما لماذا اعتذرت فلست من الذين يتكلمون عن الأشخاص، بعد أن مروا. وموقفي في حقيقته يرجع –إذا كان لابد من ذكر شيء من الأمور الخاصة– إلى ذات يوم في السبعينات حينما وصلني بالبريد كتاب ضخم بعنوان "صدام حسين"، ومن تأليف أمير اسكندر. وهذا ما لفت نظري، أعني أن يكون أمير اسكندر هو مؤلفه وهو كاتب كنا نقرأ له في المجلات المصرية، خاصة منها مجلة الكاتب، التي كانت تقدمية وكان أمير اسكندر يكتب كتابة تقدمية يسارية، فكنا نقرأ له ونقدره. لكن عندما قرأت ما كتب في ذلك الكتاب، ثم لما علمت الثمن الذي أخذ... حينئذ اتخذت موقفا نهائيا من الشخص المعني. ومنذ ذلك الوقت قررت نهائيا موقفي.

5- هل سبق لنا أن دخلنا السياسة؟

مليكة مالك:

طيب، الأستاذ عابد الجابري، بدأنا معك لمدة عشر دقائق دار الكلام فيها حولك كضيف، وهذا جديد في البرنامج. لكن لنرجع إلى الحدث الذي طبع الدخول السياسي المتميز لهذه السنة. لقد ألقى جلالة الملك خطابا في البرلمان حول مدونة الأسرة وكان هذا الحدث بمثابة ثورة ثقافية هادئة حسمت فيما كان موضوع خلاف مجتمعي. سؤالي إليك، الأستاذ الجابري: هل بادرة تصحيح المدونة سيكون لها برأيك تأثير فعلي في بنيات ومسلكيات المجتمع المغربي؟

الجابري:

السؤال يتعلق بالمستقبل! وأنا مبدئيا مؤرخ لما حدث وليس لما سيأتي. ومع ذلك لي ملاحظتان: الأولى، تتعلق بالتعامل النقدي مع

الكلمات التي نسمعها. تكلمت عن "الدخول"! الدخول إلى ماذا؟ نحن نسميه "الدخول السياسي"، أليس كذلك؟

مليكة مالك: فعلا.

الجابري:

وأنا أتساءل: هل دخلنا السياسة فعلا؟ العبارة مترجمة عن الفرنسية، وهي تتعلق بالدخول المدرسي La rentrée scolaire فبعد السنة الدراسية تأتي العطلة، ثم "la Rentrée". لكن هذه الكلمة لا تعني "الدخول"، بل تعني إعادة الدخول، أي الدخول مرة ثانية. والسؤال الذي يطرح نفسه علينا هنا في المغرب هو التالي: هل ندخل السياسة أم نعيد الدخول إليها؟ وبعبارة أوضح: هل سبق لنا أن دخلنا السياسة؟ أعتقد أننا ما زلنا لم ندخل حتى نعيد الدخول. لم نقم بـ L'entrée حتى نقوم بـ La rentrée .

هذا مجرد تعليق على كلمة دخول، وما تركته في أذني كرنين!

6- إصلاحات مدونة الأسرة... والاجتهادات الفقهية

أما فيما يخص الموضوع فأنا شخصيا، كرجل يمارس الثقافة ويهتم أيضا بالجانب التراثي منها، عندما سمعت مضمون القرارات التي قدمها صاحب الجلالة إلى البرلمان وأنجزتها اللجنة المكلفة بالموضوع، شعرت بما يلي: أيُّ فقيه يعرف الفقه، كان يمكن له بمفرده ومعه كتبه وبمعزل عن أي صراع أو خلفيات أن يأتي بتلك النتائج دون أن يخرج من المجال الديني ولا من كلام الفقهاء. فلو أن فقيها أو وزير العدل أو جماعة من القضاة اجتمعوا بصورة عادية وأرادوا أن يصلوا إلى ما ورد في هذه التعديلات والإصلاحات لأمكنهم ذلك. إن هناك ما يكفي من الاجتهادات الفقهية، مالكية

وغير مالكية، لها أصولها وتعطي هذه النتائج التي أعلنت. لكن المشكل لم يكن مشكل اجتهاد فقهي بل لقد سُيس المشكل. ومجيء جلالة الملك إلى البرلمان بتلك القرارات هو في الحقيقة عمل جعل حدا لجدل سياسي. وهذا كان ضروريا، وهذا دوره بطبيعة الحال كمؤتمن على وحدة الأمة وفكرها... لكن هذا الجدل السياسي كله وبالتالي هذه القرارات إنما هي جزء فقط، وجزء صغير من مشروع إدماج المرأة. ولذلك يجب أن لا ننسى أن هذا البرنامج الذي كان قد هيأته حكومة التناوب اهتم بالمرأة في جميع الميادين. وإذا كان الميدان الفقهي يشكل 5٪ مثلا، فإن 95٪ كانت تقع خارج هذا الجدل. أنت سألتني عن المستقبل وإمكانية تطبيق الإصلاحات الفقهية، وأنا أقول لك بكل صراحة: إذا لم تطبق الـ 95٪ المتعلقة بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المنصوص عليها في برنامج إدماج المرأة فإن الـ 5٪ الأخرى لن تطبق.

7- المعوقات ... والسي المقري الذي ما زال حيا...

مليكة مالك:

ذكرت، الأستاذ عابد الجابري، أن هذا الإصلاح كان قد تم إعداده في عهد حكومة اليوسفي... طيب : في نظرك ما هي المسببات الأساسية التي جعلت هذا المشروع بالضبط يصطدم بحائط؟

الجابري:

هي نفس المسببات التي يتكون منها نفس الجدار الذي تصطدم به جميع الأمور في المغرب والذي عبر عنه جلالة الملك في يوم من الأيام بـ "المعوقات". ثمة معوقات، وهذه المعوقات متداخلة، فيها

ما هو اقتصادي وما هو سياسي وما هو اجتماعي وفيها السي المقري الذي، في نظري، ما زال حيا... يجب أن لا ننسى أن هناك معوقات داخلية أيضا. لابد أن نتذكر هذا. وهذا واقع يجب أن نعترف به.

مليكة مالك: أتركك الآن مع إدريس كسيكس

كسيكس:

سنحاول أن نتعرف على هذا المحور بتفصيل إذا سمحت. عندما قدم جلالة الملك محمد السادس إلى البرلمان مشروع القانون الجديد الخاص بالأسرة انقسم المعلقون والسياسيون إلى قسمين: منهم من اعتبر أن الملك ضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد: وحد قطبي المجتمع، وانتصر للحداثة، وركز مصداقيته كأمير للمؤمنين. ومنهم من اعتقد أنه الوحيد القادر على فتح الباب أمام ثورة اجتماعية ممكنة. فإلى أي القراءتين يميل الأستاذ الجابري؟

8- أمل المغاربة أن يكون هذا الملك الشباب ميجي مغرب الغد.

الجابري:

كل ما يمكن أن أقوله، وأسميه قراءة، هو أن أعبر عن أمل المغاربة جميعا في أن يكون هذا الملك الشاب هو "ميجي" مغرب الغد.. وهذا دوره التاريخي. وما بقي خارج "الميجي" فهو لن يدخل التاريخ. علما بأن الميجي هو الذي قام بالإصلاحات الجوهرية في اليابان في الستينات من القرن التاسع عشر، وبذلك قفزت اليابان إلى ما هي عليه اليوم. وعلما كذلك بأن المغاربة في سنوات 1905-1910 كانوا يكتبون ويتساءلون "لماذا لا نفعل مثل اليابان"، وكانت اليابان قد هزمت روسيا آنئذ، وقد أعجب بها المغاربة آنذاك

لكونها دولة شرقية صغيرة هزمت إمبراطورية غربية كبيرة، بينما المغرب يقف عاجزا عن مواجهة أطماع الدول الأوربية من فرنسيين وأسبان وغيرهم.

كسيكس:

كان المغرب في نهاية القرن التاسع عشر يتوفر على إمكانية القيام بمثل ما قامت به اليابان، وقد ضاعت منه فرص كثيرة. والآن، وأنتم تدعون إلى قراءة التراث من الداخل هل ترون أنه يمكن لأمير المؤمنين، وأعود إلى "أمير المؤمنين"، كمؤسسة تستنبط مرجعيتها من التراث الإسلامي أن تلعب دور القاطرة بثورة حداثية منفتحة على مجتمع جديد؟

9- حين يكون الجميع قد استلقى واسترخى ويقوم بالقيلولة!

الجابري:

أنت تتحدث عن "الممكن"، كل شيء ممكن. مثلا، دخل محمد الخامس، عندما تولى العرش، في عالم الممكنات من النوع التي ذكرت. وعندما ارتبط بالحركة الوطنية صار يقود قاطرة الكفاح من أجل الاستقلال. قبل أن يفعل ذلك كان في حال الإمكان، ولكن عندما فعل صار وجودا تاريخيا. الآن أيضا، كل شيء ممكن!

كسيكس مقاطعا: كل شيء ممكن، نعم. ولكن ما هي العوائق التي يمكنها أن تقف أمام هذه الإمكانية، ونحن نتكلم عن مشروع مجتمعي جديد؟ ما الذي يمكن أن يقف ضد هذا الاتجاه؟

الجابري: الذي يقف أمام هذه الإمكانية هو الفراغ خارج هذه المؤسسة، لأنه لا يمكن للملك أن يقوم بالمطلوب هو كفرد، أعني بمفرده، دون ضغط وطني يخفف عنه الضغط الداخلي الذي يتعرض

له. لأن كل حاكم، في الحاضر والماضي، يتعرض لضغوط داخلية، أي من داخل القصر، ولضغوط خارجية أيضا من دول أخرى، وضغوط من داخل النظام نفسه ومن الأوضاع عامة، لكن هناك الشعب الذي عليه أن يمارس نوعا آخر من الضغط الذي من شأنه أن يوازن تلك الضغوط الداخلية والخارجية. وهذه كانت قاعدة عملية وممارسة معروفة في تاريخ الحكم الملكي في المغرب خلال القرن التاسع عشر عندما كانت الدول الأوروبية تضغط على الملك من أجل مطالب معينة كأن يرخص لها مثلا بالترويج لتجارتها داخل المغرب، فكان الملك يجيبهم قائلا: أنا لست وحدي. هناك علماء ومؤسسات دينية هي صاحبة الفتوى (القرويين خاصة)، فلا بد من أن أستشيرها. معنى ذلك أنه لا بد من ضغط آخر يقاوم الضغوط التي ذكرنا. أما إذا كان الشعب، وما أقصد ليس "الشارع" كما يقال اليوم، بل أقصد المنظمات السياسة، إذا كان الجميع قد استلقى واسترخى ويقوم بالقيلولة فالنتيجة معروفة.

كسيكس:

بما أنك قد تحدثت قبل قليل مع مليكة مالك عن مسألة حكومة التناوب، هناك مسألة أساسية لابد من طرحها، وهي أن التحول الذي مارسته الدولة من خلال مشروع مدونة الأسرة يعني أن هناك نية لخلق دينامية جديدة في علاقاتها مع المجتمع. هناك نوع من الانفتاح على المشاكل الظرفية ومحاولة لتجاوزها. أما أحزاب اليسار التي كانت بيدها قيادة نفس العملية فقد فشلت في مهمتها. وعندما نتحدث عن هذا المخطط يجب أن نتذكر أن وزيرا هو الذي كان بمفرده وراء هذا المشروع. ولكن الحكومة، حكومة التناوب تركته وحيدا ...

الجابري مقاطعا:

لا. يجب أن لا ننسى أن هذا الوزير كان وزيرا في حكومة. ويجب أن لا ننسى أنه تكونت لجنة برئاسة الوزير الأول، وأن هذا الوزير الأول عين أناسا من العلماء والفقهاء أعضاء فيها وأن وزيرا في هذه الحكومة يقع خارج الصف هو الذي لغم العملية وأفسدها. التاريخ يجب أن يكتب بتفصيل.

كسيكس:

ولكن في الوقت الذي كان في حاجة إلى مساندة لم تكن هناك مساندة كافية. وما يجعلني أطرح المسألة هو أننا الآن نرى أن الدولة تصل إلى ما لم تصل إليه أحزاب اليسار التي كانت في الحكومة. ألا يجعلنا هذا نقول: إن الأحزاب التي كان لها دور في الإصلاح الاجتماعي، كموضوع وضعية المرأة، لم تستطع مواصلة السير في هذه النقطة. والدولة الآن تحاول أن تسير أبعد، ألا يخلق هذا أزمة في علاقة الدولة مع المجتمع؟

10- لماذا لا تخرج المشاريع الكبرى إلا بعد أن يغادر أصحابها ؟

الجابري:

في الحقيقة، القضية مقلوبة: ذلك أن السؤال الذي يجب أن يوضع هو : لماذا لا تخرج القوانين والمشاريع والقرارات التي تضعها حكومة الوطنيين أو اليسار إلا بعد أن يذهبوا؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن يطرح. المسألة ليست في أن اليسار فشل أو لم يفشل. هناك قرارات أخرى، غير مسألة مدونة الأسرة، مثل قضية الإعلام السمعي البصري، وقضية مدونة الشغل، وما سمي بديوان المظالم،

وقضية التغطية الصحية.. هذه المشاريع الكبرى لا تخرج إلا بعد أن يغادر أصحابها. هذا هو السؤال الذي يجب أن يطرح!

كسيكس:

الآن، مشروع مدونة الأسرة موجود، وسيقدم للبرلمان. وقد بدأت بعض الأوساط الإسلامية تتحين الفرصة للمطالبة بمراجعة بعض البنود التي لا تستسيغها. أنت كرجل سياسي ما الذي كنت ستفعله أمام هذا الموقف؟ أتعتبر ما أتى به الملك هو الحد الأقصى للتحديث الممكن أم تعتبرون أن هناك مجالا للمناورة والمطالبة بنص تقدمي أكثر؟

الجابري:

بالنسبة لي شخصيا جميع ما ورد في هذا الإصلاح يقع داخل الاجتهاد الفقهي الإسلامي. ليس فيه جديد. كل ما قيل فيه موجود في كتب الفقهاء. طبعا يمكن أن يكون في كتب المالكية رأي وفي كتب المذاهب الأخرى رأي مختلف. ونحن كدولة لا ينطبق علينا ذلك المبدأ الذي أقره الفقهاء والذي يمنع الشخص من القيام بعملية الانتقاء من المذاهب في قضية من القضايا بحيث يأخذ من كل مذهب ما يوافق هواه. هذا لا ينطبق على الدولة إذ المفروض أن الذين يشرعون فيها هم مجتهدون. فإذا كانت الحنفية لهم أصولهم في رأي أخذوا به في مسألة من المسائل وكان هذا الرأي يلائمنا نحن المالكيين فتلك النتيجة أو ذلك الرأي هو شرع إسلامي لنا أيضا، لأن أصول الحنفية هي أصول إسلامية وهي أصول لنا أيضا أو يمكن أن تكون كذاك.

إذن، كل ما قيل في الإصلاح هو من الناحية الفقهية موجود في كتب الفقهاء وليس هناك مشكل من الناحية الدينية. ولذلك فأنا لا أرى المشكلة من هذه الناحية. المشكلة الحقيقة هي التطبيق.

11- هل يمكن القيام بإصلاح بغير مصلحين؟

كسيكس:

لنأت إلى الناحية التطبيقية. إن ثقة المجتمع في إصلاح مثل هذا تتوقف على ما سيبديه القضاء من قدرة على تطبيقه. ولكن ثقة المجتمع في القضاء مهزوزة. باعتبار أن هناك فسادا. هل يمكن أن نذهب بعيدا في إصلاح من هذا النوع داخل هياكل فاسدة.

الجابري:

المشكل المطروح هو : هل يمكن القيام بإصلاح بغير مصلحين؟ هل يمكن القيام بنهضة بغير عقل ناهض كما كتبت ذات يوم؟ هل يمكن إقامة الديموقراطية بدون ديموقراطيين؟ لكن، العملة عملية صيرورة. في الوقت الذي نناضل فيه من أجل الديموقراطية يتكون ديموقراطيون، في الوقت الذي نمارس فيه العدل يتكون القضاة النزهاء وهكذا... لكن --كما قلت قبل- هذه الإصلاحات الخاصة بالأحوال الشخصية لا تمثل سوى ما يقرب من 5٪ أو أقل في المشروع ككل. ولا يمكن أن يطبق هذا المقدار الذي هو 5٪ إلا عندما يطبق الباقي، ولا يمكن أن يطبق الباقي في برنامج إدماج المرأة إلا إذا طبق على المجتمع ككل. وهكذا نعود في النهاية إلى أن المجتمع نفسه ككل يحتاج إلى إصلاح، ليس بقوانين فقط، بل بعمل وبحماس وبنوع من الحزم كاف.

12- حقيقة مفهوم أمير المؤمنين في الإسلام!

بوعشرين:

الأستاذ الجابري، هناك اليوم ملاحظة مفادها أن عددا كبيرا من النصوص التأسيسية تمر عبر القنوات التقليدية. اليوم هناك عدد

كبير من الأصوات وسط الطبقة السياسية تنادي بتفعيل حق "إمارة المؤمنين" في المؤسسة الملكية. صحيح أن هذا يحل بعض المشاكل الظرفية ولكن ألا تعتقد أنه يعقد عملية التحول بما أنه يضر بمسلسل استراتيجي أكبر، هو تحديث النظام السياسي؟ فالرهان على القنوات التقليدية التي قد تحل المشاكل قد يخلق أزمة كبيرة في مسلسل تحديث المؤسسة الملكية ككل. ما رأيك؟

الجابري:

أولا يجب أن نتفق على مدلول الكلمات والعبارات. هذه العبارة الجديدة "إمارة المؤمنين" يجب أن نتفق على مضمونها أولا.

بوعشرين مقاطعا: كانت في دستور 1962

الجابري: عبارة "أمير المؤمنين" موجودة تاريخيا منذ عمر بن الخطاب. وإنما سمي "أمير المؤمنين" بعد وفاة أبي بكر حين أصبح الناس ينادونه بـ"خليفة خليفة رسول الله"، وقد كانوا ينادون أبا بكر" يا خليفة رسول الله". وكانوا يشعرون أن هذه العبارة أو اللقب لا يستقيم بعد توالي الخلفاء إذ سيصيح الأمر هكذا : "خليفة خليفة خليفة....رسول الله". لذلك فكروا في لقب يتم فيه تجنب هذا التكرار، فاقترح أحدهم، وكان جنديا قد قدم من واجهة القتال في فارس، أن يسمى عمر بن الخطاب بـ"أمير المؤمنين" باعتباره قائد جيش الفتوحات. والأمير في اللغة والاصطلاح يومئذ هو من يصدر الأمر، وقد خص به قائد الجيش لأن مهمته الأساسية هي إصدار الأوامر إلى الجيش. فعبارة أمير المؤمنين تكافئ في اصطلاحنا المعاصر "القائد العام القوات المسلحة"[1].

1- أخذ الأوربيون في القرون الوسطى هذا المصطلح العربي وترجموه بـ "أميرال"

وفي التاريخ الإسلامي لا يسمى الملك "أميرا للمؤمنين" إلا إذا كان منخرطا في حرب للدفاع عن الإسلام أو لنشره في مكان آخر. ونحن نعرف أنه عندما جاء يوسف بن تاشفين قائد جيش المرابطين واستولى على مراكش أراد أن يسمى أهله أن يلقبوه بـ "أمير المؤمنين" فاعترض الفقهاء وقالوا له أنت جئت بلدا من دار الإسلام ولم تفتح بلدا خارجه. فلا تستحق أن تسمى "أميرا للمؤمنين". ولكن يمكن أن نسميك "أمير المسلمين". وعندما جاز إلى الأندلس ودافع عنها ضد الأسبان، وهم غير المسلمين، صار في إمكانه أن يطلب هذا اللقب[2]. والموحدون حدث معهم الشيء نفسه أي أنهم لم يتسمى ملوكهم بـ "أمير المؤمنين" إلى بعد خوضهم الحرب ضد النصارى.

ومن الناحية التاريخية كان ملك المغرب في الأعم الأغلب "أميرا للمؤمنين" لأنه كان مطالبا دوما بالدفاع عن ثغور المغرب. بعدما صارت شواطئه وثغوره هدفا للغزاة الأوربيين. الملك مكلف بحماية الأراضي وصون وحدة الأمة. فالملك الحسن الثاني كان أميرا للمؤمنين تاريخيا، بمعنى أنه ورث اللقب، ولكن أيضا لأنه قاد القوات المسلحة المغربية لاسترجاع الصحراء. والآن محمد السادس أمير للمؤمنين لأنه يتابع العمل لتحرير الصحراء، ومطالب بتحرير سبتة ومليلية.

2- ومع ذلك عارضه فقهاء الأندلس وقالوا له "لا تجب طاعتك على المسلمين حتى يكون لك عهد من الخليفة" العباسي. وواضح أنهم كانوا ضد مكوث المرابطين في بلادهم، فتذرعوا بـ "العهد من الخليفة".

باختصار: إمارة المؤمنين هي قيادة المجتمع ككل لتحرير الأرض والدفاع عنها. أما المؤسسة الملكية بحد ذاتها فلا ينطبق عليها مضمون اصطلاح أمير المؤمنين. المؤسسة الملكية موجودة تاريخيا كسلطة متوارثة. ما هو مطلوب الآن ليس أن نبدل الملكية بإمارة المؤمنين أو العكس. لا. هنا خلط في الأمور يجب أن نتجنبه.

مليكة مالك

طيب، الأستاذ عابد الجابري : أرجع إلى ما قبل سنوات. في نفس المكان كان الأستاذ عبد الله العروي موجودا. وكجواب عن سؤالنا المدخلي في برنامج "في الواجهة" لصيف سنة 2000 حول ظروف المشاركة في تجربة التناوب التوافقي من طرف أحزاب المعارضة آنذاك، قال: إن ما يهمه ليس ظروف الإشراك في تدبير الشأن العام ولكن ما يهمه أكثر هو ظروف الخروج، أو نهاية ولاية حكومة التناوب. واليوم، وبعد أن عشنا ظروف نهاية ولاية حكومة التناوب برئاسة السيد عبد الرحمان اليوسفي الوزير الأول السابق: هي يمكن للأستاذ الجابري أن يعطينا تعريفا أو رأيا حول ظروف نهاية تجربة التناوب. ما هي تأثيراتها على المسار الديموقراطي؟

13- معرفة النهاية تتطلب التأريخ لها من البداية...

الجابري

من الناحية الجدلية النهاية تبدأ مع البداية، بمعنى أننا إذا أردنا أن نفهم نهاية ما يجب أن نؤرخ لها من البداية، وإلا فسنقفز على التاريخ وعلى التطور.

عندما أقيمت حكومة التناوب التوافقي، في مارس 1998، ومرت عليها سبعة أشهر، ألقيت محاضرة في بيروت، وهي معروفة

ومنشورة. كانت تلك المحاضرة في شهر نوفمبر 1998 أي بعد سبعة أشهر، وقد سئلت بعد المحاضرة، من طرف أحد الحاضرين قال: ما مصير هذا التناوب في المغرب؟ كان جوابي أنه في رأي الشخصي أنه خلال بضعة أشهر –وفي اللغة العربية "بضعة" تعني ما بين ثلاثة وسبعة– سينجلي الأمر: إما أن يقفز التناوب قفزة كبيرة، وإما أنه سينتهي.

ماذا حدث بعد نوفمبر 1998؟

من ناحية عمل الحكومة كانت هناك مشاريع قيد الإنجاز. مثلا برنامج إصلاح السمعي البصري. فقد كان رئيس الحكومة قد تقدم بمشروع للملك الحسن الثاني الذي أخذ في دراسته، وكان قد طلب رأي بعض الإعلاميين العرب في كيفية معالجة هذا الموضوع. وكانت هناك مشاريع أخرى كلها في الميدان، وكان هناك أمل كبير جدا في أن تنجح العملية. إنما الذي وقع هو أن اليوسفي مرض المرض المعروف، وكانت زيارة الملك الحسن الثاني له في المستشفى مبادرة غير معتادة وقد كانت تأكيدا ملموسا لرغبة الملك في إنجاح التناوب، كما أن تأسيس صندوق الحسن الثاني للتنمية قد حدث في فراش اليوسفي وهو مريض.

غير أن المعارك السياسية هي معارك مع النفس وليس فقط مع الوزير الفلاني أو رئيس الحكومة الفلانية. هي معركة مع النفس، لأن الإرث الكبير لم يكن سهلا. وكما قال اليوسفي في يوم من الأيام "نحن نحاول أن نلين المفاصل". والذي حدث بعد ذلك أن القدر شاء أن ينتقل المرحوم الملك الحسن الثاني إلى دار البقاء. هنا تغير الوضع: فالتناوب الذي كان توافقيا أصبح اضطراريا ضروريا، لأن موت ملك وقيام ملك عبارة يقولها اللسان بسهولة، لكن الانتقال في

الظروف المعروفة وفي ظل التخوفات المعروفة فرض فرضا ضروريا على كل من كان هناك سواء اليوسفي أو غيره أن يترك الملفات كلها لكي يتم الانتقال بسلاسة. وهذا ما حصل كما شهد بذلك العالم أجمع.

بطبيعة الحال، بعد عملية الانتقال يأتي صاحب البيت ليرتب بيته، فأخذ يرتب بيته... الظروف كانت هكذا. ومن حظ السي عبد الرحمان أنه قبل أن يدخل الحكومة، وكان يقود المعارضة الاتحادية، كان يقول: "المغرب أشبه بقاعة انتظار يبقى فيها الإنسان مدة طويلة ولا يعرف متى سيدخل"! والذي لم يكن يعيره السي عبد الرحمان الاهتمام اللازم، والله أعلم، هو أنه لما دخل في الحكومة دخل في قاعة انتظار أخرى لا نهاية لها... هذا هو المشكل.

14- إننا جميعا ننتظر ... والشك كبير في أن القافلة تسير!

مليكة مالك

هل من الممكن أن توضح أكثر ما تقصده بهذه القاعة الأخرى.

الجابري:

أعتقد أن هذا السؤال يمكن أن يطرحه الإنسان بعد خمسين سنة. أما الذي يعايش الأمور فهو يدرك أننا جميعا ننتظر!

مليكة مالك

طيب، الأستاذ الجابري، في كتابك سلسة "مواقف" العدد 11 قلت إنك تبنيت موقف إرجاء الحديث عن ما بعد تجربة التناوب التوافقي إلى حين، وأنك مضطر إلى تعليق الحكم في موضوع تجربة التناوب السياسي بالمغرب. هل إرجائكم الحديث عن ما بعد

حكومة اليوسفي هو كذلك إرجاء للحديث عن المسلسل الديموقراطي بالمغرب.

الجابري

فعلا. لأنه ما دامت حكومة التناوب هي مجرد مرحلة الانتقال إلى التناوب الديموقراطي وإلى الديموقراطية كما تمارس في البلاد الموصوفة بها، فتعليق العملية التي كان من المفروض أن توصل إلى إليها، وبالتالي تعليق الكلام عنها، معناه الشك الكبير في أن القافلة ستسير في نفس السكة.

مليكة مالك

طيب، قبل أن أعطي الكلمة للأخ علي أنوزلا، أريد أن ألقي سؤالا بسيطا؟ ألا نلحظ نزعة تشاؤمية لديك؟

الجابري:

كيف: وأنا أتهم بالتفاؤل المبالغ فيه. أنا أقول ما هو واقع ولا أخاف منه. التشاؤم؟! ... أنا لا أعرف معنى للتشاؤم، وأيضا للتفاؤل غير المؤسس. المؤرخ عندما يحكي الواقع كما هو، وعندما يحلل الواقع الماضي أو الحاضر، يجب أن لا نصفه لا بالتشاؤم ولا بالتفاؤل، اللهم إلا إذا صرح بما يفيد نهاية الدنيا أو ما أشبه ذلك.

15- هل أخفقت تجربة التناوب؟ والانتقال إلى الديموقراطية؟

أنوزلا:

اسمح لي أن أعود معك إلى المحاضرة التي ألقيتها في بيروت. كنت من المتحمسين لتجربة التناوب أو على الأقل من الذين التمسوا لها كثيرا من التبريرات التاريخية والموضوعية، بل وذهبت إلى القول في تلك المحاضرة بأن مصير حكومة اليوسفي يطرح مصير المغرب ككل.

قلت إن فشل اليوسفي لن يكون فشلا لشخص بل سيكون إخفاقا نهائيا لتجربة التناوب التي تعني التحول السلمي إلى الديموقراطية. الآن: هل اليوسفي هو الذي فشل، أم أن التجربة هي التي أخفقت؟ وبالتالي هل انتهت إلى غير رجعة فكرة الانتقال الديموقراطي في المغرب؟

الجابري

أولا، اليوسفي كشخص ليس هو الموضوع، أو على الأقل ليس هو العنصر الأساسي في الموضوع، بل يمكن أن يكون شخص آخر مكانه. أما التجربة نفسها فكلنا نعرف أنها جاءت بعد ظروف معروفة: الملك الحسن الثاني رحمه الله استفتى البنك الدولي، فجاء هذا البنك بتقريره، وكانت النتيجة أن المغرب يوجد على وشك التعرض لأزمة قلبية الخ. وإذن فالمفروض أن هذه التجربة، عندما تسند إلى اليوسفي فإن ذلك لا يعني أنها خاصة به كشخص. بل إنها أسندت إلى حزب بقي منذ 1959 إلى 1998 وإلى الآن في معارضة، ليس من أجل كراسي بل من أجل أهداف، وظل ينبه ويبين المخاطر التي نحن واقعون فيها إذا استمررنا في تلك الطريق. فكون الملك الحسن الثاني يسند الوزارة الأولى إلى شخص يمثل هذا لحزب معناه أن هناك تحولا في الاتجاه، يبعث على التفاؤل، ويبرر القول بأنه إذا لم تنجح هذه الحكومة، وإذا لم نسر طويلا في هذا الاتجاه الجديد فإن المغرب سيتضرر. وأذكر أنه بعد محاضرة بيروت كنت ألقيت محاضرة في الرباط بكلية الآداب قلت فيها إن الذي يقدم رجلا ليخطو فليس أمامه إلا أن يتبعها بالأخرى وإلا سقط. ولذلك فالتجربة نفسها بكل ما تعرضت له من العراقل وما رافقها من أنواع من العجز أو أنواع من الضياع أو أنواع من الضباب أو ما شئت من هذه الأمور، ليست هدفا في ذاتها، المهم هو

الاتجاه. التناوب، تناوب على ماذا؟ ليس تناوب أشخاص بل تناوب برامج ورؤى، بقينا ننادي بها طوال خمسين سنة، مكان أخرى. هذا هو الأفق الذي كنا ولا زلنا نفكر داخله.

أنوزلا:

الأستاذ الجابري: هذا يدفعنا إلى التساؤل: إلى أي حد كانت فكرة التناوب نبيلة، أي إلى أي حد كانت وراءها إرادة سياسية حقيقية في الانتقال إلى الديموقراطية؟ وإلى أي حد كانت الأحزاب التي شاركت في هذه التجربة، وعلى رأسها الاتحاد الاشتراكي الذي قاد الحكومة، واعية بمدى استغلالها لظرفية معينة من طرف السلطة، وبعد أن استنفدت المهام التي جاءت من أجلها تلك الأحزاب تم الاستغناء عنها بطريقة حسن التخلص. ألم تكن الطريقة التي تم بها توديع اليوسفي جديرة بأن تدفع الحزب إلى مراجعة موقفه من المشاركة في الحكومة؟

الجابري

ما قرأت في الجرائد وقرأته أنت هو أن اللجنة المركزية للاتحاد ناقشت الموضوع وكان موقفها واضحا. لكن يحدث أحيانا أن الإنسان ينظر فيما إذا كان الموقف سيفسر على أنه موقف ذاتي وليس موقفا وطنيا فيؤجل ... أعتقد أنه كان من المبرر تأجيل القرار حتى لا يفسر على أنه فقط مسألة رد فعل شخصي. المسألة مسألة أشهر ... والمؤتمر سيأتي وسيفصل في الموضوع.

16- كنت أكثر الناس معارضة للمشاركة في التناوب!

أنوزلا:

ما لمست من كلامكم، الأستاذ الجابري، أنك كنت دافعت عن اليوسفي خلال وجوده في الحكومة وما زلت حتى الآن تلتمس

له الكثير من الأعذار، ألم يكن مطلوبا من الجهة التي قادت هذه التجربة أن تمارس نوعا من النقد الذاتي لتقول للناس لماذا أقدموا على هذه التجربة خاصة وأنهم قالوا إنهم جاءوا من أجل إنقاذ البلاد، فهل تم بالفعل إنقاذ البلاد أم أنهم مثل غالبية الشعب، وكما قلت قبل قليل، استكانوا إلى قاعة انتظار كبيرة، في انتظار المستقبل الذي يأتي أو لا يأتي؟

الجابري:

أنا أعتبر الصحفيين في المغرب معذورين..

أنوزلا يقاطع: كيف معذورين؟

الجابري: معذورين لأنهم يأخذون معلوماتهم من سوق الخبر في المغرب ... المقدمة التي بدأت بها أنا أعذرك فيها. أما الحقيقة فغير ما قلت. ذلك أني كنت، على غير ما هو معروف وشائع، على غير ما تعرفه أنت، وآتي باليوسفي ليشهد، أقول كنت أكثر الناس في هذا الحزب معارضة للمشاركة في التناوب. خذ هذا لأول مرة أو لآخر مرة... لست أدري! واليوسفي يعرف هذا، ومع ذلك فأنا كمناضل حزبي، عندما يقرر الحزب قرارا، فأنا ملزم بالدفاع عنه. أضف إلى ذلك أنه لا أحد، سواء في ميدان السياسة أو غيره، يملك الحقيقة. وحتى إذا أردت الإفصاح عن ما يدخل في نطاق "الإخوانيات" : أقول لك : قلت لليوسفي رأي هو هذا. لكن ليس لي أية ضمانة على أنه سيكون في المستقبل هو الرأي الصواب.

مليكة مالك، مقاطعة :معنى هذا، الأستاذ الجابري ...

الجابري يواصل: فإذا اتخذ الحزب قرارا فأنا ...

مليكة مالك،: معنى هذا أن الأستاذ اليوسفي كان يستشيرك ولو أنك خرجت تنظيميا من الاتحاد الاشتراكي سنة 1981؟

الجابري: عبد الرحمان اليوسفي، عندما أخبره المرحوم الحسن الثاني برغبته في تعيينه وزيرا أولا، استشار جميع الاتحاديين القدماء والمحدثين بما فيهم المحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم، وأنا ومن هم دوني، ومن هم في مستواي، ومن هم فوق مستواي ... لم يستشرني بوحدي، بل استشار الجميع. فالمسألة ليست من نوع العلاقات الشخصية.

17- سؤال أين يسير المغرب : اليوسفي وخاتمي!

أنوزلا :

كثر الحديث عن الحاجة إلى الإصلاح وعن حاجة البلاد إليه. فمن هي في نظرك القوة السياسة القادرة اليوم على بلورة خطاب جريء للإصلاح. نحن رأينا كيف فشلت تجربة التناوب لأنها لم تكن مبنية على تعاقد سياسي جديد. هل آن الأوان لإبرام تعاقد سياسي جديد من أجل إصلاح حقيقي؟

الجابري

لقد طرحت الحل على ضوء التجربة الإيرانية، أو ما أعتقد أنه الحل. أعني فكر الكتلة التاريخية التي ناديت بها سنة 1982. أي قبل حكومة التناوب ب 16 سنة. وكررت الفكرة وشرحتها في عدة نصوص منشورة. وقد اخترت الحل القائم على الكتلة التاريخية عندما كان الوضع غير ما هو عليه اليوم... أما الآن فسنكون مخطئين جدا إذا اعتقدنا أو اعتقد أحد منا، مسؤولا كان أو غير مسؤول، أن المغرب الذي كان سنة 1998 هو المغرب الذي نحن فيه الآن. قاعة الانتظار طويلة... لكن قبل اليوم كانت بدون قنابل، أما اليوم ففيها قنابل وفيها تلغيم. فيجب أن نعي وضعنا؟

أنوزلا

الأستاذ الجابري:

هذا يدفعني إلى سؤال في هذا المحور. عندما بدأ المسلسل الديموقراطي في المغرب قبل أربعة عقود كان الهدف منه هو بناء مجتمع ديموقراطي، لكن بعد أربعة عقود من انطلاق هذا المسلسل وجدنا أنفسنا في ذات الدائرة المغلقة التي تحدثت عنها الآن. هل فعلا دخل هذا المسلسل مرحلة الموت البطيء معلنا نهاية مرحلة الانتقال الديموقراطي؟ وبالتالي أصبح السؤال القديم—الجديد أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، سؤال: المغرب إلى أين؟

الجابري

أعتقد أنه في ميدان العمل من أجل إقامة الديموقراطية أو الحديث عن الديموقراطية يحتاج المرء إلى نفس طويل، وإلى اتساع فكر. فتحقيق الديموقراطية يتعرض لأخذ ورد، الحركة في هذا المجال حركة لولبية وليست مستقيمة. ذكرنا اليوسفي وألححتم على اسمه، لكنكم نسيتم أنني كنت كتبت مقالا شبهت فيه اليوسفي بالرئيس الإيراني خاتمي. قلت إن وضع اليوسفي بالمغرب يشبه وضع خاتمي في إيران، مع الفارق طبعا، إيران جمهورية ونحن ملكية. لكن من الناحية السياسية والاجتماعية كلاهما واجهته مقاومة شرسة. خاتمي رجل إصلاحي يجد مقاومة داخلية تتجسم في مرشد الجمهورية خامينئي والذين معه (المحافظون). واليوسفي في المغرب رجل إصلاحي كذلك، أو كان يرجى منه الإصلاح، وجد هو الآخر مقاومة داخلية من الإرث المعروف، معوقات، كما قلنا. لكن الفرق الذي يجب أن ننتبه إليه الآن عندما نقارن بين الرجلين وتجربتهما هو أن خاتمي وجد وراءه تيارا

إصلاحيا يخرج إلى الشارع وطلابا ومناضلين وصحفا ... الشعب الإيراني كله مع خاتمي، مع الإصلاح بل ويتجاوز خاتمي. مع الأسف الوضع في المغرب وضع آخر. اليوسفي لم يكن له مثل هذا السند الداخلي.

أنوزلا مقاطعا: أليس هذا راجعا أيضا إلى اختيارات الحزب، لأنه اختار اختيارا انتخابيا، وقد أدى به ذلك إلى ما نرى!

الجابري: في إيران : خاتمي اختار هو الآخر اختيار انتخابيا، والذين يساندونه ليسوا حزبا، بل الشعب كله يسانده وعلى رأسه اليسار والإصلاحيون. التيار الشعبي مجند لقضية الإصلاح. في المغرب المسألة ليست مسألة الاتحاد وحده، بل هي قضية مصير، قضية تهم البلد ككل. كان المفروض أن جميع الأحزاب، -وحدث هذا نسبيا مثلا من جانب حزب العدالة إذ كان موقفه في المرحلة الأولى داعما لليوسفي- لكن كانت هناك أحزاب أخرى سميت أحزاب معارضة. كان هناك ممثلو أحزاب يأتون إلى التلفزة إلى هذه القناة وغيرها، ليكرروا كل يوم ومنذ اليوم الأول عبارة : "الحكومة لم تقم بشي"! يعني كان هنا في المغرب واقع مختلف تماما عما هو الحال عليه في إيران.

18- أنا أقيم مسافة مع الحدث وأرى أمورا لا تراها أنت!

كسيكس

الأستاذ: في إطار الموضوع نفسه، قلت إنه كان هناك بحث عن الكراسي. الآن نتحدث عن دولة المؤسسات، المشكل الذي طرح مع بداية حكومة جطو هو أنه حتى الاتحاد الاشتراكي الذي كان يمكن أن يكون حاملا لمشروع دولة المؤسسات أصبح أفراده

يبحثون عن كراسي. ألا تظن بأن حامل إمكانية المرور إلى دولة المؤسسات لم يعد قائما؟

الجابري

سأكون خارج حدودي لو أجبتك عن قضية تهم مؤسسات حزب الاتحاد الاشتراكي، مثل اللجنة الإدارية واللجنة المركزية والمكتب السياسي. إن الأمر يتعلق بمراجعة الحزب لنفسه، لسيره، والقيام بالنقد الذاتي الخ. وأنا لست مؤهلا منذ 1981 بالكلام كعضو في مؤسسة حزبية.

كسيكس مقاطعا: أنا أطلب رأيك كرجل سياسي وليس كعضو في حزب الاتحاد الاشتراكي.

الجابري : كرجل سياسي مثقف يرى الأمور من بعيد. نعم! وبهذه الصفة أنا أرى أمورا كثيرة لا تراها أنت!

كسيكس ضاحكا: لسنا في نفس العمر يا أستاذ؟

الجابري: نعم. وأنا أراها منذ 1959 ولذلك فالقضية ليست سهلة.

19- من الغائب، هل الوزير الأول أم المؤسسة؟ ربما هما معا!

مليكة مالك

الأستاذ الجابري: أرجع معك إلى ما قلته الآن وأنت تتحدث عن الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي. لقد أثار انتباهي أنك استعملت جملة قلت فيها "رجل إصلاحي لكن كان يجد المقاومة". هل تعتقدون أن الوزير الأول الحالي السيد إدريس جطو وهو رجل إصلاحي لديه تقريبا نفس الوسط الذي يقاومه؟ هل له سند داخل المجموعة التي تشتغل معه؟ أنا أريد أن أعرف هل السيد جطو الذي

هو رجل إصلاح يعاني من نفس التعقيدات التي عانى منها الأستاذ اليوسفي.

الجابري

شخصيا، أصارحك أنني لا أعرف السيد جطو حتى كشخص، ليست لي أية معلومات أو علاقات ولا أي شيء يمكن أن أستند إليه في الجواب عن سؤالك. كل ما عندي بخصوص تجربته وتعيينه كوزير أول هو ما صدر عن المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي من أن ذلك "لم يكن وفق المنهجية الديموقراطية".

مليكة مالك

طيب: بصفتك مثقفا ولك تجربة سياسية وتقرأ تجربة الوزير الأول وهي في ظرفها جد هامة، لأنها تتعلق بخروج رجل سياسي هو السي عبد الرحمن اليوسفي ودخول رجل نعت بالتقنوقراطي ولو أنه يعمل في أفق سياسي، ما يهمني، الأستاذ، الجابري، ليس المقارنة بحد ذاتها ما بين الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي والأستاذ إدريس جطو ولا المسؤولية التي يقوم بها، وإنما رأيك أنت حول المؤسسات التي يشتغل فيها هؤلاء المسؤولون؟

الجابري

عندما عين اليوسفي وزيرا أولا ظهرت كلمات وعبارات لم تكن تتداول من قبل، وكنا نروج لها نحن وأنت والمغاربة كلهم الذين كانت لديهم حوافز للنظر إلى المستقبل الأفضل. كنا نتحدث عن "مؤسسة الوزير الأول" وكنا جميعا نطالب بتقوية مؤسسة الوزير الأول. الآن، على كل حال، أنا لا أعلم من الغائب، هل الوزير الأول أم المؤسسة؟ عمليا ... كلاهما غائب!

20- الكذب على النفس... الغائب، في الحقيقة، هو الحقيقة!

مليكة مالك

ما هو ثابت هو هاجس التغيير والمطروح بحدة والذي تولده بطبيعة الحال التحولات المجتمعية سواء بدوافع كونية أو محلية. وما هو ثابت كذلك هو فعالية بعض المؤسسات المؤثرة في التحول بصفة مباشرة. الثابت كونيا هو التأثيث الفكري لكل مرحلة من مراحل التحول. سؤالي هل سلطة المعرفة في المغرب تؤثر على التحولات القائمة؟ وهل المرحلة التي نعيشها لها تأثيث معرفي؟

الجابري:

بكل أسف أجيب بالنفي. أنت تطرحين سؤالا بصيغة "هل سلطة المعرفة تؤثر في المغرب"؟ وأنا أتساءل: هل هناك سلطة للمعرفة في المغرب؟ هل المعرفة في المغرب لها سلطة؟ إلى الآن لا يختار المرء دائما، فقط، لأنه كفء في ميدانه. إذا سألت عاملا أو قائدا أو موظفا في مجال من المجالات عن ميدانه، فإذا اجتهد كشخص فستكون لديه بعض المعلومات التي اكتسبها بمفرده واجتهاده. لكن كمؤسسة ليس لديه معلومات. كل شيء في المغرب يمكن أن يتم بدون معرفة، حتى الوزراء يمكن أن يعينوا بدون معرفة! دون أن يعرفوا... لأن الغائب في المغرب، في الحقيقة، هو الحقيقة. بكل أسف وصلنا اليوم إلى مرحلة أصبحنا نستسيغ فيها الكذب على أنفسنا، حكاما ومحكومين. نعرف أن هذا شيء كذب، ولكننا نقبله وقد نصدقه أو على الأقل قد نتمسك به لأنه ليس لدينا، تحت أرجلنا، ما هو صلب يحمينا من هذه الكذبة الكبرى.

21- "كلهم يمشي رويد، كلهم يبغي صيد، غير ابن عبيد"

بوعشرين

الأستاذ الجابري، يقول الراحل إدوارد سعيد في تعريف وظيفة المثقف، إن وظيفة المثقف اليوم هي قول الحقيقة للسلطة. هذا التعريف البسيط المختزل هل ما زال له مكان في المغرب، حيث المثقفون إما مشغولون بحروب بين بعضهم البعض، أو منشغلون بتحصيل رزقهم أو واقفون صفوفا طويلة على باب السلطة ينتظرون مكرومانها!

الجابري

المرحوم إدوار سعيد كان يعيش الهم المعاصر، هذا معروف. لكن، أحيانا يجد المرء نفسه أمام المثل القائل: "لا جديد تحت الشمس"! المثقف هو الذي يقول الحقيقة للحكام، نعم ، وأيضا العالم عند القدماء، في تراثنا، هو الذي يقول الحقيقة للحكام. لأنه إما أنه عالم يقول الحقيقة للحاكم، وإما عالم يسكت عن المعرفة وعن الحقيقة ويفعل شيئا آخر. تحضرني الآن القصة المشهورة بين أبي جعفر المنصور العباسي وبين عمرو بن عبيد المعتزلي الذي شارك في الثورة العباسية إلى جانب صديقه أبي جعفر. فلما انتصر العباسيون وتولى أبو جعفر المنصور الحكم نادى على صديقه عمرو بن عبيد الذي كان معتزليا، أي متكلما أي مثقفا بالمعنى المعاصر، طلب منه أن يأتي إليه. فلما جاءه قال له أبو جعفر (أنا أترجم لغته إلى لغتنا) أنا أريدك أن تعينني على هذا الأمر وعلى إقامة العدل. فقال له عمرو بن عبيد: يا أبا جعفر! أغلق باب بيتك في وجه الانتهازيين ... الخ، يكون العدل في البلاد قائما بنفسه. فلا

تحتاجني"! فلما خرج انطلق مسرعا وأبو جعفر ينظر إليه ويقول: " كلهم يمشي رويد، كلهم يبغي صيد، غير ابن عبيد". كان الذين يقصدون القصر يتباطئون عند الخروج، ينظرون ذات اليمين وذات الشمال في انتظار "الصلة" ... أما عمرو بن عبيد فقد انطلق يجري مسرعا إلى باب القصر دون التفات.

22- "رأينا صواب يحتمل الخطأ ...

بوعشرين

ألا تعتقد أن المثقف العربي، وفي المغرب تحديدا، يعيش مفارقة على مستوى وعيه هو بذاته كمثقف يقرأ سقراط الذي صلب من أجل الحقيقة ويقرأ رسالة إيميل زولا الذي طالب بالمحاكمة العادلة، وأدبيات 1968، في فرنسا ومواقف سارتر، ولكنه في نفس الوقت على مستوى السلوك اليومي نجده ما زال رهين سلطة حزب أو مؤسسة في الدولة أو مؤسسة اقتصادية وبالتالي يسقط في هذه المفارقة، مفارقة الوعي الشقي. أليس المثقفون مسؤولين أيضا عن وضعهم الراهن الذي يعانون فيه من التهميش أو في أفضل الأحوال يؤتى بهم كـ"ديكور" لتأثيث المشهد.

الجابري

الحديث عن المثقفين كثر حتى أصبح غير ذي معنى. والغالب أن الذين يتحدثون عن المثقفين هم المثقفون أنفسهم، يحبون أن يتحدثوا عن أنفسهم. وكل منهم يعكس بصورة أو أخرى مشاكله وهمومه. ولا يسمى المتعلم مثقفا إلا اذا استبدل هم المجموع بهمه هو. أعني ترك همومه الشخصية وانخرط أو —كما يقول الفرنسيون— "تزوج" هموم الوطن وهموم المجموع، أعني حملها على ظهره.

حينئذ يصبح مشرعا للمستقبل. لكن، في الحقيقة، المثقفون ينطلقون كأشخاص مستقلين. فعندما يفكر المثقفون كمثقفين ويشرعون للمستقبل فالغالب أنهم لا يعملون كفريق طبي أو فريق من العلماء في مخبر. بل كل منهم يفكر ويعاني ويعبر عما يفكر ويعاني. ومن خلال هذه التعبيرات وما تحمله من أفكار تطرح على العموم وتناقش يتكون وعي عام، قد يقوم هؤلاء المثقفون بقيادته. ومهما كان الأمر فنحن لسنا شواذ في هذا العالم. السلطة تخاف دائما من المثقفين. وأنت لابد أنك سمعت بالجنرال الذي قال: "عندما أسمع كلمة مثقف أضع يدي في مسدسي".

بوعشرين مقاطعا: هذا ستالين ..

الجابري: لا. هو جنرال فرنسي معروف.

بوعشرين:

الأستاذ الجابري : ألا تعتقد أنك تتناقض في هذا الكلام! تقول إن المثقف يجب أن يحرص على استقلاليته وأنت قبل دقائق قلت لم أكن مقتنعا بدخول عبد الرحمان اليوسفي في تجربة التناوب، ومع ذلك انبريت تدافع عنها وتنظر لها وتجد لها المسوغات الفكرية والنظرية. أليس هناك تناقض؟

الجابري

ليس هناك تناقض. ذلك لأنه عندما يتعلق الأمر بقرار يخص المستقبل فأنت تدرس الحاضر وتدرس الماضي، أي تدرس التجارب الأخرى... وهذه التجارب متنوعة تعطيك ألف طريق... وفي الغالب تعطيك طريق "نعم" وطريق "لا"، وبينهما درجات كثيرة. لا أحد يستطيع أن يقنع نفسه بجد على أن رأيه هو الصواب في هذا المجال، مجال المستقبل. التحليل للواقع السياسي والواقع

المجتمعي ليس سهلا. أمامك أشياء متلابسة وملتبسة. ففي الاتحاد الاشتراكي، قبل تعيين اليوسفي، كان هناك نقاش واسع : هل ندخل الآن، أم لا؟ ولكل حججه، وهي مبررة، لأن التاريخ فيه تنوع، وتاريخ تجربتنا متنوع.

فعندما نختار هذا الجانب مثلا، وأقول أنا مع هذا الاختيار، فهذا لا يعني أنني ألغي الاختيار الآخر مائة في المائة، لا. الذي يصدق على هذا الموقف هو تلك الكلمة التي قالها الإمام الشافعي: "رأينا صواب يحتمل الخطأ، ورأى غيرنا خطأ يحتمل الصواب، ومن جاء بأفضل من قولنا قبلناه منه".

23- لم يحدث أن وجد حاكم ناجح أو فاشل بمفرده...

بوعشرين

هناك اليوم عملية إشراك عدد من المثقفين في لجان استشارية. رأينا مشاركة عدد منهم في اللجنة الاستشارية المكلفة بإصلاح نظام التربية والتعليم، ورأيناهم في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مؤخرا، وبعضهم في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية... هل تعتقد بأن هذه أنسب طريقة لإشراك سلطة المثقفين وسلطة المعرفة في اتخاذ القرار، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون إشراكا شكليا له أهداف أخرى؟

الجابري

لا نستطيع أن نحكم هكذا جملة وتفصيلا. فعندما نشكل لجنة لميدان الطب ونأتي بالأطباء فهذا شيء طبيعي. وعندما ننشئ لجنة للتعليم وننادي على رجال التعليم فهذا شيء طبيعي.. هنا يجب أن

لا نخلط بين ما نسميه بالفنيين وبالمثقف بكيفية عامة. كل شيء له ميدانه وله خصوصيته.

بوعشرين مقاطعا: هل يعني هذا أن هؤلاء المشاركين هم فنيون أكثر منهم مثقفين؟

الجابري: الله أعلم. ليست لدي لوائحهم.

بوعشرين مقاطعا: لكن تتابع الوضع، الأستاذ الجابري، أنت تعرف بعض الأسماء المشاركة، حتى المحسوبة على حزبك.

الجابري: أنا ليس عندي حزب. أنا عضو في حزب.

بوعشرين: على أية حال...

الجابري: على كل حال. اسمع، لم يحدث في التاريخ أن وجد حاكم مستبد أو ناجح أو فاشل بمفرده. من يدورون حوله من مثقفين وفنيين وغيرهم هم مسؤولون إلى حد كبير جدا على الفشل أو على النجاح.

24- ناديت وأنادي بأن التجديد دائما إنما يتم من الداخل.

بوعشرين

الأستاذ الجابري: كتاباتك وإسهاماتك النظرية اعتبرت لمدة على أنها تنظر لمشروع اليسار العربي والمغربي بصفة خاصة. لكن بعد سنوات من هذا المجهود الذي أعطى كتبا كبيرة وإسهامات هامة، نلاحظ أن الجهة التي يمكن أن تكون قد راهنت عليها قد خسرت هذا الرهان وأصبحنا نرى مؤخرا أن كتاباتك يستفيد منها الإسلاميون مثلا والمحافظون أكثر مما كنت تأمل أن يستفيد منها الحداثيون أو أصحاب الفكر الإصلاحي. هل في هذه الصورة "مكر التاريخ" جعلك تصب ماءك في غير المجرى الذي أردت.

الجابري

أشكرك، أنت تتكلم نيابة عني! ولكن لست أنا هو هذا الذي ذكرت؟

بوعشرين: مقاطعا: كيف؟

الجابري: لا. فأنت إذا رجعت إلى كتاباتي منذ 1959 وهي منشورة في سلسلة "مواقف"، فستلاحظ أني لم أكن أراهن على أية جهة. كنت واحدا من الكل الذي يعمل من أجل أهداف معينة معروفة. ما أنادي به معروف وأنادي به بصراحة. وأقول باستمرار هذا العزل أو الفصل أو التمييز ما بين إسلاميين أو تقليديين وحداثيين وإصلاحيين ... فيه شيء كثير مما يمكن أن نستغني عنه. ففي النهاية الإسلاميون -اترك جانبا زعماءهم- هم الشعب الفقير الكادح المستضعف، هذا الشعب هو من زبناء اليسار أصلا. هذا قلته في ندوة هنا بالدار البيضاء في أوائل التسعينات. المسألة ليست مسألة تصنيف إيديولوجي. التصنيف الإيديولوجي يكون أحيانا ضروريا كوسيلة للتعبئة وكوسيلة للنضال ... ولكن أحيانا أخرى يكون عقبة أمام الفهم، فهم الواقع كما هو. فعندما نتحدث عن الإسلاميين في المغرب أو غير المغرب في العالم الإسلامي —وهذا كتبته وأعيده- ننسى أننا نحن من نسمى بالمعاصرين والحداثيين أقلية لا نمثل سوى عشرة في المائة. وأكثر من ذلك يتناقص عددنا. الإسلاميون موجودون لأنهم هم الشعب. هل سنقول هم جميعا غير صالحين، ونحن فقط الصالحون؟ المعركة يجب أن تكون داخل الشعب نفسه، ومن هنا ناديت وأنادي وسأنادي بأن التجديد دائما إنما يتم من الداخل، سواء تعلق الأمر بالبلد، إذ لا يمكن أن نغير الوضع في البلد من الخارج، أو تعلق الأمر بحزب، إذ لا يمكن أن

نغير الأمور في حزب من خارجه بأن نرميه بالحجر من خارج تنظيماته، أو تعلق الأمر بفكر، إذ يمكن أن نجعل فكرا ما يساريا أو تقدميا في بلد معين إذا لم ندخل إلى داخله.

اليوم نتكلم عن القرارات التي اتخذت في مجال الأسرة. الجميع الآن فرح ويصفها بأنها قرارات متطابقة وحداثية الخ. وأنا من البداية حرصت على أن أؤكد لكم على أنها لا تتنافى مطلقا مع اجتهادات سابقة قال بها الفقهاء.

25- التقدم التاريخي ككل حاصل، وهناك تجدد في الوعي...

بوعشرين

الأستاذ الجابري: الجامعة المغربية اليوم تعيش أزمة حقيقية حولتها إلى منشآت فيها طلبة وفيها أساتذة وفيها مقررات ... لكن ليس فيها جوهر وليس فيها روح. لا تقوم بالوظيفة النقدية وبمتابعة التطورات التي تحدث في المجتمع. وأنتم كواحد امتهن التعليم لسنوات طويلة ما هو تصورك لإعادة الروح إلى هذه المنشأة؟

الجابري

يصعب علي التسليم بمثل هذا الحكم. أنا لم أتوقف عمليا عن الحضور في الجامعة، بسبب التقاعد، إلا منذ سنتين. وعندما أرجع بذاكرتي إلى ما قبل سنتين فإني أجد هذا التحليل أو هذه المواصفات التي ذكرتها غير صحيحة كلها.

بوعشرين مقاطعا: يعني هذا أن الجامعة بخير؟

الجابري: قضية "بخير" أو "بشر" ليست هي المطروحة هنا. والمسافة بين الخير والشر مسافة طويلة. هناك نسبية. فإذا كانت

الجامعة ليست على ما يرام أو على ما نريده أو على ما يجب أن تكون فليس معنى هذا أنها الآن صفر في صفر. قبل سنتين كنت حاضرا في الجامعة ولم أكن أشعر بهذه الصورة السوداء التي رسمتها لها. الحقيقة أن الأساتذة والمتعلمين يشتكون على الدوام من تراجع التعليم، من أن الشباب لم يعودوا كما كان الأمر من قبل، وأن ما كان من قبل كان أحسن. والواقع أنه لم يكن أحسن، فمثلا أولادي الآن أحسن مني في كثير من الأمور كالمعلوميات مثلا. نحن عندما كنا صغارا في الخمسينات كنا نرى في طه حسين قمة القمم، وكنا نرى العقاد كشيء معقد... لكن إذا أعطيت اليوم لطالب في مثل سننا في ذلك الوقت كتب طه حسين أو العقاد فإنه لن ينبهر بها مثلما كنا ننبهر بها نحن. هذا مثال ذكرته مرارا...

التقدم التاريخي ككل حاصل، وهناك تجدد في الوعي. بطبيعة الحال لم نصل إلى ما نريد، لكن التاريخ لم يقف. وأنت من أين جئت، هذا الذي يطرح هذه الأسئلة؟ جئت من هذا التعليم، ومن هذا الوضع. وهذا تقدم كبير يجب أن ننساه.

26- العالم القروي في المغرب يعيش أوضاع القرون الوسطى!

أنوزلا :

الأستاذ جابري، كما سبق أن أشار الزميل توفيق بوعشرين، إلى أن المتتبع لإنتاجك الفكري يجد أنه يروم مخاطبة جبهة واسعة يجد فيها الإسلامي ما يريد كما يجد فيه اليساري نفسه، وقد تحدثت عن الانفتاح على الإسلاميين. والانتخابات الأخيرة والتي قبلها في سبتمبر 2002 خرجت لنا بمعادلة من ثلاث متغيرات : بعد أن كانت المعادلة من عنصرين فقط. كان هناك العرش والحركة الوطنية. اليوم أصبح

لدينا طرف ثالث هو الحركة الإسلامية. هل يجب، في نظرك، ترك هذه القوة للسلطة لاحتوائها وهو ما يجري حاليا، أم يجب تشكيل جبهة مضادة في أفق اختلاف ديموقراطي لها، أم الانفتاح عليها بعدما لم يجد خطاب الاستئصال حظا له داخل المجتمع؟

الجابري

هذا تصنيف لست أوافق عليه. أنت لك الحق في أن تصنف كما تشاء. أما بالنسبة لي فالقوى التي كانت موجودة في الماضي، لم تكن فقط الحركة الوطنية والعرش، بل كانت هناك قوة ثالثة هي تلك التي كونها المستعمرون زمن الحماية والتي ورثها آخرون فيما بعد. وما زالت كذلك. القوى الثلاث لم تتغير. أما الذين يقومون بأعمال العنف فهذا مشكل معروف. فمن ناحية التطرف، التطرف موجود في أمريكا وفي أوروبا وفي كل مكان، والعنف المصاحب له ظاهرة عالمية وله أسبابه، وهي معروفة كذلك. ولكن ما يخص المغرب وهو الأهم عندنا. وقد لا أحتاج أن أكرر القول في الأسباب، فقد كتبت مؤخرا عدة مقالات في الموضوع. واليوم فقط وفي هذه القناة التلفزية نفسها شاهدنا في وقت الغذاء برنامجا نقل إلينا مناظر. مناظر وأحداث مصورة في المغرب يندى لها الجبين. المغرب الآن أكثر تأخرا على مستوى الفوارق الاجتماعية الطبقية مما مضى. ففي الستينات من القرن الماضي كان هناك على كل حال نوع من التقارب. وكان الإصلاح ممكنا وبثمن أقل. أما اليوم فالمسافة طويلة بين أقلية العدد وباقي الشعب كله. نحن نسمع في الإذاعة والتلفزة ونقرأ في الصحف أن نصف المغرب، خارج المدن، ليس فيه طرق، وأن عدد الذين يتمتعون بالكهرباء هم عشرون بالمائة فقط، وأن الذين يتوفر لديهم ماء الشرب نحو الثلث لا غير. عندما أزور

البادية المغربية، أنا الذي أسكن المدينة وأشتغل بالتراث، أحس أني انتقلت فعلا إلى القرون الوسطى. وربما كان الوضع في القرون الوسطى أحسن من ناحية ضيق الفوارق؟

أنوزلا:

الأستاذ الجابري: لم تجبني على سؤالي، أي ما يتعلق بالحركة الإسلامية، كيف ينبغي التعامل معها: هل يجب تركها للسلطة لاحتوائها؟ أم الانفتاح عليها؟

الجابري

إنها ليست بضاعة تباع وتشترى يا أخي. هذا واقع، نحن أحيانا نصاب بما يعبر عنه: "أنا وحدي في العالم، ولا حقيقة أخرى غيري" . وكذلك الشأن إذا تساءل أهل الحركة الإسلامية التساؤل نفسه وقالوا «هذه الكمشة من اليساريين ماذا نفعل بها». لا. هذا منطق غير حقيقي. ما دمنا نقول بالاختلاف، وما دام الاختلاف في الإسلام قاعدة شرعية ومؤسسة، فالمسألة محلولة. الحاكم المستبد هو الذي يفكر بهذا المنطق ويتساءل: كيف يجب أن نتعامل مع هؤلاء الذين في رؤوسهم سخونة... أو برودة...

27- الحزب... والبرلمان، من يتبع الآخر!

مليكة مالك

طيب، الأستاذ الجابري، قبل أن أطرح عليك السؤال الأخير، أقول: كنت تتحدث عن أن المغرب الآن أكثر تأخرا مما مضى...

---

3 – المقصود ما يسمى في الفلسفة بـ " "solipsisme " أي المذهب الذي يقول صاحبه "أنا وحدي فالعالم"، بمعنى لا شيء يوجد بالنسبة له غير أفكاره وإحساساته الخ.

الجابري مقاطعا: نسبيا.

مليكة مالك: هل هذا هو الذي كنت تعنيه من قبل حين قلت: إننا في قاعة انتظار طويلة فيها قنابل وألغام؟ أم أن الإحالة كانت لحوادث 16 مايو الأخير؟

الجابري:

الألغام تحيل إلى 16 مايو، ولكن قاعة الانتظار الأولى هي الديموقراطية التي لم تتحقق. وقاعة الانتظار الثانية هي الديموقراطية التي ظننا أننا دخلنا فيها مع تجربة التناوب.

مليكة مالك : الأستاذ الجابري لعبت دورا كبيرا لما كنت عضوا في المكتب السياسي في الاتحاد الاشتراكي، وذلك على مستوى توجيه جريدة "المحرر" آنذاك. وفي عام 1978 قدمت أول استقالة بسبب مراسلة من مراسلكم من الرباط الذي كان هو السي بنجلون الذي أصر على أن تنشر بنصها وأسلوبها، وأنت كنت موجها للجريدة غضبت غضبة كبيرة لأنهم نشروها ولم يستشيروك كموجه للجريدة. والذي يهمني اليوم هو قراءتك لما يجري كخط تحرير خاص بجريدة الحزب والملاسنات التي تقع ما بين جريدة حزب مع جريدة مستقلة؟

الجابري

هذه مسائل تحدث ... أنت لم تعيشي في عام 1959 عندما انفصلنا عن حزب الاستقلال ولا فكرة لديك عن الكيفية التي كانت عليها الملاسنات بين جريدة التحرير وجريدة العلم. وكانت هناك جريدة تسمى "الأيام" –ملتفتا إلى الصحفي بوعشرين: ليست "الأيام" التي تعمل فيها اليوم– وقد تجاوزت الحدود في كثير من المرات. فالتلاسن ما بين الصحافة والصحافيين في معارك من هذا

النوع يحدث في فترات، وهي تمر، وقد يجد الصحفيون المتلاسنون أنفسهم في المقهى ذات يوم مجتمعين. التاريخ ينسى مثل هذه الأشياء.

مليكة مالك ضاحكة:

قدمت استقالتك، أستاذ الجابري، على أساس أنه ليس هناك احترام للخط داخل الجريدة. واليوم تقول هذه أشياء تافهة.. سؤالي: هل جريدة الاتحاد الاشتراكي حققت في نظرك تطورا في خطها التحريري ووصلت إلى مستوى المرحلة التي نعيشها...؟

الجابري

لا. لا. المسألة أعمق من هذا. ربما يجب أن يراجع النص الذي تحدثت فيه عن هذه القضية. القضية كما يلي: وقعت ملاسنة داخل قبة البرلمان ما بين المعارضة الاتحادية وبين ممثلي الحكومة في البرلمان. وقد نقل مراسلنا هذه الملاسنة بتفاصيلها وبما رافقها من شحنات انفعالية واستفزازات الخ. ولما اطلعت عليها بوصفي مسؤولا عن توجيه الجريدة تدخلت فيها بالحذف والاختصار. كانت الملاسنة ظرفية ولم يكن من خطتنا أن نجعل من الحبة قبة كما يقال. فالملاسنات في البرلمان بين الأطراف شيء عادي وقد يصل الأمر إلى الضرب بالكراسي، وهذا معروف. لكن الذي حدث هو أن الفريق الاتحادي ككل بما فيه رئيسه عقد اجتماعا وطلب أن ينشر نص مراسلة الصحفي كما أرسله. هنا قلت: لا. أنتم لكم مجالكم، والجريدة لها مجالها وهي تخضع لقرارات المكتب السياسي وليس لرغبة البرلمانيين. والفريق البرلماني يجب أن لا يتعدى اختصاصاته ليصبح هو المقرر للحزب، الحزب هو الذي يقرر للفريق البرلماني. هذا هو المبدأ في التعامل بين الفريق البرلماني والحزب. وهذه معركة

تعرفها جميع الأحزاب. لمن السلطة؟ هل للبرلمانيين أم للمسؤولين الحزبيين.

مليكة مالك تختتم الندوة بالتذكير بأن برنامجها يحتفل بمرور عشر سنوات على قيامه باسم "حوار سياسي" أولا، ثم باسم "وجه وحدث"، ثم أخيرا باسم "في الواجهة". ثم تطلب من الضيف كلمة الختام قائلة:

نحب أن تقول لنا كلمة حول ما تغير فينا وفي المجتمع المغربي في السنوات العشر الأخيرة؟

الجابري:

تغيرت أشياء كثيرة، ولكن هناك أشياء كثيرة لم تتغير! ونتمنى أن يكون حظ التغير أكثر من حظ الصمت وعدم التغير. إن تغيير المنكر يجب ألا يكون بالقنابل. يجب أن يفسح المجال للسان حتى لا تنبت القنابل كالفطر.

مليكة مالك: تشكر الضيف والصحفيين المساهمين. وتنهى البرناج بتذكير النظارة بالموعد المقبل بعد شهر.

الانتقال إلى الديموقراطية

التجربة المغربية ... في الواجهة!

نص الحوار التليفزيوني المباشر الذي بثته القناة الثانية (المغربية) ضمن البرنامج الشهري "في الواجهة" الذي تعده وتديره الصحفية مليكة مالك. وقد بث مساء يوم 18 أكتوبر 2000 وساهم فيه كل من الأساتذة الآتية أسماؤهم. بدأت الندوة بعرض مصور لجانب من مسارات الضيف، الفكرية والسياسية، مع التعريف بإنتاجه الخ. بعد ذلك تدخلت صاحبة البرامج لشرح موضوع الندوة فقالت: سنناقش هذه الليلة رفقة المفكر المغربي محمد عابد الجابري موضوع: المغرب إلى أين؟... ونتساءل مرة أخرى في حلقة هذا المساء، عن الديمقراطية كفكر وكممارسة، وبما أن التساؤل : إلى أين ؟ يفرض علينا التساؤل : من أين؟ كما يقول الأستاذ محمد عابد الجابري، فإننا سنقف عند التوافق كأسلوب

سياسي وعند شروط الانتقال إلى التناوب الديمقراطي. وحيث ألا ديمقراطية بدون ديمقراطيين، فإننا سنتساءل عن كيفية تكوين وتربية ديمقراطيي الغد، أي عن دور التربية، أو المنظومة التربوية والتعليمية في الانتقال إلى الديمقراطية.

نستضيف لمناقشة هذه القضايا أحد أعمدة الفكر، ليس فقط المغربي، بل والعربي، مفكر كرس كل نشاطه الفكري لمساءلة العقل العربي نقدا وتحليلا. إنه الأستاذ محمد عابد الجابري الذي نشكره على قبوله الدعوة لأول مرة على شاشة التلفزيون المغربي. فمرحبا بك الأستاذ الجابري أولا. (محمد عابد الجابري : شكرا لك). إلى جانب الأستاذ الجابري سيناقشه كل من الأستاذ عبده الفيلالي الأنصاري، مدير المجلة الفكرية "مقدمات": مرحبا بك. والزميل إدريس كسيكس كاتب وصحفي، ثم الأستاذة ربيعة ريحان كاتبة وقاصة وعضو المكتب المركزي لاتحاد كتاب المغرب. مرحبا بالحضور الكريم، المتميز، ضيوف الأستاذ محمد عابد الجابري.

1- كنا نمارس السياسة من خلال القضية الفلسطينية.

2- اعتدنا رؤية الأمور من زاوية هزائمنا، وإهمال خسائر الخصم.

3- من يمد رجله ليخطو ليس له إلا أن يتبعها بالثانية وإلا سقط !
4- عندما "نطوي الصفحة"، نحتفظ بالكتاب وفيه الصفحة المطوية!
5- ممارسة السياسة في الدين .. والتطرف. التاريخ يصنع في الوسط .
6- ليس هناك طريق لبناء الديمقراطية غير الديمقراطية نفسها.
7- الظلم يدفع المظلوم إلى التمسك بالمطلقات كوسيلة للدفاع..!
8- كل شيء يتوقف على الإرادة: إرادة الانتقال إلى الديمقراطية.
9- المجالان التقليدي والحديث، والحكومة نفسها في "الشواري"
10- الظروف التي طرحت فيها مسألة "الكتلة التاريخية"
11- الكذب في السياسية معترف به والمثقف يقول الحقيقة نسبيا
12- أربعون سنة من المعارضة التي كانت صوفية في السياسة.
13- اتركي لي الحق في أن أكون قاضيا يحكم بناء على معطيات
14- تعليمنا لا يعاني من الانشقاق في الهوية ...
15- أول سؤال هو لمن نوجه تعليمنا؟
16- هل هناك حقا "مسألة أمازيغية"؟ هل هناك مشكلة، وما هي؟
17- دور الفلسفة: بناء العقل ليتعود على التحليل والنقد..
18- ختام : "نهار كيبغي المخزن إطلع الشجر في الطريق واقف "

---

1 - كنا نمارس السياسة في المغرب من خلال القضية الفلسطينية

مليكة مالك : الأستاذ عابد الجابري ، لا يمكن أن نبدأ هذا البرنامج اليوم دون التذكير بالأحداث السياسية التي تعيشها

فلسطين وأشقاؤنا العرب في هذا القطر، حيث الرصاص والقتلى كل يوم. لذلك أطلب من الزميل مصطفى مضمون صورا بدون تعليق. (هنا بثت صور عن انتفاضة القدس ومشاهد من الجرائم التي ارتكبها الصهاينة في الأراضي المحتلة. إلى جانب مشاهد من مظاهرات المساندة والتأييد في عدد من الأقطار العربية). الأستاذ الجابري! دعم القضية الفلسطينية يتطلب فسح المجال للشعوب العربية. وللتعبير عن هذا الدعم يجب توفير الديموقراطية داخل المجتمعات العربية. والدليل على هذا أن مظاهر التضامن اتسعت في بعض البلدان العربية. وفي المغرب تظاهر أزيد من مليون ونصف مليون متظاهر خرجوا إلى الشارع، وعلى رأسهم رئيس الحكومة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي الذي كان حاضرا في مسيرة الرباط. والملاحظ أن هذه التظاهرات ضعفت في بعض الدول العربية. ألا ترتبط، أستاذ الجابري، مظاهر المساندة الشعبية لفلسطين بمدى توسيع الفضاء الديمقراطي؟

محمد عابد الجابري : قبل كل شيء لابد من أن أشكرك على هذا التقديم، وأؤكد أن حضوري هنا يرجع في قسم كبير منه إلى إصرارك وإلحاحك منذ سنة أو أكثر، كما يعبر أيضا عن مساندة هذا العمل الذي يقصد التجديد ويريد أن يدشن مرحلة جديدة في العمل التلفزي والإعلامي بكيفية عامة في بلادنا، ولابد أن أشكر زملائي ورفاقي في النضال وفي المهنة وفي الثقافة وفي درب الحياة بصفة عامة، هؤلاء الذين تحملوا المشاق وجاءوا لمساندتي بحضورهم، وهذا شيء أعتز به كثيرا.

بالنسبة للقضية الفلسطينية والديمقراطية، بطبيعة الحال، تفاوتت مظاهر التضامن في الأقطار العربية مع انتفاضة القدس

حسب الوضع القائم في هذه الأقطار: حسب هامش الحرية الموجود، وأيضا حسب الوعي السياسي في كل بلد. هناك ظاهرة أريد أن ألفت النظر إليها، ذلك أنه من الأمور العادية أن يقول الإنسان إنه كلما كانت الديمقراطية متوفرة كان من الممكن قيام تضامن. ولكن قد يحدث العكس، وهو أن التضامن مع فلسطين يمكن أن يكون وسيلة لممارسة مظهر من مظاهر الديمقراطية أو القيام بشكل من أشكال النضال من أجل الديمقراطية. وقد ذكرتني بوضعنا في المغرب في وقت من الأوقات. فمازلت أذكر أننا في مرحلة من مراحل حياتنا الحزبية بالمغرب، في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، كان حزبنا من الناحية العملية ممنوعا تقريبا، وصحفنا موقوفة، فوجدنا أنفسنا أمام سؤال: كيف نمارس السياسة؟ أعني كيف نواصل النضال من أجل الديموقراطية؟ لتجاوز هذه المشكلة نوعا من التجاوز أنشأ حزبنا جريدة "فلسطين". ومن خلال هذه الجريدة مارسنا السياسة وواصلنا النضال من أجل الديموقراطية هنا في المغرب باسم فلسطين. وكانت هذه الجريدة المختصة فقط بفلسطين، وبأخبار فلسطين ومساندة الكفاح الفلسطيني، مركزا للقاء وتبادل الأخبار الخ. وأذكر أنه في ذلك الوقت توفي جمال الناصر، فكان لا بد من الكتابة في هذا الحدث الخ. وبطبيعة الحال لم يضايقنا الحكم في المغرب الذي له تقاليد خاصة، فهو يترك عملا من هذا النوع يمضي، وهل من المعقول أن يقمع جريدة "فلسطين"؟

وإذن فقد كنا نمارس السياسة والحرية السياسية في المغرب زمن القمع من خلال القضية الفلسطينية. والواقع أن العمل النضالي من أجل الديمقراطية، أو من أجل فلسطين، أو من أجل الاستقلال، أو من أجل التضامن مع قضايا التحرر هو عمل مترابط. يمكن

للإنسان، من خلال النضال مع فلسطين في أي بلد عربي الآن، أن يدعم القضية الديمقراطية. ولاشك أنه لأول مرة تقريبا، تحدث مظاهرات في بعض الأقطار العربية تضامنا مع فلسطين. والمظاهرات الآن، مستمرة. وهذا شيء مهم جدا.

2- اعتدنا رؤية الأمور من زاوية هزائمنا، مع إهمال خسائر الخصم

ومن جهة أخرى أوضحت لي هذه الانتفاضة والتضامن العربي معها مسائل لم تكن واضحة في ذهني. منها هذا الذي سأذكره الآن.

منذ ثلاث سنوات تقريبا كان لي لقاء مع أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكان هو الذي بادر إلى هذا اللقاء ليطلب مني أن أساهم في بناء تصور لدولة فلسطين في الغد، ولكيفية بناء الديمقراطية في هذه الدولة. وطلب مني أن أكتب ذلك في أي جريدة، وأنهم سيعيدون نشرها لتكون مادة للتأمل والتفكير. والحق أنني لم أستطع أن أكتب إلى الآن شيئا يمكن أن يقال عنه: "تصور لدولة فلسطينية"، لأن الأفق لم يكن واضحا بما فيه الكفاية. لكن الآن، وبعد هذه الانتفاضة، بدأت تتضح أمام عيني أمور لم أكن أراها من قبل.

ماذا حدث؟

لقد اعتدنا أن نرى الأمور من زاوية هزائمنا نحن. في حين أن النظرة الموضوعية تقتضي أن ننظر إلى الموضوع أيضا من خلال خسارات الخصم. فماذا خسر الخصم الصهيوني؟ لقد مرت مائة وأربع سنوات على قيام الفكرة الصهيونية كمطلب لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ومنذ ذلك الوقت والحركة الصهيونية تبني عملها على المسكنة، وعلى أنها مظلومة، وعلى أن اليهود

مشردون الخ. وكما نعرف جميعا فقد كانت مناصرة الرأي العام لهم في أوربا وأمريكا، مبنية في جزء كبير منها مع التعاطف مع هذه القضية التي كانت تقدم بهذا الشكل. كما استفادت الدعاية الصهيونية من الحرب الباردة، وجندت الإعلام الدولي لصالحها بوصفها طرفا معتدى عليه.

واليوم، مع انتفاضة الأقصى يقف الرأي العام العالمي ولأول مرة مع فلسطين، وتنطلق مظاهرات في أوروبا نفسها تأييدا لانتفاضة الأقصى. ولأول مرة تضطر أمريكا إلى عدم استعمال الفيتو والإمساك عن التصويت. وهذا تطور مهم جدا، لأنه يفتح أمامنا آفاق التفكير الجدي في كون المشروع الصهيوني من النيل إلى الفرات ما عاد ممكنا أن يكون موضوعا للتفكير حتى في إسرائيل نفسها. وهذا تطور تاريخي.

3- من يمد رجله ليخطو ليس له إلا أن يتبعها بالثانية وإلا سقط...

مليكة مالك: طيب أستاذ الجابري، أريد أن نرجع إلى السؤال الأول الذي هو محور هذا المساء. وفي هذا الإطار أذكر بخلاصة محاضرة لك تحت عنوان "الانتقال إلى الديمقراطية : أسئلة وآفاق"، تقول فيها: "المغرب الآن يمد رجله ليخطو نحو الجديد، ومعلوم أن الذي يمد رجله ليخطو ليس له إلا أن يتبعها بالثانية ويتابع الخطى. إن الخطو في هذا المجال لا يقبل الانعكاس. ليس هناك وراء، فإما إلى الأمام وإما السقوط ". الأستاذ الجابري! ما مدى مصداقية هذا القول أو النهج اليوم؟ علما بأن أصواتا ترتفع للقول بتوقيف الخطى، بدعوى أنه لا مجال للديمقراطية دون توفير كل الشروط

الضرورية، بما في ذلك تعديل الدستور، ومعاقبة المسؤولين على الفساد والقمع الخ.

محمد عابد الجابري : عندما نقول يجب أن نخطو، فهذه الأمور التي ذكرت هي في واقع الأمر خطوات يجب أن نخطوها. قد لا يكون من الضروري معاقبة المسئولين على ما اقترفوا في الماضي ضد الديموقراطية، لأن التحول يجري على الطريقة المغربية، المعروفة الآن بـ"التراضي". قد يكفي القيام بالحد الأدنى خاصة في الأشياء التي من الصعب السكوت عنها. لكن يجب أن ندرك أن التغيير الذي يجري بالثورة، أية ثورة، شعبية أو غير شعبية أو عسكرية الخ، قد يأت بالأسوأ أو بما هو أحسن قليلا و كثيرا . هذا شيء آخر. لكن في بلادنا لم تجر أية تغييرات من هذا النوع. لقد جرى ما سمي ويسمى بـ "التراضي". وذلك يعني أن المعارضة رضيت بأن تجلس على مقاعد الحكومة، مع القبول بإجراء إصلاح بدون هزات، وكما عبر الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي: "نحن نحاول أن نلين المفاصل". ومن جهة أخرى قبلت الجماعات التي كانت في الحكومات السابقة أن تترك الحكومة إلى المعارضة وتتعلم كيف تعارض. المهم هو أن الجميع قبل أن يتعايش، ويجتمع في البرلمان، ويخلق تقاليد جديدة للاعتراف بالاختلاف. وهذه ميزة مغربية من الصعب وجودها في بلد آخر في العالم الثالث. لقد صارت السياسة في المغرب كالولائم والأعراس. ومعروف أن من التقاليد المغربية أن يلتقي الناس في اللائم والأعراس رغم ما يفرق بينهم من خصومات سياسية فيجلسون، بعضهم إلى جانب بعض. والآن هاهم يلتقون حول "وليمة السياسة" بنفس الروح. وهذا شيء مهم.

ومع هذا كله لا بد من خطوات على طريق التغيير. فما تراكم من فساد ومعوقات، معوقات بنيوية كما عبر عن ذلك صاحب الجلالة محمد السادس في يوم من الأيام. هذه يجب أن تدرس وتكون موضوعا للتحليل.

وكمراقب من بعيد، فأنا شخصيا لست الآن في المعمعة، يبدو لي أن المغاربة كانوا خائفين جدا على مصير البلاد عندما كانوا يسمعون أن المرحوم الحسن الثاني كان مريضا، فكانوا منشغلين بالتفكير في "المرحلة الانتقالية"، فيما سيحدث بعد موته، ونفس السؤال كان يطرحه الأوربيون وغيرهم. وعند تعيين حكومة التناوب تنفس الجميع الصعداء. لكن الخوف بقى مع ذلك. غير أنه عندما تم الانتقال بكيفية عادية وسلسة شعر الجميع بالارتياح. فما كان يبدو مخيفا مر في لحظه خاطفة. وأعتقد أن الناس قد اعتقدوا يومها أن التغيير، بمعنى الانتقال إلى الديموقراطية، سيحدث بنفس السرعة والسهولة، في حين أنه ليس هذا كذاك. فتغيير المجتمع والقضاء على الفساد يحتاج إلى بناء، خصوصا وأن المشاكل كثيرة متعددة متداخلة، والجفاف يزيد في تعقيدها. وأتذكر الآن كلمة للجنرال ليوطي يقول فيها إن الجفاف هو الذي يصنع السياسة في المغرب. ولكن يجب أن لا ننسى أن ليوطي أيضا كان يمارس السياسة في المغرب إلى جانب الجفاف!

4- عندما "نطوي الصفحة"، نحتفظ بالكتاب وفيه الصفحة المطوية!

مليكة مالك : طيب أستاذ الجابري، الكلمة الآن للأستاذ عبده الفيلالي الأنصاري.

عبده الفيلالي الأنصاري : الأستاذ الجابري أقترح أن نعود إلى نقط نظرية، أن نقوم بوقفة نظرية إذا أمكن، حول حاضر ومستقبل الديمقراطية في المغرب. سؤالي الأول يتمحور حول العلاقة بين أعمالكم الفلسفية والأكاديمية وبين المواقف التي اتخذتموها في النقاش السياسي. في عملكم المهم "نقد العقل العربي" خاصة في الجزء الثالث منه "العقل السياسي العربي" حاولتم النفاذ إلى الآليات الأساسية التي تتحكم في التصرفات السياسية وخلصتم إلى نظرية تؤكد خصوصية الممارسة السياسية في المجتمعات العربية، وخضوع تلك الممارسات لعدد من المحددات والتجليات. وفي مجموعة من المقالات نشرت في إحدى الجرائد الوطنية، قبل أن تجمع في كتاب، تلاحظون أن الديمقراطية أصبحت الآن مطلبا في المجتمعات العربية، وأكثر من ذلك إنها أصبحت تحدد الشرعية الوحيدة المقبولة اليوم. سؤالي هو : هل يمكن أن نستنتج من هذا أن تحولا جذريا قد حصل، وأننا قد طوينا صفحة الماضي، وأننا انخرطنا في حداثة سياسية حقيقية؟ هل يمكن اعتبار هذه المقالات بمثابة إعلان عن "نهاية العقل العربي" بما أنه عقل له خصوصيات مميزة، وحلول عقل عالمي مكانه؟

محمد عابد الجابري: لا أعتقد أنه من الممكن أن نقيم مثل هذا الفصل ما بين العقل العربي في الماضي والعقل العربي، أو الممارسة الديمقراطية، في الحاضر. نحن دائما نتحدث عن طي الصفحة، هذا ممكن، ولكننا عندما نطوي الصفحة، فإننا نحتفظ بالكتاب وفيه الصفحة المطوية، ويمكن أن تفتح أو يفتحها غيرنا. لذلك فالمسألة هي مسألة تطور. بطبيعة الحال هناك قفزات، أو يمكن أن تكون هناك قفزات. وأنا أعرف جيدا أنك تتابع ما أكتب،

وتعرف وجهة نظري في كيفية تجاوز هذه الهوة التي تفصل بين ما ينتمي إلى الماضي عندنا وما ينتمي إلى المستقبل الذي نريده لنعيش عالمنا. وجهة نظري تتلخص في أن هذه الهوة لا يمكن أن تردم إلا بجسور نبنيها من داخلنا، طبعا بأدوات جديدة، وبالتفتح على كل ما يمكن أن يساعدنا. ولذلك فـ "الصفحات المطوية" ستبقى في الكتاب، ويجب أن تبقى لتفتح من جديد، ولنصحح قراءتنا لها من جديد. والعملية يجب أن تتم هكذا.

كان هناك طريقان، هما اللذان سلكهما الفكر العربي منذ القرن التاسع عشر: هناك الدعوة إلى سحب الماضي وإلغائه وتبنى الحداثة كما هي، وهناك الدعوة إلى فعل العكس. هذان الاتجاهان وصلا في النهاية إلى طريق مسدود! إذ من غير الممكن صناعة بشر آخر بتراث آخر وبمفاهيم أخرى. فأوربا عندما استفادت من التجربة الحضارية العربية بكل جوانبها، أعادت بناءها من داخل أوربا نفسها. لقد استرجعوا ابن رشد، ولكن ليس ابن رشد كما نعرفه نحن، بل كما صنعوه هم. استرجعوا ابن سينا بنفس الطريقة وهكذا... وهذا ما يلزم أن نعمل. اعتقد أن واجب الفكر في هذه المرحلة هو التخلي عن منطق "إما... وإما". لابد من التغلب الجدلي، وبمجهود فكري وعملي، على مثل هذه الوضعية. وهذا شيء ليس سهلا ولكن لابد من القيام به.

5- ممارسة السياسة في الدين ... والتطرف . التاريخ يصنع في الوسط!

عبده الفيلالي الأنصاري : أستاذ الجابري، اقترحتم في دراساتكم الفلسفية عبارة أو وصفا للممارسة السياسية في مجتمعاتنا القديمة، أعتبره مثيرا. قلتم إن السياسة كانت تمارس داخل

الدين، بمعنى أنه في تلك المجتمعات لم يكن هناك مجال سياسي مستقل، ولم يكن هناك حقل للسياسة مستقل، لم تكن هناك مؤسسات وتنظيمات وأحزاب، وأن الممارسين كانوا، من أجل التعبير عن أفكارهم، يعتمدون رموزا ومفاهيم مستقاة من الدين، فالماسكون بالحكم كانوا يبررون مواقفهم بالمشيئة الإلهية. كيف تفسر اليوم، ونحن نتوفر على حقل سياسي مستقل تضبطه قوانين ومعايير واضحة، كيف نفسر أن بعض الاتجاهات تطالب بممارسة السياسة داخل الدين؟ هل نعتبر ذلك محاولة لإقحام الدين في مسائل دنيوية؟ أم أن هناك عوامل موضوعية تبرر استدعاء التوجهات الدينية والعمل على إقرارها في مجتمعاتنا اليوم؟

محمد عابد الجابري: عندما مورست السياسة في الدين في تاريخنا كانت المصطلحات السياسية غير موجودة، فالمفاهيم الدينية هي التي كانت سائدة. وحتى علم الكلام كان كلاما في السياسة وليس شيئا آخر. المفاهيم التي مورست بها السياسة هي مفاهيم دينية لأن المفاهيم السياسية لم تكن حاضرة، خصوصا بالنسبة للعرب الذين كانوا قبائل تعيش مجتمع اللادولة واللاقانون واللادستور. وحتى عندما ترجم المصطلح اليوناني السياسي كما هو في نصوص أفلاطون وأرسطو، كان قد استقر مصطلح سياسي آخر، هو المصطلح السياسي الفارسي الكسروي. أعتقد أن هناك أضواء مهمة جدا سيجدها القارئ في الجزء الرابع من "نقد العقل العربي" الذي يحمل عنوان "العقل الأخلاقي العربي"، وسيظهر بعد ثلاثة أشهر. وكما تعلم فالأخلاق والسياسة في الفكر القديم كانا متلازمين.

أريد أن أقول إن ممارسة السياسة في الدين كانت شيئا طبيعيا، وقد حدث نفس الشيء في أوربا حيث كانت تمارس السياسة بالدين

(وبالمصطلح الديني)، واليوم أيضا تمارس السياسة بالدين ولكن ليس في المجتمع ككل. هناك جماعات على هامش المجتمع تمارس السياسة في الدين، مثل الأصولية الأمريكية (وبعض الجماعات في أوربا وغيرها). لقد سبق أن أبديت وجهة نظري في هذه المسألة منذ سنوات.

لنسم الأشياء بأسمائها! الأمر يتعلق بظاهرة التطرف. والتطرف، بما فيه استعمال الدين في السياسة، هو ظاهرة ملازمة للتاريخ ولجميع البشر، ولكن مكانها في الغالب هو الهوامش، كما كان الخوارج والقرامطة والحنابلة أحيانا قبل أن يكون لهم الحكم. وهذه الهوامش لا تصنع التاريخ. التاريخ يصنعه الوسط. لكن عندما يقفز التطرف من الهوامش ليصبح مهيمنا على المجتمع ككل، فحينئذ يجب البحث عن السبب في الوضع الاقتصادي الظالم وفي غياب الديمقراطية وفي أشياء أخرى من هذا القبيل، وليس في الدين.

6- ليس هناك طريق لبناء الديمقراطية غير الديمقراطية نفسها.

عبده الفيلالي الأنصاري : سؤالي الآن حول إمكانية وجود ديمقراطية حقيقية في مجتمعنا، هناك بعض الملاحظين والأخصائيين يميزون بين ديمقراطيات ليبرالية حقيقية، وديمقراطيات إجرائية أو مسطرية، حيث إن هذه الأخيرة، ولو تم فيها تداول السلطة حسب آليات ديمقراطية كالانتخابات النزيهة والشفافة، ولو تم فيها تناوب حقيقي للحكم، تبقى دون المطلوب، حيث أنه في تلك المجتمعات، وضمنها مجتمعاتنا، تظل محكومة بخطوط حمراء لا يمكن تجاوزها. فمن جهة يظل حكم القانون محدودا، تظل هناك جهات ومصالح لا تخضع لحكم القانون، ومن جهة أخرى تظل

حرية التعبير أيضا محدودة، تظل هناك رموز وتصورات لا تطالها حرية التعبير. وكما نعرف فإن حكم القانون إما أن يكون شاملا أو لا يكون. وإذا كان محدودا يصبح تعسفا يمارس على بعض الفئات، وكذلك إذا كانت حرية التعبير محدودة فيتفشى وينتشر نوع من النفاق، ويفتح ذلك الأبواب لإمكانيات القمع، قمع أغلبية من طرف أقلية. سؤالي هو : هل توافقون على هذا التحليل؟ وفي نظركم، هل يمكن الوصول إلى ديمقراطية حقيقية فقط بواسطة انتخابات نزيهة وتداول سلمي للسلطة دون الشرطين الآخرين؟

محمد عابد الجابري : مع الأسف الشديد ليس هناك طريق لبناء الديمقراطية غير الديمقراطية نفسها. لا يمكن أن نبني الديمقراطية بحكم شمولي استبدادي أو عسكري أو حتى جماعي فوضوي من النوع الذي أطلق عليه أفلاطون اسم "الديمقراطية" كما كانت عندهم في ذلك الوقت. الديمقراطية كما نفهمها اليوم لا تبنى ولا يمكن أن تبنى إلا بالديمقراطية نفسها. ليس هناك طريق آخر.

عبده الفيلالي الأنصاري : معنى ذلك أنك ترى أنه يمكن البدء بديمقراطية مسطرية للانتقال فيما بعد إلى ديمقراطية حقيقية.

محمد عابد الجابري: التجارب الديمقراطية في الغالب تطبعها الخصوصيات، فالطريق الفرنسي إلى الديمقراطية ليس هو الطريق الإسباني، وليس هو الطريق الألماني أو الإنجليزي، الطريق إلى الديمقراطية متعدد، بمعنى أنه تحكمه خصوصيات كل بلد، أنا أدعو إلى التجديد من الداخل. بالأمس كنت أتحدث مع أحد أفراد هذه الدار (القناة الثانية) وقلت إنه من جملة المسائل التي يجب الانتباه إليها هي أن المغربي مثلا إذا رأى ما يشبه الفوضى في

الشارع يرد الفعل قائلا: "هل خلت البلاد من المخزن" أي من الدولة؟ أما إذا ظلمه القائد أو موظف من موظفي الدولة، أو صاحب سلطة أو مال، فهو يصرخ قائلا: "أنا بالله وبالشرع"، بمعنى: أنا أحتكم إلى القانون! "المخزن" هو الدولة، و"أنا بالله وبالشرع" هو القانون. فالمغربي إذن يطلب الدولة والقانون. الدولة التي تحكم بالقانون ويحكمها القانون، أي ما نعبر عنه بـ"دولة الحق القانون".

7- الظلم يدفع إلى التمسك بالمطلقات كوسيلة للدفاع!

عبده الفيلالي الأنصاري : بناء على هذا الطرح الأخير، هناك سؤال طرح عليكم في الماضي وتفرض الظروف الحالية إعادة طرحه، وهو: هل يمكن الوصول الآن إلى تصور واضح وتوافقي حول نوعية حضور الدين في السياسة؟ سبق أن قلتم في دراسة العقل السياسي العربي إن الشريعة أو الفقه لم يقنن للسياسة مثلما قنن لميادين أخرى كالأحوال الشخصية. هناك فراغ وخصاص اعتبرته شيئا سلبيا في الماضي، هل يمكن أن نعتبره الآن شيئا إيجابيا ونبني عليه نوعا من التوافق الجديد بين كل القوى يسمح بانطلاق حوار ديموقراطي؟

محمد عابد الجابري : أعتقد أن طرح الدين كمشكلة في المغرب فيه نوع من المبالغة. فالدين يكون مشكلة عندما يكون هناك تعدد ديني أو طوائف أو تعدد مذهبي، إذ تدعي كل فرقة أنها وحدها على الدين الصحيح وأنها هي وحدها الفرقة الناجية. المغاربة والحمد لله كلهم "فرقة ناجية"، فهم سنة ومالكيون. ليس هناك طوائف دينية أخرى مسيحية أو غير مسيحية، وليس عندنا شيعة ولا حنفية ولا... فكلنا إذن فرقة واحدة ... ناجية. وإذن فمسألة

الدين بالنسبة لنا ليست مطروحة كشيء يمزق الهوية. أما التوظيف السياسي للدين فهو إما أن يكون في الأطراف، وهذا شيء طبيعي. أما عندما يميل إلى الهيمنة على المجتمع ككل، فمعنى ذلك أن الظلم الاجتماعي والسياسي قد جاوز الحد وولد نوعا من ردود الفعل السلبية بما في ذلك الغلو والانغلاق. هنا في هذه الحالة لا يبقى إلا التمسك بالمطلقات كوسيلة للدفاع والمقاومة. إنه سلاح التطرف. أما ما عدا ذلك فالمطلوب في المجال السياسي في بلد إسلامي هو الخلقية الإسلامية، وهي لا تتنافى مطلقا مع أي منظور حداثي أو تقدمي الخ. وهذه أمثلة:

إننا نتحدث اليوم عن الحق في الاختلاف وعن التسامح، وهذه مفاهيم غربية بدون شك على الأقل في استعمالها المعاصر، لكنها ليست من خصوصيات الثقافة الغربية وحدها. هناك في تراثنا الفقهي وغيره ما يكرس التسامح والحق في الاختلاف. من ذلك مثلا هذه القولة الشهيرة للشافعي، وهو إمام وصاحب مذهب وله أتباع وأشياع مما يعطي للتسامح وحق الاختلاف عندما يصدران عنه دلالتهما الحديثة الكاملة. يقول الشافعي: "رأيُنا صواب يحتمل الخطأ، ورأى غيرنا خطأ يحتمل الصواب. ومن جاء بأحسن من رأينا قبلناه منه". هذا هو نوع التعامل الذي كان سائدا بين الأئمة الكبار. وهناك مبدأ معروف يقول "كل مجتهد مصيب".

مثال آخر: عندما اشتد النزاع بين الأمويين وخصومهم ساد الإرهاب الفكري، فصار الإنسان يسأل: ماذا تقول في معاوية أو عثمان، وفي علي؟ فإن قال ما يفيد إدانة معاوية أو عثمان كان مصيره السجن أو الموت، وإن قال ما يفيد إدانة علي وقع في أزمة ضمير لأن الحق كان مع علي. وللخروج من هذا المأزق أفتى واصل

بن عطاء بفتوى مفادها أن الذين كانوا في صفين، أصحاب معاوية وأصحاب علي الذين تقاتلوا وتسببوا في مقتل عدد كبير من المسلمين، فريق منهم مخطئ ولكن لا بالتعيين. وقال إنهم كـ"المتلاعنين". ومعلوم أن الرجل إذا قال إنه رأى زوجته في وضع الزانية وليس معه شاهد، وأنكرت الزوجة، فأحدهما كاذب ضرورة. ولكن ليس هناك ما يشهد على أحدهما بالكذب دون الآخر. فالحكم الشرعي فيهما هو القسم: كل منهما يحلف على صحة ما يدعي ويختم القسم بـ "ولعنة الله على الكاذبين". ومن هنا سموا متلاعنين.

8- كل شيء يتوقف على الإرادة: إرادة الانتقال إلى الديمقراطية.

مليكة مالك : أستاذ الجابري، أرجع معك إلى أولئك الذين ينتقدون التجربة الديمقراطية. فالعديد من المتتبعين لهذه التجربة، في اليسار، يقولون: إن هذه التجربة بدأت بالتوافق أو بالتراضي وليس بصناديق الاقتراع. هل التوافق كأسلوب سياسي وكمنهج للخطو نحو الأمام يسيء إلى التجربة الديمقراطية أم أنه ممر ضروري؟ وتقول، أستاذ الجابري، في مقال لك : "آمل أن تتحول قاعة الانتظار المغربية إلى قاعة مرور وجواز إلى ما هو منتظر". ما هي في رأيكم الشروط الضرورية للانتقال إلى الديمقراطية؟

محمد عابد الجابري: في قضايا من هذا النوع، كل شيء يتوقف على الإرادة: إرادة الانتقال إلى الديمقراطية. يجب أن تتوفر الإرادة، وأعتقد أنها متوفرة. واعتقادي مبني على حدوس وربما على معلومات أيضا. فعندما استدعى المرحوم الحسن الثاني الأستاذ

عبد الرحمان اليوسفي كانت له إرادة حقيقية، إرادة الانتقال إلى الديمقراطية.

طبعا الديمقراطية تعني محاربة التزوير في الانتخابات والسماح للقوى الأخرى بالصعود إلى الحكم. وبطبيعة الحال كان لابد من وقت حتى يفهم الناس هذا التحول. وقد مرت الأمور بصورة حسنة وكانت ستمر بأحسن لو أطال الله في عمره مدة أخرى من الزمن. وعندما جاء الملك محمد السادس تبنى نفس الطريق، لكنه كملك شاب وحديث العهد يحتاج إلى وقت ليرتب بيته كما يقال. وهكذا أصبحنا أمام بداية جديدة. لقد تم تركيز التناوب وإقرار اختيار اليوسفي في أول خطاب للعرش للملك محمد السادس. وكما نعرف جميعا فقد قال الحسن الثاني رحمه الله في تصريح صحفي له : إن الملك الجديد سيكون له أسلوبه. فنحن في نفس الخط ولكن بأسلوب آخر.

واعتقد أن سنة واحدة غير كافية لاستخلاص نتائج نهائية. لأن المغرب عليه مسئوليات وهناك عدد من المشاكل. والانتقال إلى الديمقراطية من أصعب الأمور. فلا يكفي أن تكون صناديق الاقتراع من زجاج، بل هناك أشياء أخرى.

نعم كان يمكن أن تسير الأمور بأسرع مما كان. ولكني مع ذلك، ولحد الآن، لا أرى مبررا للقول إننا فشلنا، وأن الطريق غير صالح. ليس هناك طريق آخر.

اليوسفي هو الذي اختار التناوب والاتحاد الاشتراكي وافق بلجنته المركزية على هذا الطريق، وذلك بعد أربعين سنة من المعارضة. لقد كان يبدو أنه من المستحيل التعامل مع الذين زوروا الانتخابات، من المستحيل مد اليد إليهم. والذين يقولون اليوم إن

هذا الطريق غير صالح يعرفون أننا نحن كنا نقول قبلهم هذا الكلام، كنا نقول ونكتب هذا الكلام في ظروف حقيقية. لكن بعد التطورات التي شهدها العالم والمغرب قررنا في سنة 1975 أن نغير الطريق. ولذلك فأنا لا أبني موقفي على ما أراه اليوم فقط، بل إنني أحمل ورائي تجارب وإخفاقات ونجاحات. والإخوان الذين دخلوا الميدان الآن لابد لهم من أن يستفيدوا من تجارب إخوانهم، حتى نتجنب تكرار نفس التجارب ونقع في نفس الإحباطات.

9- المجال التقليدي والمجال الحديث، والحكومة في "الشواري"

إدريس كسيكس: الأستاذ الجابري، أود الحديث معكم كملاحظ وكمفكر، وكأحد المساهمين في الحقل الثقافي والسياسي. كتبتم في 1998 في موضوع التناوب التوافقي الحالي واعتبرتموه حينها بمثابة مصالحة رمزية بين الحركة الوطنية والقصر في شخص الملك الراحل الحسن الثاني وعبد الرحمان اليوسفي. الآن جد جديد وأصبح الأداء الحكومي موضع تساؤل، فلم نعد نتحدث عن الماضي وإنما أصبحنا نحاول إرساء قواعد جديدة لما سيأتي. في هذا الإطار سأحاول التطرق إلى بعض الملاحظات. تحدثتم كذلك في إحدى المقالات عن التداخل الحاصل بين المجالين التقليدي والحديث في عملية اتخاذ القرار السياسي بالمغرب، وأنه غالبا ما تكون الكلمة الأخيرة للمجال التقليدي، أي للقصر وللنمط الشفوي. الحاصل الآن مع حكومة التناوب هو أننا كنا ننتظر من عبد الرحمان اليوسفي الدفع باتجاه تحديث طرق اتخاذ القرار ودمقرطته وتقوية دور الوزير الأول وتوسيع دور المؤسسات الحديثة داخل الدولة. وإذا بنا نلاحظ بروز حكومة ظل موازية

متمثلة في اللجان والأشخاص، تدير الأشياء بمعيته وتطور خطابا حداثيا من داخل القصر. هل تعتبرون أن القطيعة مع هذا النمط المزدوج في اتخاذ القرار غير واردة، أم أنكم تعتبرون أن المسألة مسألة وقت؟

محمد عابد الجابري: أعتقد أن طرح الأمور بهذا الشكل فيه شيء من الاختصار، فالمجال السياسي التقليدي الذي تحدثت عنه هو عبارة عن مشاورات بين الحركة الوطنية والملك، وليس القصر وحده. المجال السياسي التقليدي هو عبارة عن مجال كانت تمارس فيه السياسة في القضايا الكبرى، منذ الحماية. وعندما أنشئت البرلمانات منذ 1963 إلى الآن لم تكن تلك البرلمانات تمثل القوة الحقيقية في البلد، فالقوة الحقيقية بقيت هي هي. لذلك فالقرارات الأساسية كانت تتخذ مع الحركة الوطنية، خارج البرلمان وبدون قطيعة معها. خذ مثلا قضايا الصحراء ومسألة إقامة الديمقراطية أو تعديل الدستور. هذه قضايا كانت تناقش ويتخذ فيها القرار من خلال مشاورات وهذه هي ميزة المغرب. ليست هناك قطيعة ما بين السلطة العليا في البلد وبين المعارضة. حتى عندما يكون زعماء المعارضة في السجن وتثار قضية من القضايا الوطنية كانوا يشاركون في صنع القرار ويستشارون ويبعثون برأيهم. هذه تقاليد مغربية أصيلة ترجع لظروف تاريخية. الآن، وهذا ما قلته في محاضرة 1988، إن الرجال الذين كانوا يعمرون هذا المجال السياسي التقليدي والذين قاموا بهذه المشاورات و"اشتركوا في الطعام" -كما نقول- مع الملك محمد الخامس ومع الحسن الثاني، عددهم الآن يتقلص بحكم العمر والأجل المحتوم. ومن ثم صار مفروضا المرور إلى

المجال السياسي الحديث حيث تمارس السياسة والديموقراطية في مؤسسات وليس بين أشخاص.

إدريس كسيكس: أود أن نعود إلى الحاضر لنطرح السؤال التالي : هل حكومة التناوب الحالية هي في مستوى الدفع باتجاه هذه القطيعة من أجل المؤسسات؟

محمد عابد الجابري: "الحكومة داخلة هي نفسها في "الشواري". ولا يمكن أن تحمل "الشواري" وهي داخله (الشواري بالدارجة المغربية هو قفتان واسعتان مرتبطتان كالميزان توضعان على ظهر الدابة وتملآن بالأمتعة الخ).

إدريس كسيكس : من بين تداعيات الوضع الحالي الذي نصفه بالمرحلي والانتقالي: الحديث عن أزمة قوى اليسار. يأتي هذا في الوقت الذي يخشى فيه الكثيرون أن تتمكن الحركات الإسلامية من ملء الفراغ السياسي الحاصل. لديكم رأي في الموضوع يقول بجمع الكل داخل ما تسمونه "الكتلة التاريخية". ألا تعتبرون أن هذه الصيغة قد تفقد القوى التقدمية قدرتها على التجديد والتحديث والعقلنة، ونحن نتحدث عن المؤسسات، إذا ارتبط مصيرها بحركات لا تتفق مع هذا التوجه اتفاقا تاما.

10- الظروف التي طرحت فيها مسألة "الكتلة التاريخية"

محمد عابد الجابري : لن أكرر ما قلت في موضوع الكتلة التاريخية لأنه مكتوب، إنما سأشرح لكم الأحداث التي أوحت لي بما كتبت. كتبت عن الكتلة التاريخية في مقالة صدرت في مجلة "اليوم السابع" سنة 1988. وكنت من المساهمين في هذه المجلة الفلسطينية بمقالة شهرية. في تلك السنة انتبهت، كمراقب فكري

وسياسي، أن الثورة الإيرانية قد مرت عليها عشر سنوات. وكانت هذه الثورة مصحوبة بموجة عارمة سميت بالصحوة الإسلامية. فأنا كمراقب وجدت نفسي ألاحظ أن الثورة الإيرانية والصحوة والإسلامية قد مر عليهما عشر سنوات آنذاك. وفي السنة نفسها 1988 بدأت أشعر أن الأمور قد حوصرت من طرف قوى معينة من داخل العالم العربي ومن خارجه، مما يعني أن مشروع الصحوة الإسلامية الذي كان يبشر به زعماء الحركة كان قد طوق. تذكرت الستينات والخمسينات عندما كان الفكر القومي، والثوري والماركسي والليبرالي، مهيمنا على الساحة يقصي ويلغي من الحساب الحركات الإسلامية، في حين أن الإسلاميين كانوا موجودين وجودا موضوعيا. وأنت تعرف أن الإيديولوجيا تعمم نفسها وتلغي خصمها. وعندما جاءت الصحوة الإسلامية فعلت الشيء نفسه، ارتكبت نفس الخطأ: عممت نفسها وألغت الوجود الموضوعي الذي أفرز الليبرالية واليسار. هنا تذكرت "غرامشي"، الذي كان يعيش في إيطاليا حيث الشمال علماني متقدم والجنوب تسيطر فيه الكنيسة، فارتأى أنه يجب الاعتراف بالكنيسة كقوة موضوعية، يجب الاعتراف بالوجود الموضوعي للقوى التي تمثلها، فقال بضرورة الكتلة التاريخية التي تجمع القوى كلها بما فيها الكنيسة في إطار أهداف متفق عليها. من هنا قلت : إن كتلة تاريخية مثل هذه ستمكن من تجاوز الخطأ الذي ارتكبه التيار التقدمي في الستينات وكررته الحركة الإسلامية في الثمانينات. ومن ثم وسعت إطار الفكرة في مقالات أخرى. والسؤال الذي طرحته حول ضياع اليسار داخل مثل هذه الكتلة، لا أتفق معك فيه. اليسار لن يضيع، لكن بشرط ألا يعتبر نفسه هو كل شيء. والمثل المغربي

يقول : "اللي يحسب بوحدو كيشط لو" (من يعد الأشياء بمفرده ويلغي حق الآخرين يفضل معه فائض).

11- الكذب في السياسية معترف به، والمثقف يقول الحقيقة نسبيا

إدريس كسيكس : لنرجع إلى المؤسسات. من بين المفارقات التي نعيشها اليوم أن الأحزاب بقدر ما هي مطالبة بالعمل كقاطرة في المجتمع بقدر ما تعاني من ضعف ومن غياب الديمقراطية داخلها ومن التضييق على إمكانية التناوب بين الأجيال، فلديكم مثلا القرار الأخير للمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، والبعض يقول إنه قرار أحادي من طرف السيد عبد الرحمان اليوسفي. هذا القرار يقضي بتجميد المكتب الوطني للشبيبة الاتحادية مع أن صلاحيته السياسية والمعنوية لا تخول له ذلك. والحاصل أن المشرفين على الحزب، والذين هم في نفس الوقت مسئولون حكوميون، البعض منهم ضاق ذرعا من النقد الموجه إليهم من طرف الشبيبة الاتحادية. سؤالي هو : هل تعتبرون هذا المشكل مؤشرا على عدم قدرة الاتحاد على الموازنة بين عملية ممارسة السلطة وعملية استكمال ممارسة الديمقراطية؟

محمد عابد الجابري: يجب أن نفرق ما بين المشاكل الداخلية للأحزاب، التي هي قضايا خاصة بكل حزب تعالج داخل الحزب، وتناقش في الهيئات المسؤولة لهذا الحزب، وبين القضايا الوطنية التي تشترك فيها جميع الأحزاب الموجودة. ولذلك فأنا لست مؤهلا لأصدر فتوى فقهية أو سياسية. المشكل الذي طرحته هو مشكل داخلي، والحزب له أجهزته وقوانينه، وأنا شخصيا خارج التنظيم ولا علم لي بهذه الملابسات كلها.

إدريس كسيكس : سأحاول طرح المشكل بصفة عامة. هل يمكن الحديث، مع تطور العلاقات الحزبية إلى هذا الحد من التراعات الشخصية، عن دور الأحزاب كنواة عقلانية قادرة على تأطير المجتمع والتأثير في الحياة السياسية العامة؟

محمد عابد الجابري : السياسة هي أيضا مجال اللاعقلانية، ويجب أن نعترف بهذا.

إدريس كسيكس : ها أنت تصدر فتوى أستاذ الجابري!

محمد عابد الجابري : نعم هذه فتوى. إذا أردت أن تتعامل بعقلانية في السياسة يجب ألا تكذب، أليس كذلك؟! لكن إذا قرأت أفلاطون تجد أنه يقول إن الكذب جائز في السياسة. وإذا قرأت الأدبيات السلطانية العربية تجد فيها أنه يجوز للخليفة أن يكذب على الشعب ولا يجوز للشعب أن يكذب على الخليفة، ويبررون هذا بالقول: إن الخليفة إذا كذب على الشعب فذلك من أجل مصلحة الشعب، ولكن الشعب إذا كذب على الخليفة فإنه يضلله ويدفعه إلى اتخاذ قرارا على أساس مغلوط.

إدريس كسيكس : إذا كذب الساسة فذلك شيء مفهوم وطبيعي، لكن المشكل هو في كذب المثقفين، الذي يفترض فيهم قول الحقيقة.

محمد عابد الجابري : المثقفون يقولون الحقيقة بشكل نسبي. نحن نقول الحقيقة نسبيا، وحسب إدراكنا لها. وكما تعرف، فالسياسة هي فن الممكن. والممكن ليس هو المطلق. هذا في حين أن ميدان الحقيقة هو المطلق. وكل ما هو ممكن فهو محتمل، وكل ما هو محتمل فهو نسبي، وهو ليس من نوع 1+1=2. في السياسة دائما 1+1 تساوي : إما أقل من اثنين وإما أكثر من اثنين.

12- أربعون سنة من المعارضة التي كانت صوفية في السياسة

إدريس كسيكس : قلت : هل يمكن الحديث عن تطور العلاقات الحزبية إلى هذا الحد من التراعات الشخصية؟

محمد عابد الجابري : أريد أن أنطلق من تجربتي في الاتحاد. عندما كنت شابا أقل سنا منك بقليل شاركت في تأسيس الاتحاد الوطني في 25 يناير 1959. وقد عشت ما لا يحصى من "الدبازات" (الخصومات). عشت مع المهدي والفقيه البصري واليوسفي وعبد الرحيم بوعبيد، لأنني كنت مسؤولا عن "التحرير" جريدة الحزب. والجريدة كانت هي الحزب، هي "المطبخ". وما تشاهد الآن من خصومات هو لا شيء بالنسبة للتي كانت في الماضي، وكنا نتجاوزها. ولذلك فأنا لا أعطي لخصومات اليوم أهمية كبيرة. هذا حزب عاش أربعين سنة من المعارضة، المعارضة التي كانت صوفية في السياسة. والآن أصبح بعض رجاله أعضاء في البرلمان أو رؤساء جماعات أو وزراء، فمن الطبيعي أن تحدث مشاكل في هذه الأحزاب. لكن في نظري وبالنسبة لحزب الاتحاد الاشتراكي لا خطر. وفي هذا الصدد يعجبني تشبيه بعضهم له بالعجين. كان هناك من المنظمات الوطنية من ينتظر تشتت أطر هذا الحزب ليستقطب منها. ولما لم يحدث شيء مما كانوا ينتظرون : قال أحدهم : من الخطأ انتظار انشقاق الاتحاد، فتركيبته تركيبة عجينية. فعلا الاتحاد كالعجين في اليد، يمكن أن يتبعض بين الأصابع إذا ضغطت عليه، ولكنه لا يتفتت كما تتفتت القطعة من السكر.

13- اتركي لي الحق في أن أكون قاضيا يحكم بناء على معطيات

مليكة مالك : أستاذ الجابري، ونحن نؤسس لهذا البناء الديمقراطي، أظن أن هذا التأسيس هو عمل الجميع لكي يتم البناء. والأحزاب السياسية تلعب دورها ببط ء. والإشكال الذي طرحه الزميل إدريس كسيكس هو أن دور الاتحاد الاشتراكي كقوة ضاغطة، كقوة اقتراحية، ربما قد وهن بحكم تسييره الشأن العام، وبحكم أنه الآن يهيئ لمؤتمره في شهر مارس. ما هو الدور الذي يجب أن يقوم به حزب سياسي للدفع بالمسلسل الديمقراطي رغم أنه يشارك في الحكومة؟

محمد عابد الجابري: أنت تطرحين علي سؤالا يتعلق بالاتحاد الاشتراكي الآن، وأنا لا أستطيع أن أجيبك عن ما يحدث في هذا الحزب بعد سنة 1981 سنة، تاريخ تقديم استقالتي من المكتب السياسي واللجنة المركزية. لذلك فأنا لا أستطيع الحديث إلا عن ما قبل هذه السنة. وبكل إخلاص منذ سنة 1981 إلى الآن "أخذت راحتي" كما نقول، وبالتالي فأنا لا علم لي بما يقع. أما بالنسبة لمكانة الاتحاد الاشتراكي كحزب وكرصيد وكقوة مستقبلية فأنا متأكد من أنه قوة حية أساسية من القوى الحية في المغرب. أما أن أحكم على ما يجري حاليا فلست مطلعا على التفاصيل.

مليكة مالك : أنا لا أريد أن أضعك في موقف حرج، لكننا عندما نريد أن نحلل وضعا معينا، والجميع يطمح إلى البناء الديمقراطي، فإن الأسئلة تطرح بحدة حول حزب الاتحاد الاشتراكي، خاصة وأن هذا الحزب يقود تجربة هذه النقلة الديمقراطية. ورغم أنك لا تشتغل فيه تنظيميا فأنت اتحادي

بقلبك. وبالتالي فالسؤال هو : هل حزب الاتحاد الاشتراكي وهن بوصفه قوة اقتراحية؟

محمد عابد الجابري : عندما تقولين وهن، فالمقصود أنه ضعف وانتهى؟ وفي هذه الحالة لابد لكي أجيبك من أن أكون مطلعا على ما يجري داخله. اتركي لي الحق في أن أكون قاضيا نزيها لا يحكم إلا بناء على معطيات، وليس على مجرد التخمين. وأنا أفتقد إلى المعطيات الخاصة بهذا الموضوع.

مليكه مالك : وإذا عممنا السؤال على جميع القوى التي تريد الدفع بمسلسل الديمقراطية؟

محمد عابد الجابري : في هذه الحالة أرى أن "الكتلة الديموقراطية" (التي تتشكل من الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديموقراطي الشعبي) ككل لها خصوصيات تجمع بين أحزابها. فهذه الأحزاب لها وجود حقيقي في المجتمع. نحن نعرف أن الأحزاب الأخرى حديثة العهد وتكونت بطريقة معينة. فإذا كانت لدينا شرعية ملكية تاريخية، وهذه مسألة لا تناقش، فإن لدينا أيضا شرعية وطنية تاريخية لا تناقش وتتمثل في أحزاب الكتلة. وهذه الشرعية الوطنية قوة يجب أن تستعمل، وهي لم تستنفد بعد طاقتها. والدليل على ذلك هو أن الملك المرحوم الحسن الثاني عندما طلب من البنك الدولي أن يقدم له تقريرا عن حالة المغرب، وعندما اطلع على ذلك التقرير الذي نعرفه جميعا، خاطب الشعب وقال: إن المغرب مهدد بسكتة قلبية. فكان من واجبه ومسئوليته كملك أن ينقذ الموقف، فاستدعى عبد الرحمان اليوسفي وكلفه بتشكيل الحكومة. وهذا دليل على وجود تلك القوة السياسية. وهو وجود يؤهلها لهذا

العمل. لكن هذا لا يعني أن الكتلة قامت بكل ما يمكن أن تقوم به. ولا يعني أنها استطاعت أن تستوعب جميع القوات الحية، خاصة الشباب.

14- التعليم عندنا لا يعاني من الانشقاق في الهوية

مليكة مالك : أستاذ الجابري، إن ترسيخ الديمقراطية لا يمكن أن يتم بدون تكوين مواطنين ديمقراطيين، فلا تسامح بدون مواطن متسامح، ولا حقوق وواجبات بدون مواطنة. والسياسة التعليمية تبرز كإحدى الأدوات الفاعلة في مسلسل الدمقرطة. أستاذ الجابري، أنت أحد أعمدة الفكر الفلسفي في العالم العربي، ولا أحد يجهل مساهمتك إلى جانب الأساتذة، أحمد السطاتي ومصطفى العمري في تأليف كتاب "دروس في الفلسفة" الذي شكل مرجعية تعليمية للعديد من الأجيال. أنت الرجل العصامي. كونت نفسك بنفسك. كيف تقرأ "ميثاق التربية والتكوين" (حول إصلاح التعليم بالمغرب)؟ هل من شأن هذا الميثاق أن يخلق مواطنين مقدامين، جريئين يملكون فعلا حسا نقديا؟ وما هي المكانة التي يجب أن يحتلها تدريس الفلسفة في المدرسة المغربية مستقبلا؟

محمد عابد الجابري : أنا شخصيا لا أستسيغ كلمة "الميثاق" في هذا المجال، لأن التعليم في المغرب لا يعاني من الانشقاق في الهوية حتى يحتاج إلى ميثاق. المشكل الحقيقي الذي كان وراء هذا "الميثاق" هو مشكلة أداء بعض الرسوم وليس مشكلة هوية. ذلك أنه كان هناك تفكير، ولا يزال، في أنه يجب أن يؤدي التلاميذ رسوما نظرا لثقل تكاليف التعليم على ميزانية الدولة. هذا هو المنطلق. وكما هو معروف فقد نوقشت الفكرة في البرلمان، ولا أحد استطاع أن

يتحمل مسئولية إقرار رسوم في التعليم. بالنسبة لي شخصيا، لم يستدعني أحد للمساهمة في إعداد هذا الذي سمي "الميثاق"، لا المكلفين باللجنة ولا حزبي. وقد أراحوني. وحتى لو حصل استدعائي لكنت اعتذرت، فأنا لم أعد أستطيع تحمل متاعب الاجتماعات. ولكن، والحق يقال، كان الأستاذ إدريس خليل الذي كان وزيرا للتعليم الثانوي والعالي قبل حكومة التناوب، قد هيأ مشروعا لإصلاح التعليم، وقد بعث إلي بنسخة منه في رسالة شخصية وطلب مني رأيي في المشروع. قرأت المشروع، فوجدته يحتوي على تعديلات بنيوية وهيكلية ليس من الضروري معارضتها، فالتجربة هي التي ستحكم عليها. المشروع فيه إيجابيات... فكان ردي هو أنه ينبغي البدء بتطبيق الإيجابيات، وبعد ثلاث سنوات أو خمس سنوات سيرى الناس النتائج الإيجابية للمشروع، وعند ذلك سيكونون مستعدين للأداء. هذه خلاصة الرأي الذي أبديته. وهي نفسها التي تبناها "الميثاق". أنا لا أقول إن الميثاق تبنى فكرتي، ولكن أقول: إن ما ورد فيه بخصوص هذه المسألة يلتقي مع ما كنت قد اقترحت.

15- أول سؤال يواجهنا من الناحية الوظيفية هو لمن نوجه تعليمنا

ربيعة ريحان : مادامت قد أثيرت مسألة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، أريد أن أقول، الأستاذ الجابري، إن موقفكم ثابت ومبدئي بخصوص مسألة التعريب ولا مجال فيه لا للتراجع ولا للمراجعة. تقولون أيضا إن التعريب ضرورة وشرط وجود حضاري. ونحن في حاجة إلى تعريب في التربية والتكوين والبحث العلمي. لكن تجربتنا في التعريب اتسمت بطابع التذبذب

والتراجع، إن لم نقل بالهدر المادي والمعنوي. طبعا هذا أدى إلى نوع من الإحباط وإلى توقع الفشل لكل تجربة تعريبية مرتقبة. في رأيكم ما سبب هذا التراوح، ألا تعتقدون أنه آن الأوان لنخبتنا السياسية والفكرية لأن تتخذ القرار الواضح والعقلاني والمتواصل بخصوص مسألة التعريب في مفهومها الشمولي، يعيد لها المصداقية النظرية والتطبيقية.

محمد عابد الجابري: من جملة المسائل التي يمكن انتقادها في "الميثاق" أنه يسكت عن الماضي تماما. فعندما يتكلم عن التعميم أو التعريب لا يعرض قط للتجارب السابقة ولا ينتقدها ولا يستخلص العبرة منها. مع أنه كان من الأفضل أن يمارس نوعا من التحليل والمراجعة.

بخصوص مسألة التعريب سبق لي أن طرحتها من زاوية وظيفية في آخر مقال كتبته حول التعليم. وقد اطلعت عليه بدون شك. إن طرح مسألة التعريب من الناحية الوظيفية، معناه غض الطرف عن مسألة الهوية وعن المبادئ الوطنية، فهذا جانب إيديولوجي في النهاية. أن أول سؤال يواجهنا من الناحية الوظيفية هو لمن نوجه تعليمنا؟ للمغاربة؟ إذن يجب أن يعرب، فنحن لا نستطيع أن نجعل منهم أناسا لغتهم الفرنسية أو الإسبانية أو الإنجليزية. المغاربة لهم لغتهم هي العربية، وبها يجب أن يكون توصيل المعلومات. لكن من أجل تحقيق التقدم وللتواصل مع العالم ومن أجل تحقيق الانفتاح الخ، من المفروض علينا، بحكم موقعنا الجغرافي، أن نعتلم الفرنسية والإسبانية والإنجليزية. الفرنسية والإسبانية بحكم التاريخ والجوار والثقافة. لكن اليوم في فرنسا نفسها من أراد أن يعلم أبناءه بشكل جيد عليه أن يعلمهم

الإنجليزية. اللغة الإنجليزية اليوم أصبحت ضرورية. بالنسبة للتعريب في الجامعة، لا أحد في العالم اليوم يدرس العلوم بكاملها بلغة بلده ماعدا أمريكا وإنجلترا. لأن الإنجليزية إذا لم تستعمل في التلقين تستعمل في المراجع. العلم اليوم هو باللغة الإنجليزية مثلما كان في وقت من الأوقات باللغة العربية.

والمشكل الذي نعاني منه هو أن الطالب عندما يكون في البكالوريا فهو يعرف العربية بنفس القدر الذي يعرف به الفرنسية. ولكن عندما يذهب إلى كليات الطب والعلوم فهو يدرس جميع المواد باللغة الفرنسية وينسى تماما العربية، والذي يذهب إلى كليات الآداب والحقوق يدرس كل شئ بالعربية وينسى الفرنسية. اللغات التي درسها في الثانوي تضيع... ولذلك لابد من تدريس مواد معينة في كليات الآداب بالفرنسية أو بالإسبانية أو بالإنجليزية حسب اختيار الطالب ولابد من تدريس مواد معينة في كليات العلوم والطب باللغة العربية. وهناك مواد يمكن أن تدرس بالعربية مثل مادة "الطلب الاجتماعي" في كليات الطب، وأيضا قسم كبير من التشريح يمكن أن يدرس باللغة العربية. وفي كليات العلوم يمكن تدريس مادة تاريخ العلوم بالعربية وعلوما أخرى بالعربية. فمن الناحية الوظيفية نحن مضطرون للتعريب لكي نتواصل مع شعبنا، ولكي نتقدم وننفتح على العالم ونمارس البحث العلمي لابد من لغة أو لغات أجنبية.

16- هناك حقا "مسألة أمازيغية"؟ هل هناك مشكلة، وما هي؟

ربيعة ريحان : إذن، نحن نتحدث عن تعريب منفتح ومحاور. قلتم بالحرف الواحد في حوار سابق "اللغة هي الوعاء الذي تنصهر

فيه الهوية ووحدة الوطن والمواطنة ووحدة المشاعر والفكر، ووحدة التطلعات، بدون هذا لن تكون هناك هوية ممتلئة وغنية، مقومات تراثنا الثقافي غنية أيضا وهامة، ونحن نأمل أن يستمر هذا التعدد لإغناء ثقافتنا الوطنية. في غياب مشروع مجتمعي وفاقي ديمقراطي وحاسم تحل في إطاره تشابكات قضايانا العامة يفتح المجال لنقاشات فكرية وسياسية، بعضها مؤسس وممنهج نظريا، وبعضها يخدم فقط أهواء عرقية أو قبلية. في هذا الصدد تتصدر المسألة الأمازيغية واجهه النقاش. كيف تنظرون إلى ذلك؟ ما هي آفاق حل هذه المسألة في رأيكم؟

محمد عابد الجابري : الواقع أننا أحيانا نتسامح على صعيد اللغة، فنقع في مشاكل بسبب التساهل في استعمال الكلمات. تحدثت عن ما أسميته بـ "المسألة الأمازيغية"، فهل هناك حقا مسألة أمازيغية؟ هل هناك مشكلة، وما هي؟ أنا أمازيغي، ولم أتعلم العربية إلا في الثانية عشرة من عمري، ومازلت أتكلم أمازيغية بلدتي بطلاقة. إذا ذهبت إلى الجبل، أو إلى الصحراء عند الأمازيغيين وسألتهم عن مطالبهم فإنهم سيقولون لك مثلا: "إن القائد ظلمنا"، أو "نحن محتاجون إلى الماء والكهرباء والشغل" الخ. يقولون ذلك بالأمازيغية أو بالعربية. لا فرق. ولكن لا يخطر ببال أحد منهم أن يتحدث عن "المسألة الأمازيغية". يجب أن نتفق حول ماهية "المسألة الأمازيغية". عندنا أربع لهجات أمازيغية أساسية تتفرع عنها ثلاث لهجات أخرى. أنا أريد أن أعرف ما هي هذه "المسألة الأمازيغية"؟ هل هي في تعدد اللهجات الأمازيغية؟ وفي هذه الحالة يمكن أن نتحدث عن مسألة توحيد هذه اللهجات في واحدة، هذا مجرد افتراض. هذا من جهة ومن جهة

أخرى ليس هناك أي شعور من طرف الأمازيغيين لا بالتهميش ولا بالإقصاء من طرف من هم ليسوا أمازيغيين، فهم يشكلون الأغلبية، منهم من تعرب كليا ومنهم من تعرب جزئيا. وهناك ظاهرة لابد من ملاحظتها فالأمازيغي من الجنوب مثلا لا يتزوج من الأمازيغيين في الشمال أو الوسط بل يتزوج ويتاجر ويتعامل مع جيرانه العرب أو المستعربين في المدن، كفاس ومكناس والرباط الخ.

ربيعة ريحان: هل من الممكن لمعلم أن يذهب إلى الجبل حيث تسود الأمازيغية التي لا يعرفها إطلاقا؟

محمد عابد الجابري : هذه ليست "مسألة أمازيغية". هذه مسألة تخص إدارة التعليم، وتعيين المعلم المناسب في المكان المناسب. في عصر الموحدين كان القاضي الذي يعين في المناطق التي تتكلم الأمازيغية يشترط فيه أن يعرف هذه اللغة حتى يفهم ما يقوله المتداعيان بدون حاجة إلى مترجم.

17- دور الفلسفة بناء ذهنية الفرد ليتعود على التحليل المنطقي

ربيعة ريحان : من ضمن مشاكلنا التعليمية هناك تهميش مادة الفلسفة. فمنذ بداية الثمانينيات تم تهميش الفلسفة في التعليم الثانوي والعالي بهدف إسكات صوت المعارضة في صفوف الطلاب. وكما قلتم سابقا في أحد الحوارات، وأكدتم ذلك، فإن قرار التهميش كانت وراءه أمور تنتمي إلى عالم التجارة واستغلال النفوذ في الكتاب المدرسي، واتخذ العداء للفلسفة ذريعة لإخفاء الدوافع الحقيقية، هل يمكن تقديم توضيحات في هذا الشأن؟ وهل نزعة التطرف السائدة الآن في الساحة الطلابية أحد أسبابها غياب الفلسفة التي تعلم العقلانية في التفكير والحوار والتحليل؟

محمد عابد الجابري : فيما يتعلق بجانب "التجارة" لن أعلق عليه، لأن المعني بالأمر يعرف ما جرى. والمسألة تقادمت، وكل شيء معروف ولا حاجة لبعث مثل هذه الأمور. أما فيما يتعلق بالفلسفة والعقلانية، فيجب توضيح ما يلي: ما هي الفلسفة في الثانوي؟ هي مادة تضم علم الاجتماع وعلم النفس والمنطق ومناهج العلوم والأخلاق وبعض القضايا الميتافيزيقية. وهذه عبارة عن قطاعات معرفية ضرورية، ليس فقط لفهم النصوص وفكر الآخر، بل أيضا لبناء ذهنية الفرد لكي يتعود على التحليل الموضوعي والمنطقي. فعندما نقول الفلسفة، فإننا نقصد ما ذكرت، إضافة إلى قضايا إسلامية مستلهمة من علم التوحيد، أي علم الكلام، وهي القضايا التي تتميز بقبول الرأي الآخر، إضافة إلى اكتساب نوع من المرونة والنسبية في رؤية العالم والأشياء والنظر إلى الشيء الواحد من زوايا متعددة. إنها قواعد للحوار في نهاية الأمر. ولذلك فالتطرف ظهر بقوة في كليات العلوم وفي الكليات التي فيها القولبة الذهنية.

ربيعة ريحان : على مستوى إعلامنا وتواصلنا الذي يمكن أن يخدم الجانب التربوي، نلاحظ طغيان اللغة الفرنسية بشكل كبير في قنواتنا وإعلامنا. ألا يمكن اعتبار ذلك عنفا وإكراها رمزيا وثقافيا لنزعة فرانكوفونية؟

محمد عابد الجابري: النزعة الفرانكفونية بوصفها نزعة وطنية فرنسية للهيمنة أو للتوسع ليست مطروحة في المغرب، كما أنها لا تشكل خطرا حقيقيا. فالمغاربة وطنيون باللغة الفرنسية أو العربية، وفي الثلاثينات كان قادة الحركة الوطنية من الصنفين معا: بعضهم تخرج من باريس وبعضهم من القرويين.

18- ختام : "نهار كيبغي المخزن إطلع الشجر في الطريق واقف"

مليكة مالك : أستاذ الجابري، أرجو أن تجيبني عن هذا السؤال باقتضاب شديد. لأن وقت البرنامج قد انتهى. كتاباتك عن العقل السياسي العربي تدعو إلى ضرورة القطيعة مع قانون "التملق مفيد للجاه والجاه مفيد للمال" الذي حكم دولة ابن رشد وابن خلدون. ما يقع اليوم، ونحن نؤسس للتجربة الديمقراطية، من إنزال سلطة المال في الانتخابات، يجعلنا نتساءل حول شروط هذه القطيعة التي تدعو إليها. هل من الممكن ولوج الانتخابات المقبلة بمعايير النزاهة؟

محمد عابد الجابري: مادمت تريدين جوابا مقتضبا وواضحا أقول لك : "نهار كيبغي المخزن إطلع الشجر في الطريق كيطلع النخل طويل واقف". فإذا أرادوا أن تكون الانتخابات نزيهة فستكون نزيهة. أهم شيء في المغرب هو أن الامتثال موجود في الإدارة وفي مجموع الجهاز الإداري.

انتهى (عن جريدة "الاتحاد الاشتراكي"، وكانت قد استفرغته من شريط التسجيل ونشرته).

نصوص حول الكتلة التاريخية

ندرج هذه النصوص التي ناديت فيها بقيام كتلة تاريخية على الصعيد العربي والصعيد القطري، وذلك حسب تاريخ كتابتها ومكان نشرها.

I

الطبقات في العالم العربي... والكتلة التاريخية

حوار مع فرحان صالح لفائدة مجلة "المستقبل العربي" الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت. نشر في العدد 45 **بتاريخ نوفمبر 1982**. وكانت الفقرة الرابعة منه خاصة بالحديث عن الطبقات والكتلة التاريخية، وهذا نص الفقرة.

سؤال- تأسيسا على السؤال الأول والجواب عنه، هناك مصطلحات ما زال البعض مصرا على التمسك بها واستعمالها، مثل تلك الخاصة بالبنيات الطبقية المعروفة، إذ أن اتجاها مهما يرى أن مواقف البورجوازية الصغيرة هي مواقف عدمية، وأن هذا الاتجاه الفكري لا يفرق بين مصالح الفئات البورجوازية المختلفة، ويرى هذه

الشرائح الطبقية، على أنها كلها فئات وشرائح بل كطبقات عدوة. فهل توافق مثلا على تلك المصطلحات السياسية والفكرية التي تدوولت في الحقبة السابقة، والتي ما زالت تتداول؟ وإذا كنت توافق على هذه المصطلحات، فهل تؤيد الرأي الذي يرى في البورجوازية الصغيرة طبقة عدوة؟ وهل يمكن التغيير في الوطن العربي من خلال البروليتاريا العربية فقط؟ وهل تساعد آراء كهذه على النضال الوحدوي، وعلى تكوين جبهات وتحالفات فاعلة؟

جواب- المشكلة في الحقيقة، هي مشكلة توظيف لمفاهيم استمدت من تحليل الواقع الأوروبي، في حالة أخرى كالحال العربية التي لا تنطبق مائة في المائة على الحال الأوروبية. إن هذا يعني أننا نتحدث لغة في غير مجالها الحيوي والتداولي الأصلي. وفي هذه الحال فإن أخطاء الخطاب العربي، يكون ثمنها غاليا جدا.

عندما نستعمل مفهوم البورجوازية الصغيرة، فإن هذا الاستعمال يقتضي أن هناك بالفعل بورجوازية كبرى من جهة، وبروليتاريا من جهة أخرى. وكذلك الشأن عندما نستعمل كلمة بروليتاريا. إنها تقتضي مجتمعا مصنعا منقسما على نفسه إلى مالكين لوسائل الإنتاج وإلى عمال يدخلون ضمن أدوات الإنتاج. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فالتحليل الماركسي، أعني التحليل كما مارسه ماركس، كان مشدودا إلى ما سيحدث أكثر مما كان مشدودا إلى ما حدث فعلا. أقصد بذلك أن ماركس عندما كان يحلل المجتمع الأوروبي في القرن الماضي، كان يفكر على ضوء ما كان يبدو له أنه سيحدث، بناء على سياق الأحداث التي عرفها عصره. وهكذا فخطاب ماركس لم يكن كله خطابَ واقع، بل كان أيضا خطابَ إمكان، بل ربما يكون من الصواب القول إنه كان خطابا في الواقع في ضوء الممكن. وهكذا، فعندما تحدث ماركس عن

البورجوازية الصغيرة ووصفها بالتذبذب والتردد بين البورجوازية الكبرى والبروليتاريا، فهو كان يفكر على أساس أن تطور الصناعة في أوروبا، سيؤدي إلى وضعية ترغم جميع فئات المجتمع إلى الارتباط العضوي، إما بالبروليتاريا وإما بالبورجوازية. وبما أن القانون السائد آنذاك هو قانون الاستغلال وتراكم الرأسمال في أيد قليلة، فإن ما كان يتوقعه ماركس هو ازدياد الفقر النسبي للطبقة المتوسطة، وبالتالي التحاق هذه الطبقة في مجملها بالبروليتاريا.

إذن، إذا طرحنا الأمور في مجالها التاريخي في أوروبا، فسنجد أن هناك فارقا كبيرا بين مضمون هذه المفاهيم كما وردت في خطاب ماركس وبين الواقع العربي الراهن. نحن في الوطن العربي لا نعيش وضعية أوروبا آنذاك، فخطابنا الماركسي يجب ألا يستند بالضرورة على مفاهيم خطاب كارل ماركس، أعنـي خطابه العلمي في القرن التاسع عشر. إن مجتمعاتنا العربية ليست مجتمعات مصنعة، ورؤوس الأموال هي في الغالب إما في يد الدولة أو في يد مؤسسات أجنبية، وبالتالي فالبورجوازية العربية "الكبرى" لا تقوم بالدور التاريخي نفسه الذي كانت تقوم به البورجوازية في عهد ماركس، وبالنتيجة فإن مفهوم "البروليتاريا العربية" هو في نظري ينطوي على غير قليل من التجاوز.

إن مقولة البروليتاريا العربية في نظري لا تزال مقولة جوفاء، تعبر عن رغبة في أن تكون في مستوى المهام المطروحة "تاريخيا" على البروليتاريا حسب الماركسية، فهي تعبر عن أمل الماركسي العربي أكثر مما تعبر عن واقع العمال العرب. فالبروليتاريا بالتعريف الذي يعطيه لها الخطاب الماركسي الأصلي، هي الطبقة العاملة المنظمة، والمشتغلة في المصانع أساسا. فهذه هي التي تقوم بالدور التاريخي الذي يعزى لها في الماركسية. أما في الوطن العربي، فأنا أتحفظ من استعمال عبارة

بروليتاريا عربية، لأن التنظيم العمالي على الصعيد العربي غير موجود. وحتى داخل كل قطر عربي، فليس هناك تنظيم عمالي بالمعنى الذي يصدق وينسجم مع مفهوم البروليتاريا. والطبقة العاملة في الوطن العربي ككل وكأقطار هي أقل الطبقات عددا. خصوصا إذا ما أخذنا كلمة طبقة في معناها العلمي الدقيق. إن الغالبية العظمى من فئات المجتمع في الوطن العربي، تعيش في وضعية بطالة مقنعة، أو صريحة. وحتى ما سمي بالطبقة المتوسطة فهي في الحقيقة طبقات وفئات. أما البورجوازية الصغيرة، فإذا طبقنا عليها المعنى الماركسي الأصلي، فيمكن القول إنها تشكل أغلبية الشعب العربي. فإذا حملناها مسؤولية فشل ما، فإننا بالضرورة نحمله لكل الشعب العربي.

من هنا ضرورة التفكير في استراتيجية لن تكون بالضرورة مبنية على التقسيم الثلاثي المعروف: بورجوازية كبرى، بورجوازية صغرى، بروليتاريا. وهذا شيء تمليه ليس الوضعية الطبقية في الوطن العربي فقط، بل أيضا الوضعية التاريخية التي يعيشها العرب بوصفهم شعوبا مازالت تناضل من أجل تحررها من الاستعمار والإمبريالية.

إن ما يحتاج إليه النضال العربي في المرحلة الراهنة هو في نظري شيء أقرب إلى ما سماه غرامشي ب"الكتلة التاريخية"، أي الكتلة التي تجمع فئات عريضة من المجتمع حول أهداف واضحة تتعلق أولا بالتحرر من هيمنة الاستعمار والإمبريالية السياسية والاقتصادية والفكرية، وتتعلق ثانيا بإقامة علاقات اجتماعية متوازنة يحكمها إلى درجة كبيرة التوزيع العادل للثروة في إطار مجهود متواصل للإنتاج. وبما أن مشكلة التنمية مرتبطة في الوطن العربي بقضية الوحدة، فإن هذه الكتلة التاريخية يجب أن تأخذ بعدا قوميا في جميع تنظيراتها وبرامجها ونضالاتها.

إن الدولة في الوطن العربي أصبحت هي المالكة لمعظم الثروة القومية، ولكن فائدة ومردودية هذه الثروة لا تعود على الجماهير، بل تستغلها طبقات طفيلية من البورجوازية الجديدة. وإذن، فهذه البورجوازية لا تستغل العمال ولا الجماهير بشكل مباشر، بل تستغلهما أكثر فأكثر عبر استغلالها للدولة. فإذا أممت الدولة، أي إذا عادت إلى وظيفتها الأصلية كدولة للأمة ككل، فإن كثيرا من أنماط الاستغلال ستزول تلقائيا.

مجلة المستقبل العربي **نوفمبر 1982**

II

لا مخرج إلا بقيام كتلة تاريخية

فقرة من مقال نشرناه ضمن سلسلة المقالات التي كنا نكتبها خلال الثمانينات في مجلة "اليوم السابع" الفلسطينية التي كانت تصدر في باريس. نشرت هذا المقال في عددها المؤرخ ب 26 أكتوبر 1987. في الفقرات الأولى من المقال تحليل للواقع العربي الراهن آنذاك على ضوء ظاهرة "الصحوة الإسلامية" التي شغلت الساحة العربية والإسلامية يومئذ، خصوصا بعد الثورة الإيرانية. وفيما يلي نص الفقرة الخاصة بالكتلة التاريخية التي كانت بمثابة استخلاصات من التحليل المذكور.

... إن في الواقع العربي الراهن بنيات اقتصادية واجتماعية وفطرية "حديثة" تجد تعبيرها الإيديولوجي في فكر "النخبة العصرية" وطموحاتها، وإن في الواقع العربي الراهن كذلك بنيات اقتصادية واجتماعية وفكرية "تقليدية" تجد هي الأخرى تعبيرها الإيديولوجي في فكر "النخبة التقليدية" ومخايلها. ومن هنا النتيجة الحتمية التالية: إن أي حركة تغيير في المجتمع العربي الراهن لا يمكن أن تضمن لنفسها أسباب النجاح، أسبابه الذاتية الداخلية، وهي الأساس، إلا إذا انطلقت من الواقع العربي كما هو وأخذت بعين الاعتبار الكامل جميع مكوناته، "العصرية" منها و"التقليدية"، النخب منه وعموم الناس، الأقليات منه والأغلبيات، صفوف العمال وصفوف الطلاب، وقبل ذلك وبعده صفوف المساجد... صفوف المصلين.

وواضح أن الانطلاق من هذا الواقع كما وصفناه، والأخذ بكل ما فيه من تعدد وتنوع ومن ائتلاف واختلاف، سيكون مصطنعا وهشا إذا هو اعتمد التوفيق والتلفيق والتحالفات السياسية الظرفية ذات الطابع الانتهازي... إن المطلوب هو قيام كتلة تاريخية تنبني على المصلحة الموضوعية الواحدة التي تحرك، في العمق ومن العمق، جميع التيارات التي تنجح في جعل أصدائها تتردد بين صفوف الشعب، لا بل بين صفوف الأمة بصورة من الصور: المصلحة الموضوعية التي تعبر عنها شعارات الحرية والأصالة والديموقراطية والشورى والعدل وحقوق أهل الحل والعقد، وحقوق المستضعفين وحقوق الأقليات وحقوق الأغلبيات. ذلك لأن الحق المهضوم في الواقع العربي الراهن هو حقوق كل من يقع خارج جماعة

المحظوظين المستفيدين من غياب أصحاب الحق عن مراكز القرار والتنفيذ. إنه بدون قيام مثل هذه الكتلة التاريخية التي عرف التاريخ العربي الإسلامي أشباها لها ونظائر، زمن النبوة وزمن الصحابة وفي فترات أخرى لاحقة كثيرة كان آخرها فترة النضال الوطني من أجل الاستقلال التي عاشتها البلاد العربية وبلاد أخرى كثيرة كل حسب ظروفه وملابسات وضعيته، بدون قيام كتلة تاريخية من هذا النوع لا يمكن تدشين مرحلة تاريخية جديدة يضمن لها النمو والاستقرار.

مجلة اليوم السابع العدد 1891– 26 أكتوبر 1987

III

مستقبل اليسار بالمغرب

الحاجة تدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى: تحالف وطني جديد على شكل كتلة تاريخية

كتلة تضم جميع القوى الفاعلية في المجتمع والتي من مصلحتها التغيير لتحقيق الأهداف الوطنية

نص المداخلة التي شاركت بها في ندوة عقدتها الكتابة الإقليمية للاتحاد الاشتراكي بالدار البيضاء حول موضوع "مستقبل اليسار بالمغرب"، وذلك في 30 يناير 1993. وكانت جريدة المحرر قد نشرتها بالعناوين أعلاه.

... أيتها الأخوات أيها الإخوان إن الأحداث والتطورات التي عرفها العالم في العقد الأخير وبالخصوص في السنوات الخمس الأخيرة التي تفككت خلالها ما كانت تسمى بالكتلة الشيوعية وعلى رأسها ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي وما تلا ذلك أو رافقه من تراجع المد اليساري بالمفهوم القديم لكلمة يسار، كل ذلك يطرح على اليسار مهام تاريخية إزاء نفسه قبل أية مهام أخرى، إن عليه أن يعمل أولا وقبل كل شيء على إعادة تعريف نفسه على مراجعة أطروحاته النظرية وأساليبه النضالية.

إذن سأحاول أن أستعرض معكم بإيجاز وبقدر ما يسمح به الوقت الكيفية التي يمكن أن تشكل ما يشبه وجهة نظر شخصية فيما يطرح الآن على قوى اليسار من مهام ليس في المغرب وحسب، بل في جميع البلدان التي في مثله وبالخصوص البلدان العربية الإسلامية كما قلت.

لنبدأ إذن بالمهمة الأولى، مهمة إعادة التعريف: السياسية والعلوم الاجتماعية كما نعرف ليست ذات مضامين ثابتة أزلية، بل هي تتغير قليلا أو كثيرا بتغير موضوعها، لنحاول إذن أن نلتقط سرعة التغيرات الرئيسية التي عرفها مصطلح يسار منذ ظهوره كمصطلح سياسي.

معروف أن كلمة يسار كمصطلح سياسي ظهرت عندما استعملت أول مرة في أحد برلمانات أوربا، إشارة إلى النواب الذين كانوا يجلسون على يسار الرئيس في حين سمي اليمين الذي كان يمينه باليمين. وكان من الصدفة أن الذين كانوا يجلسون على يساره كانوا يمثلون بصورة عامة الطبقة العاملة والقوى الكادحة على العموم، في حين كان الذين يجلسون على يمينه يمثلون قوة الرأسمال والأغنياء

وأصحاب الأموال على العموم. من هنا إذن بدأ هذا مصطلح "يسار" يأخذ مضمونا أو بعدا إيديولوجيا فصارت إيديولوجيا اليسار تتبنى أو تعبر بصورة أو بأخرى عن هذه الواقعة الاجتماعية. وعندما انتشرت الماركسية بين صفوف المثقفين وصفوف العمال وكان هذا في أوربا بطبيعة الحال ارتبط اليسار نوعا ما من الارتباط بالفلسفة الماركسية نفسها. وبما أن الكنيسة عموما كانت مع القوة القديمة أي مع القوة المالكة لزمام الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أي مع اليمين، فلقد صنفت الكنيسة، وبالتالي الدين في التصور الأوربي مع اليمين وربطت باليمين، واعتبر اليسار هو تلك الطبقة أو الفئات الاجتماعية المتحررة نوعا ما من المنظورات الدينية.

إذن هكذا أصبح مصطلح يسار/يمين ذا بعدين، بعد اقتصادي يتحدد أساسا بالعلاقة مع وسائل الإنتاج (بملكيتها: اليمين) أو عدم (ملكيتها: اليسار) وبعد إيديولوجي يتحدد أساسا بنوع النظرة الميتافيزيقية للكون، النظرة الدينية (اليمين)، والنظرة المادية الموسومة بالعلمية (اليسار). وبالارتباط مع هذين البعدين ومع البعد الإيديولوجي بصفة خاصة ظهر مرادفان أو رادفان لمصطلح يسار/يمين هو مصطلح تقدمي/رجعي، فأصبحت التقدمية سمة لليسار والرجعية سمة لليمين. وحيثما يكون البعد الاقتصادي في التصنيف ضعيفا أو منعدما كان البعد الإيديولوجي يقوم مقامه. هكذا غدا التقدمي هو المتحرر دينيا، والرجعي هو المتمسك بالدين فصار التقدمي بهذا المعنى يساريا حتى ولو لم يكن من صفوف الكادحين، وصار الرجعي بهذا المعنى أيضا يمينيا، حتى ولو لم يكن من صفوف المستضعفين.

وتعزز هذا التمييز المزدوج مع قيام الاتحاد السوفياتي وتزعمه للمعسكر الاشتراكي على الصعيد الدولي أي للطبقة العالم كطبقة واحدة عبر العالم: "أيها العمال في جميع أنحاء العالم اتحدوا" فأصبح اليسار —أو مصطلح اليسار– يتحدد إضافة إلى ما سبق بالارتباط مع الاتحاد السوفياتي، واليمين يتحدد مع الارتباط مع الغرب الرأسمالي. هكذا أضيف بعد ثالث إلى مضمون يسار/يمين: هو البعد الدولي، وسيلعب هذا البعد الدولي دورا هاما خلال حقبة ما سمى بالحرب الباردة بين المعسكرين، إذ سيصبح الانتماء إلى اليسار يتحدد أساسا بمناصرة الاتحاد السوفيتي والانتماء إلى اليمين يتحدد أساسا بالارتباط بالغرب الرأسمالي، وسيلعب هذا البعد الدولي دورا كبيرا وخطيرا في العالم الثالث حيث تحتفظ القبيلة والطائفة بمكانة في المجتمع تسمو أحيانا على مكانة الطبقة، نظرا لضعف الاقتصاد وتخلفه وغياب طبقة عاملة حقيقية صناعية واعية وغياب طبقة رأسمالية تستحق هذا الاسم. فصار اليسار إذن يدل على انتماء دولي أكثر منه تعبيرا عن واقع اقتصادي اجتماعي، أصبح دالا على مشروع مستقبلي يتحقق "في الحاضر" في الاتحاد السوفيتي. وبما أن الاتحاد السوفيتي قد قام من أجل تحقيق الاشتراكية، فلقد ارتبط الكفاح من أجل الاشتراكية بالانتماء إلى معسكر الاتحاد السوفيتي. وصارت مناصرة الاتحاد السوفيتي مؤشرا على الاختيار الاشتراكي.

هذه المحددات الثلاث تغيرت اليوم أو على الأقل تعدلت كثيرا: فمن جهة، الاتحاد السوفيتي لم يعد قائما والمعسكر الاشتراكي الشيوعي أصبح في خبر كان. ومن جهة ثانية تطبيق الاشتراكية تعثر وفشل، وها نحن نشاهد "كفاحا" مريرا في روسيا

من أجل العودة إلى الرأسمالية. أيضا الطبقات لم تعد كما كانت من قبل، الصراع في المجتمعات المصنعة يميل اليوم إلى الكفاح من أجل توازن المصالح، مصالح العاملين والفنيين والفلاحين، ومصالح شركائهم في عملية الإنتاج من مدراء الشركات وأصحاب الأسهم وغيرهم... إذن لم يعد صراعا طبقيا بالمعنى الماركسي التقليدي للكلمة.

وهكذا لم يعد أحد، اليوم، يسلم بأن الصراع بين الطبقات سيؤدي إلى مجتمع لا طبقي أو إلى غياب الدولة، هذه فكرة لم تعد تحظى بأي اهتمام على الأقل في أوساط المفكرين الذين في عقولهم متسع لآراء أخرى أو للمراجعة. كذلك أصبحت الطبقات الاجتماعية التي كان ينظر إليها على أنها البديل التاريخي للقبيلة وبالتالي للقومية وللطائفة، وبالتالي للدين، أصبحت الطبقة الاجتماعية بهذا المعنى تنهزم أمامنا، تنهزم أمام كل من القبيلة والطائفة أمام كل من القومية والدين وها نحن نشاهد انبعاث الكنيسة في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي كما نشاهد صراع القوميات في كل مكان وبصورة دموية في أقطار كانت تنتمي عضويا وإيديولوجيا إلى ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي إلى بؤرة معسكر اليسار.

وفي العالم العربي بصورة خاصة ها نحن نشاهد أن الدين أصبح ملاذا وشعارا للقوى التي تصنف موضوعيا ضمن اليسار. إن الجماعات الإسلامية ليست مجرد جماعات متشددة في الممارسات الدينية، وليست مجموعة أو مجرد مجموعات من رجال الدين الذين يمثلون بقايا المجتمع القديم، كلا إن مثال الجزائر واضح للعيان فتحت لواء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، انضوت كل القوى

المطالبة بالتغيير، القوى التي كانت ولا زالت مهمشة، القوى المحرومة المهددة في مصيرها، المغتالة في طموحاتها، سواء درس هؤلاء في الجزائر أو درسوا في أوربا، سواء ينتمون بتفكيرهم إلى الحقل العربي الإسلامي أو ينتمون إلى الحقل الثقافي الأوربي، جلهم مهندسون وأطر متخرجة من الكليات العلمية: فأين نضع هذه الجماعات التي تقود أوسع الجماهير المتعلمة أو غير المتعلمة؟ هل نضعها في اليمين؟ أم نضعها في اليسار؟

إذن أصبح تحديد اليسار مهمة مطروحة على اليسار نفسه، كيف يحدد اليسار على ضوء هذه المستجدات حدوده ومقابلاته؟ كيف يحدد نقيضه الاجتماعي وبالتالي التاريخي؟ كيف يحدد يمينه؟ هل يمينه هو الذي كان من قبل؟ أم أن الخريطة تغيرت وتستوجب إعادة النظر؟، إذن هل نعتمد في التصنيف البعد الاقتصادي، هل نعتمد البعد الإيديولوجي؟ أم سيكون علينا أن نبحث عن مقياس آخر؟ أم أن الوضعية الجديدة تفرض تجاوز التصنيف إلى يمين ويسار وإقرار تصنيف آخر؟

الواقع أن التطورات التي أشرنا إليها قبل، وبالتالي انعكاساتها على مضمون التصنيف إلى يسار ويمين، لم تكن مجرد تغيرات لا ينتظمها ناظم، يسار ويمين، بل كانت عبارة عن تحولات ينتظمها ثابت أساسي لا متغير هو الذي احتفظ لمفهوم اليسار بمضمون واحد عبر تلك التحولات. ذلك أن اليسار كان دائما موقعا على الخريطة السياسية الاجتماعية، موقعا يحتله ممثلو الفئات الكادحة والمحرومة من المجتمع. كان عموده الفقري دائما هم العمال وشرائح من المثقفين والطبقات الوسطى إلى جانب صغار الفلاحين ومن لا أرض لهم. غير أن هذه الفئات الكادحة المحرومة أو التي في حكم

الكادح المحروم أو تقع على جواره لم تكن تنتمي إلى اليسار فقط بوضعها الاجتماعي ذاك، بل كانت الإيديولوجيا والتنظيم يلعبان دورا أساسيا وحاسما في هذا الانتماء، وبعبارة أخرى كان اليسار دائما موقعا اجتماعيا، وإيديولوجيا معينة. إيديولوجيا التغيير التي تهدف إلى نزع السلطة السياسية والاقتصادية من اليمين، وتحقيق مجتمع العدالة والمساواة. والمشكلة اليوم التي تطرح نفسها في العالم العربي والإسلامي بصفة خاصة هي مشكلة التطابق بين الموقع الاجتماعي الذي يتحدد به اليسار وبين الإيديولوجيا، وبالتالي الأساليب التنظيمية والنضالية التي كان يتحدد بها الانتماء إلى اليسار.

ذلك أن اليسار كإيديولوجيا وكتنظيم وكنضال لم يعد يستقطب —وهذا واقع نشاهده ويجب أن نعترف به– بمفرده جميع القوى الحية الفاعلة في الموقع الاجتماعي الاقتصادي الذي يتحدد به موقع اليسار تاريخيا، بل لقد تقلص حجم اليسار إلى درجة كبيرة داخل هذا الموقع وبالتالي لم يعد في وضع يمكنه من أن يتولى بمفرده قيادة القوى الاجتماعية والفكرية التي هي موضوعيا وتاريخيا في موقع اليسار. إذن ليس هناك تطابق ما بين اليسار كتنظيم كما بقي موروثا وبين الموقع الاجتماعي الذي هو أصلا موقع اليسار، إذا أردنا أن نستعمل تعبيرا آخر، لم يعد هناك تطابق بين الموضوعي والذاتي في فضاء اليسار. الواقع أن هذه الظاهرة، ظاهرة عدم التطابق بين الاجتماعي والإيديولوجي، ليس أمرا جديدا على اليسار في أقطار العالم الثالث. فلقد كان هناك دائما في جل هذه الأقطار تباين وأحيانا كثيرة كان هناك انفصال بين الواقع وبين الإيديولوجيا اليسارية المقتبسة، ولم يستطع الفكر اليساري الوطني في هذه

البلدان تجاوز هذا التباين والانفصال، لم يستطع إنشاء نظرية اشتراكية خاصة بالعالم الثالث مثلا، لم يستطع إذن تجاوز هذا الانفصال إلا باللجوء إلى نوع من "التدويل" للمسألة أي النظر للمسألة من منظور "اتجاه التاريخ" بكيفية عامة، هذا الاتجاه الذي كان يتحدد بوجود المعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي كقائد لصراع اليسار ضد اليمين في جميع أنحاء العالم. وبما أن المعسكر الاشتراكي الذي ربط به اتجاه التاريخ لم يعد قائما، فإن عدم التوافق والتطابق بين الاجتماعي الاقتصادي من جهة وبين الإيديولوجي التنظيمي من جهة أخرى عاد اليوم أكثر حدة مما كان، خصوصا وقد أصبح الموقع الموضوعي لليسار، الموقع الذي كان يتحدد به اليسار من قبل، أصبح تزاحمه فيه قوى أخرى "يسارية" في وضعيتها الاجتماعية ومطالبها السياسية، ولكنها تعتمد الدين أو المذهب الديني أو الطائفة أو حتى القبيلة أحيانا في أمكنة أخرى، تعتمدها في التوعية وفي التعبئة.

إذن كيف يصنف اليسار هذه القوى الجديدة التي تزاحمه على موقعه دون أن تتبنى إيديولوجيا اليسار التقليدية؟ هل يعتبرها يمينا لمجرد أنها توظف الدين في تعبئة القوى التي هي موضوعيا قوى يسارية؟ وفي هذه الحالة أين نضع اليمين التقليدي أعني الماسكين لزمام السلطة الاقتصادية والسياسية، المستغلين لهما لمصلحتهم الخاصة على حساب مصلحة الأغلبية العظمى من الشعب؟ سؤال جوهري، نظري وعملي، يفرض على اليسار مراجعة موقفه من الدين في المجتمعات العربية الإسلامية خاصة، ليس فقط بوصفه مقوما من أهم مقومات المجتمع وأكثرها صلابة كما بينت التجربة

ذلك، بل أيضا بوصفه إحدى وسائل تعبئة الجماهير من أجل العدالة والتقدم.

هذا من جهة، من جهة أخرى إن انسحاب المعسكر السوفيتي من الميدان قد جعل طبيعة الصراع تتغير سواء على المستوى العالمي أم على المستوى القطري الوطني، فعلى المستوى العالمي لم يعد الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، بل أخذ يكتسي شكل صراع بين الأقطار المصنعة الغنية والأقطار غير المصنعة الفقيرة، صراع الشمال والجنوب، وهو صراع يفتح الباب واسعا لعودة القومية لتحل محل الأممية، الشيء الذي ينعكس آثاره على الصراع داخل القطر الواحد، إذ يتحول هو الآخر من صراع طبقي يلغي القومية والوطنية ويخترقهما، إلى صراع طبقي وطني قومي، صراع مع القوى العالمية المستغلة، قوى الشمال وممثليها وعملائها في الوطن.

واضح أننا هنا أمام وضع جديد أشبه ما يكون بالوضع الذي كان عليه الحال زمن الاستعمار، حيث كان الصراع بين المحتل الأجنبي وعملائه من جهة وبين القوى الوطنية بمختلف فئاتها واتجاهاتها الفكرية والإيديولوجية من جهة أخرى، هذه القوى التي كانت تشكل حلفا وطنيا ضد المستعمر وأذنابه وعملائه. وإذا أضفنا إلى هذا الطابع الوطني للصراع القائم اليوم مع قوى الرأسمال العالمي أي الشمال فإن المهام المطروحة وطنيا هي مهام متعددة وجسيمة. مهام التحرر من التبعية وإقرار الديمقراطية وتحقيق تنمية مستقلة، مهام لا يمكن في ظل الوضعية الراهنة التي نعرفها جميعا —لا يمكن لفصيل واحد من فصائل القوى الوطنية القيام بها بمفرده. سواء حمل إيديولوجيا سماها يسارا أو نطق باسم الدين أو بأي شيء آخر. إذا أدركنا هذا، أدركنا كيف أن الحاجة تدعو اليوم أكثر من

أي وقت مضى إلى تحالف وطني جديد على شكل كتلة تاريخية تضم جميع القوى الفاعلة في المجتمع والتي من مصلحتها التغيير في اتجاه تحقيق الأهداف الوطنية التالية: التحرر من التبعية الاقتصادية والثقافية، إقرار ديمقراطية حقيقية سياسية واجتماعية، تحقيق تنمية مستقلة في إطار تكامل إقليمي تجعل تلبية حاجات الجماهير الضرورية أولى الأولويات.

هذه الكتلة تاريخية ليست فقط لكون الأهداف المذكورة أهداف تاريخية، بل لأنها تجسيم أو يراد منها أن تكون تجسيما لوفاق وطني في مرحلة تاريخية معينة. إنها إذن ليست مجرد جبهة بين أحزاب حتى ولو سمت نفسها كتلة، بل هي كتلة تتكون من القوى التي لها فعل في المجتمع أو القادرة على ممارسة ذلك الفعل، ولا يستثنى منها بصورة مسبقة أي طرف من الأطراف إلا ذلك الذي يضع نفسه خارجها وضدها، وهكذا يمكن القول، إن القوى المرشحة لهذه الكتلة في بلد مثل المغرب هي:

أولا: الفصائل المنحدرة من الحركة الوطنية والتنظيمات والمجموعات المرتبطة بها من نقابات عمالية وحرفية وتجارية أو فلاحية وجمعيات ثقافية ومهنية ونسوية.

ثانيا: التنظيمات والتيارات التي تعرف اليوم باسم الجماعات الإسلامية التي يجب أن يفتح أمامها باب العمل السياسي المشروع كغيرها من التنظيمات ذات الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الواضحة التي لا تمس لا وحدة الوطن ولا وحدة الشعب ولا الوحدة الروحية للأمة ولا الانتماء العربي الإسلامي للبلد.

ثالثا: القوى الاقتصادية الوطنية التي تشارك بنشاطها الصناعي والتجاري والفلاحي والسياحي والمالي في خدمة اقتصاد البلاد ككل وتطويره وتنمية قدراته.

رابعا: جميع العناصر الأخرى التي لها فاعلية في المجتمع بما في ذلك تلك التي تعمل داخل الهيئة الحاكمة والمقتنعة بضرورة التغيير في اتجاه تحقيق الأهداف التاريخية المذكورة، فالكتلة التاريخية ليست جبهة معارضة لنوع من الحكم قائم، ولا ضد أشخاص معينين، بل هي من أجل الأهداف الوطنية المذكورة وهي لا تستثني من صفوفها إلا من يضع نفسه خارجها. الكتلة التاريخية التي نتحدث عنها إذن تفتح صدرها لجميع القوى المذكورة ولكنها لا تلغي الأحزاب ولا تقوم مقامها، ذلك لأن ما يجعل منها كتلة تاريخية ليس قيامها في شكل تنظيم واحد، بل ما يجعل منها كتلة تاريخية هو انتظام الأطراف المكونة لها انتظاما فكريا حول الأهداف المذكورة والعمل الموحد من أجلها.

والسؤال الآن هو كيف السبيل إلى تحقيق هذا الانتظام الفكري حول تلك الأهداف والعمل بالتالي من أجلها؟

إن التحرر من التبعية وإقرار ديمقراطية حقيقية سياسية واجتماعية وتحقيق تنمية مستقلة وجعل تلبية حاجة الجماهير الشعبية على رأس أولوياتها، تلك في الحقيقة هي المضمون الثابت لبرنامج القوى الوطنية الشعبية التي يطلق عليها اصطلاحا اسم اليسار. وإذن فعلى هذه القوى سواء حافظنا لها على هذا الاسم أو أطلقنا عليها اسما آخر، تقع مهمة التبشير بالكتلة التاريخية والعمل من أجلها وتدشين عملية الانتظام الفكري حول أهدافها.

إن الفراغ الإيديولوجي القائم الآن ليس من شأنه إلا أن يفسح المجال للتشرذم الفكري والغلو الطائفي والديني والتعصب القبلي، تماما، مثلما أن عدم الارتباط بأهداف وطنية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية يجعل المجهود الفردي الذي تبذله هذه القوة الفاعلة أو تلك، مهددا بالدوران في حلقة مفرغة، لأن المهام التاريخية المطروحة مهام لا يمكن كما قلنا أن يقوم بها فصيل واحد أو تيار واحد مهما أوتي أصحابه من العزم أو من القدرة على التضحية.

أيتها الأخوات أيها الإخوان مستقبل اليسار في المغرب كما في العالم العربي عموما يتوقف على مدى قدرته على التعرف على نفسه أو إعادة التعرف على نفسه لا كطرف مقابل ليمين ما اقتصادي أو إيديولوجي، بل أولا وقبل كل شيء كمبشر بالأهداف التاريخية التي تطرحها المرحلة الراهنة، كمدشن لعملية الانتظام الفكري حولها وكقوة دفع للعمل على تحقيقها، إن هذا ما يجعل اليسار أو سيجعله ذا مستقبل. وشكرا على استماعكم.

جريدة الاتحاد الاشتراكي 30 يناير 1993

IV

أولوية الثقافي والكتلة التاريخية

فقرات من فصل في كتابنا "المسألة الثقافية". نشره
مركز دراسات الوحدة العربية سبتمبر 1994

...عرضنا في البحث السابق لما نعتقد أنه الاستراتيجية الثقافية المطلوبة اليوم لمعالجة وضعنا الثقافي العربي مما يتعرض له خارجيا ويعانيه داخليا. والاستراتيجية التي اخترناها إذ تتجه إلى إعادة الاعتبار للثقافة بتحريرها من السياسة لا تهمل الجانبين الآخرين، الاقتصادي الاجتماعي والسياسي، بل تستحضرهما كبعدين أساسيين في هذه الاستراتيجية: إن التنمية التي تقوم على تحقيق توازن المصالح مع القوى الاقتصادية العالمية وعلى إعطاء الأولوية للحاجات الضرورية للجماهير من جهة، وإقرار حياة ديمقراطية حقيقية تمكن الجماهير الشعبية من ممارسة حقها في اختيار الحاكمين ومراقبتهم من جهة أخرى، كل ذلك هو الإطار العام الذي من دونه لا يمكن تحرير الثقافة من السياسة ولا توفير الوسائل الضرورية لعملية التحريك الداخلي للتجديد الثقافي.

ويبقى السؤال التقليدي مطروحا: من يعلق الجرس؟ ذلك أن تطبيق استراتيجية كهذه يتطلب من جهة قيادات متنورة تعمل في جو من الديموقراطية الحقيقية على الصعيد القطري، ويتطلب من جهة أخص

حدا أ نى من التضامن العربي الحقيقي على الصعيد القومي (فالثقافة العربية ثقافة قومية وليست قطرية). ودون التأكيد مرة أخرى على أن الديمقراطية هي اليوم ضرورة وجودية على الصعيد القطري والقومي بمثل ما هي الوحدة مطلب تاريخي على صعيد القطر الواحد (الوحدة الوطنية) وعلى الصعيد العربي العام (الشراكة العربية العميقة المتنامية) فإن نقطة البدء في كل استراتيجية ثقافية لا بد من أن تنطلق من الثقافة نفسها. ذلك لأنه لا رجال السياسة ولا رجال الاقتصاد بقادرين على أن ينوبوا عن المثقفين، لا في تخطيط استراتيجية ثقافية ولا في تنفيذها. فالمثقفون هم الذين عليهم أن يبلوروا مشروعا ثقافيا، وهم الذين تقع على عاتقهم مهمة التبشير به والنضال من أجله حتى ينتظم حوله فكر الأمة جمعاء.

هنا، وفي هذه النقطة بالذات يبدو كم هو ضروري اليوم إعطاء الأولوية للثقافي على غيره، ويتضح بشكل لا لبس فيه المعنى الذي يجب أن يعطى لهذه المقولة. إن أولوية الثقافي في هذا السياق لا تعني إحلال المثقفين محل الساسة ورجال الأعمال، ولا جعل التأملات الثقافية والمشاغل الفكرية المحض تنوب عن الممارسة السياسية والفعالية الاقتصادية، كلا. إن أولوية الثقافي تعني في السياق الذي نتحرك فيه قيام نوع من الإجماع الفكري بين جميع التيارات السياسية والطبقات والفئات، بما في ذلك الطبقة المسيرة نفسها، أو قسما منها على الأقل، حول قضايا وأهداف وطنية وقومية تفرضها الظروف الراهنة على الأمة ككل: كالحاجة إلى تنمية بشرية عربية شاملة في إطار تكامل اقتصادي جهوي وقومي، والحاجة إلى إقرار ديمقراطية حقيقية تعطي الشرعية لممارسة سلطة الحكم على الصعيد القطري ولبناء العلاقات والارتباطات الوحدوية على الصعيد العربي العام، والحاجة

أخيرا، وليس آخرا، إلى الاستقلال الثقافي -الذي نضعه هنا كمقابل للاختراق الثقافي- والذي يعني عدم التبعية والوقوف في وجه ثقافة الاختراق، مع التفتح في الوقت نفسه على مكتسبات الحضارة الحديثة ذات الطابع الإنساني والعمل على تبيئتها في إطار استراتيجية التجديد من الداخل. وغني عن البيان القول إن هذه الحاجات/الأهداف أصبحت الآن بمثابة شرط الوجود لأية نهضة أو تقدم، سواء على الصعيد القطري أم على المستوى العربي.

إنها أهداف تاريخية تتطلب قيام كتلة تاريخية تتولى تحقيقها، لأنها أهداف لا تستطيع أية طبقة أو فئة أو حزب أو جماعة بمفردها القيام بها في قطرها، ولا أية دولة ولا مجموعة من الدول العربية الانفراد بأعبائها وتحمل تبعاتها على المستوى العربي كله. مطلوب إذن قيام كتلة تاريخية تضم جميع فئات المجتمع على الصعيد القطري وجميع الدول العربية على الصعيد القومي، كتلة لا ترتبط بالمشاريع الإيديولوجية التي تضعها أمامها الفئات المتصارعة المتناحرة، جماعات أو أحزابا كانت، أو دولا وتكتلات، بل تنطلق من الحاجات/الأهداف التي ذكرنا والتي قلنا عنها إنها تشكل اليوم شرط الوجود لأي مشروع مستقبلي في النهضة والتقدم.

إن هذا لا يعني أن على جميع المدعوين إلى الانخراط في هذه الكتلة التاريخية أن يتخلوا عن مشاريعهم الإيديولوجية ومدنهم الفاضلة، كلا. إن المطلوب هو وضع ذلك في موضعه الذي يسمح به الظرف التاريخي. والظرف التاريخي القائم اليوم يفرض نوعا من التأجيل- لمدة قد تكون قصيرة أو طويلة- لكل طموح إلى التعميم الإيديولوجي الذي يقوم به عاده كل ذي إيديولوجيا. إن البديل،

كما يبدو، على المدى المنظور هو ذلك الذي يخرج من جوف الأمة كلها وليس ذلك الذي تنفرد به هذه الفئة أو تلك.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقيام كتلة تاريخية من النوع الذي ندعو إليه لا يعني إقصاء أية طبقة من الطبقات، بما في ذلك طبقة المسيرين والحكام، كما أنه لا يعني بالمقابل تعليق الصراع الاجتماعي ولا صرف النظر عن النضال من أجل الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية بكل شروطها: من تكافؤ الفرص وتقليص الفوارق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين المدينة والعالم القروي وبن الطبقات الاجتماعية في كل منهما. كلا، كل ما في الأمر هو أنه بدلا من أن تكون هذه الأهداف السياسية والاجتماعية أهدافا لحزب أو طبقة، تصبح في ظل الكتلة التاريخية أهدافا للمجتمع ككل، وذلك عن طريق تحقيق "الإجماع الثقافي" حولها، هذا "الإجماع" الذي يشكل لحام هذه الكتلة، كما أنه بدلا من أن تتغذى تلك الأهداف السياسية الاجتماعية من الصراع الطبقي أو الطائفي أو الفئوي، فإنها تستقي وقودها في ظل الكتلة، ليس من المصالح الطبقية وحدها، بل أيضا من الأهداف الوطنية التي يلتزم بها الجميع، أهداف الكتلة.

والكتلة التاريخية فوق ذلك كله ليست أبدية، بل لا بد أن يأتي يوم تكون فيه قد أنجزت مهمتها، ويكون ذلك في الغالب عندما يتمكن التفاعل بين الأطراف والقوى المكونة لها من تحقيق نوع من التداخل بينها تفتقد فيه التصنيفات القديمة أهميتها ومبررها مما يسمح بظهور تصنيفات جديدة تخرج من جوف الكتلة ككل لتحل محلها. والمتأمل لوضعية الأحزاب والنقابات والجمعيات في الوطن العربي اليوم لا بد من أن يخرج بنتيجة

تفرض نفسها، وهي أن جميع التشكيلات السياسية والنقابية والمهنية في الوطن العربي، إن وجدت، قد بلغت درجة من الترهل والانحلال- مع استثناءات قليلة هي الشاذ الذي يؤكد القاعدة- إلى درجة أصبح معها إعادة بعث الحياة فيها نوعا من العبث وضياع الوقت. وهكذا فلا "الحزب الوحيد"، في هذا القطر أو ذاك، ولا الأحزاب القومية، ولا الأحزاب الشيوعية والتنظيمات اليسارية، ولا الجماعات الإسلامية ولا النقابات... لا شيء من هذه التشكيلات بمنأى عن الصراعات الداخلية والانقسام والتشرذم والعطالة التنظيمية والفكرية، وبالتالي ليس أي منها بقادر على أن يتابع السير بزخم وأمل، ولا أن يستأنف حياة جديدة بعملية تغيير داخلي، فضلا عن أن يستطيع القيام بمفرده بتحقيق المهام المطروحة. وإذن فالكتلة التاريخية لا تتطلب من الأحزاب والتشكيلات الحاضرة لا التنكر لتاريخها ولا التضحية بأحلامها، ولا حتى التخلي عن أسمائها، وإنما تتطلب منها فقط التخلص من الشرنقة المترهلة التي تسجن فيها نفسها لتتمكن من الارتباط ارتباطا جديدا، حيا وفاعلا، بجسم المجتمع، والمساهمة بالتالي في بعث الحركة فيه من جديد. لا بد من التسليم إذن بحقيقة أن وضعية التشكيلات السياسية والنقابية والمهنية هي اليوم في الوطن العربي كما وصفنا. أما وضعية الدولة فليست بأحسن حالا ولا نحتاج إلى شرح حالها. وإذن فلا مناص ولا مخرج إلا بهذا النوع من الكتلة التاريخية التي وحدها يمكن أن توفر فرص العمل الجاد القادر على مواجهة الوضعية المتردية التي يعانيها الوطن العربي والتصدي للأخطار والتحديات التي تواجهه، وعلى رأسها الاختراق الثقافي، موضوع بحثنا. إنه في فترات معينة من التاريخ يكون الاستقلال

التاريخي هو الشرط القبْلي لكل طموح في صنع التاريخ. والاستقلال التاريخي اليوم للذات العربية- قطريا وقوميا- يتطلب ليس فقط مواجهة الاختراق الثقافي الآتي من الخارج، بل أيضا التحرر من الأوهام الإيديولوجية في الداخل، وفي مقدمتها اعتقاد هذه الفئة أو تلك، من فئات المجتمع، في قدرتها على القيام بمفردها بإنجاز المهم المطروحة قطريا، واعتقاد هذه الدولة أو تلك أن في استطاعتها، منفردة، القيام بإنجاز المهام المطروحة وقوميا. إن التنمية القطرية أصبحت شبه مستحيلة من دون ارتكازها على بعد قومي، تماما مثلما أن تحقيق نهضة قومية مستحيلة من دون انطلاق من الاعتراف بالقطرية، ككيان وخصوصية.

مواجهة الاختراق الثقافي تتطلب ليس مواجهة الآخر، بل أيضا مواجهة الأنا، أنانياتها وأوهامها.

V

بدلا من "أنا وحدي في العالم" : الكتلة التاريخية.

حوار مع جريدة "المحرر" التي كانت تصدر بباريس نشرته في عددها بتاريخ 23 يناير 1995. ورد فيه حول الكتلة التاريخية ما يلي:

.. ومن ناحية أخرى، تنشط الآن في الساحة العربية ما نسميه بالحركات الأصولية الإسلامية الهادفة إلى إقامة خلافة إسلامية. أعتقد أن معوقات كثيرة تعترض هذا المشروع، فالغرب لن يسمح بتحقيق مثل هذا المشروع. ثم إن التناقضات الداخلية في هذا المشروع هي أيضا عنصر ضعف وليس عنصر قوة. أعتقد شخصيا أن كثيرا من الأخطاء القاتلة التي اقترفتها الحركة القومية العربية في الخمسينات والستينات لم تستفد منها الحركة الإسلامية بل تقترفها بعينها. ومن جملة هذه الأخطاء، الخطأ القاتل الذي يعبر عنه بعبارة "أنا وحدي في العالم". لقد تجاهل القوميون في الخمسينات والستينات الحركات الإسلامية والتوجهات الفكرية الإسلامية. وها هي الحركات الإسلامية اليوم تتجاهل أيضا قوات أخرى وطنية وفكرية. وهنا أكرر ما سبق أن أكدت عليه مرارا وهو أن أي فصيل من فصائل الحركات السياسية والفكرية، سواء كانت إسلامية أو قومية أو غيرها لا يستطيع أن يتحمل وحده الأعباء المطروحة على أي قطر في العالم العربي والإسلامي. فلا بد إذن من أن أعيد هنا الدعوة مرة أخرى إلى ضرورة قيام كتلة تاريخية بين جميع القوى التي تنشد التغيير لصالح الأمة العربية والإسلامية. ولا أستثني أحدا من هذه الكتلة التاريخية، لا أصحاب المال ولا الكادحين ولا الثوريين ولا حتى أولئك الذين هم الآن في مواقع السلطة ويشعرون بضرورة قيام نوع من التعامل الجديد مع شعوبهم ومع خصومهم، تحقيقا لمشروع سيكون من أولى مهامه لا تحقيق الوحدة العربية والإسلامية بل الحفاظ على الوحدة الوطنية في كل قطر عربي ودرء مخاطر التمزق التي تهدد العالم الثالث الآن بالعودة إلى نظام العشائر وليس نظام الدولة. "المحرر" الباريزية–23 يناير 1995

VI

الكتلة التاريخية موقف تاريخي، يحتاج إلى اقتناع.
الكتلة التاريخية سبيل الانتصار على الاختراق الثقافي

حوار مع أحمد بزون لفائدة جريدة "السفير" اللبنانية نشرته بتاريخ 1995/4/22

سؤال- في الماضي، كان معروفا أن الحزب، أو حزب الطليعة، هو الذي يوحد الأمة، لكنك تطرح مقولة جديدة في مؤلفاتك، هي "الكتلة التاريخية". لكن هذا التعبير ما يزال غير مفهوم وغير محدد.

جواب- عندما أتحدث عن "الكتلة التاريخية" فإنني أطرح الفكرة، وأعتقد أنه يجب أن يقتنع بها الآخرون، ولا بد من نقاش حولها. "الكتلة التاريخية" هي أولا موقف تاريخي، يحتاج إلى قناعة. يجب أن تقتنع جميع الأطراف: المعارضة والإسلاميون وغيرهم، بأن أيا منها استلم الحكم بمفردها ستستبد كما يستبد الحكم القائم، وبالتالي ستفشل كما فشل. المهام والظروف الحالية أكبر مما كان يسمى بـ"الطليعة".

كنا نقول "حزب الطليعة" حزب رائد يتولى القيادة، لأنه كانت هناك قوة سوفيتية وراءه، ومد ثوري عالمي يؤطر الجميع. أما اليوم فلا معنى لحزب الطليعة. كان له معنى، فقط في إطار الفكر الاشتراكي العالمي والأممية الاشتراكية وتيار التحرر العالمي الذي كان يؤطر الجميع. يمكن أن يكون عندنا اليوم طليعة فكرية وليس

حزبا طليعيا. المطروح الآن كتلة تاريخية، أي أن كل طرف يقتنع أنه بمفرده لا يمثل الشعب، فهو من الناحية العملية لا يستطيع وحده أن يحقق الأهداف والمرامي والطموحات النبيلة. يجب أن نتفق على المهام المطروحة أمامنا جميعا، ونتفق على تحقيقها كمرحلة انتقالية لنجتاز المأزق الذي نحن فيه.

هذا المفهوم يحتاج إلى شرح ونقاش، ويحتاج إلى من يعارضه، كي يتمكن الداعي إليه من تعميق الفكرة. أنا لا أطرح حلا سحريا.

سؤال – لكنه يحتاج أيضا إلى عصب فكري يشده.

جواب – طبعا. طبعا، أنا أطرح ذلك للنقاش. وأطرحه على مستوى ثقافي. لا أطرح ذلك كحزب، ولا كجهة سياسية تدعو إلى جبهة. الفكرة يجب أن تحصل على إجماع ثقافي، ثم بعد ذلك تلتمس طريقها نحو التحقق.

سؤال– في كتاباتك الأخيرة حديث عن غزو ثقافي غربي ضدنا، أو اختراق ثقافي –كما تعبر أحيانا– كيف يمكن، في رأيك، مواجهة مثل هذا الغزو أو الاختراق؟

جواب – لا يمكن أن نواجه هذا الغزو أو الاختراق إلا بكتلة تاريخية. لأنه ليس ذا طابع إيديولوجي يمكن أن تقاومه بإيديولوجيا مضادة. الغزو ثقافي عام، يغزو سلوكنا، من خلال الصورة: الإشهار يغزو تصوراتنا، يفرض علينا سلعا معينة للاستهلاك، للبيع والشراء. وبالتالي فالمعرض له هو الإسلامي والقومي والدولة، أي الشعب كله، الذي يريده الغازي أن يصيره أدوات استهلاكية، كما هو مكيف الشعب الأمريكي ومسير، عن طريق التلفزيون ووسائل الإعلام والصورة.

عصرنا هو عصر الاتصال الذي يخطف الأبصار والعقول، ويغزو السلوك الوجدان. وكل واحد معرض لهذا الغزو. وهو غير الدعاية الإيديولوجية. فالإيديولوجيا لها خصوم معينون، تحارب طبقة معينة، أو فئة معينة. أما هذا الغزو، فهو ضد جميع الطبقات والفئات. إذن: مقاومته تتطلب كتلة تاريخية، أي إجماعا وطنيا يعي الظاهرة وأبعادها، ويعي أن واحدا لا يستطيع أن يقاومها بمفرده، سواء كان حزبا أو تيارا. فإذا لم يتكتل المجتمع لمقاومته، أولا ببناء نفسه، وبناء ثقافته، وتجميد التناقضات داخله، وتحضير المقاومة والغزو المضاد، بنفس مستوى الخصم، فلا يمكن التغلب عليه. يمكن في هذا الإطار أن نستعين بوسائل الاتصال المتاحة كالبث عبر الأقمار الاصطناعية الموجودة. نعم هناك قنوات عربية فعلا، ولو أن هناك سياسة ثقافية عربية مشتركة، لكانت هذه القنوات تؤدي المهمة. ولو أن الكتلة التاريخية موجودة لكانت حققت ذلك.

يجب أن يقتنع الجميع بهذه الفكرة، ولكي يقتنعوا يجب أن تروج وتناقش، بعيدا عن التحزب لإيديولوجيات معينة.

جريدة السفير 1995/4/22

VII

المجتمع المدني والكتلة التاريخية

فقرة من مقال نشرناه في مجلة الوسط بتاريخ 21-02-2000

... وإذن، فدراسة تشكل المجتمع المدني وسير عملية التحول الديمقراطي في الأقطار العربية، دراسة ميدانية وثائقية، لا يمكن أن تلمس مفاصل المجتمع وتمفصلاته ولا ذبذبات الحراك الاجتماعي، بدون خلفية نظرية تربط الباحث بمعطيات المجتمعات العربية وطبيعة تكوينها وأنواع الصراع فيها واتجاه الحركة داخلها، بدل أن يبقى الباحث الميداني مشدودا إلى مفاهيم وقياسات وتصورات ونماذج تجد خلفيتها النظرية وأساسها الاجتماعي التاريخي في واقع آخر غير الواقع العربي، الواقع الأوروبي بالدرجة الأولى .

هذا فيما يخص التحليل ومستلزماته النظرية. أما فيما يخص الآفاق فإنه من الضروري إعطاء الأولوية للجانب الثقافي. وهذا لا يعنى جعل الشواغل الفكرية المحض تنوب عن الممارسة السياسية والفعالية الاقتصادية. كلا. إن أولوية الثقافي تعني، في السياق الذي نتحرك فيه، قيام نوع من الإجماع الفكري بين جميع التيارات السياسية والطبقات والفئات والنخب حول قضايا وأهداف وطنية، اقتصادية واجتماعية وثقافية سياسية وقومية، تفرضها الظروف الراهنة على الأمة ككل. إن الأمر يتعلق هنا لا ببرنامج مرحلي

لجبهة من القوى، بل بأهداف تاريخية يتطلب إنجازها قيام كتلة تاريخية تضم أكثر ما يمكن من الشرائح والفصائل والنخب، لأنها أهداف لا تستطيع أية طبقة أو فئة أو حزب أو جماعة بمفردها القيام بها وحدها. إن هذا لا يعنى أن على جميع المدعوين للانخراط في هذه الكتلة التاريخية أن يتخلوا عن مشاريعهم الأيديولوجية ومدنهم الفاضلة، بل إن كل ما هو مطلوب هو وضع ذلك في موضعه الذي يسمح به الظرف التاريخي. والظرف التاريخي القائم اليوم يفرض نوعا من التأجيل – لمدة قد تطول أو تقصر – لكل طموح إلى التعميم الأيديولوجي الذي يقوم به عادة كل ذي إيديولوجيا. صحيح أنه ليس من مهمة الباحث السوسيولوجي الميداني التبشير بهذا الحل أو ذاك. ولكن بما أن الحل الذي يمر عبر الكتلة التاريخية كما حددناها هو أقرب إلى ما تتطلبه طبيعة المرحلة، فإنه سيكون عليه، أعني من مهام البحث السوسيولوجي الميداني، رصد إمكانيات قيام مثل هذه الكتلة والكشف عن العوامل المساعدة أو المعوقة. من هنا تصبح دراسة "المجتمع المدني" عاملا مساعدا على الدفع بالأمور نحو قيام مجتمع مدني وتحقيق تحول ديمقراطي، بدل السقوط في الحيرة واللاأدرية.

مجلة الوسط. لندن 21-02-2000 (ننبه إلى أننا قد استعدنا هنا فقرات من دراسة لنا بعنوان "الديموقراطية والواقع العربي الراهن" نشرت ضمن كتابنا "الديموقراطية وحقوق الإنسان". (مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت)

الظروف التي طرحت فيها مسألة "الكتلة التاريخية" : انظر الحوار السابق: "في الواجهة" 18 أكتوبر 2000